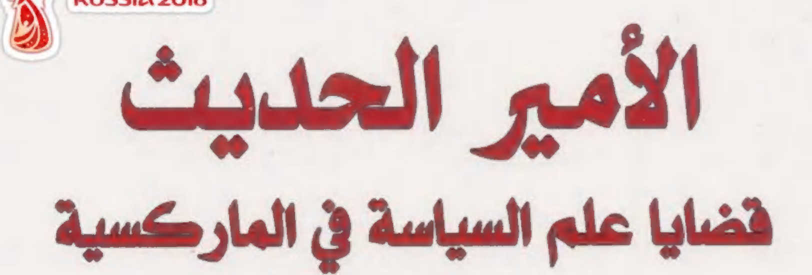
أنطونيو غرامشي



الأمير الحديث

قضايا علم السياسة في الماركسية



ترجمة

زاهي شرفان　　قيس الشامي

منشورات الجمل

أنطونيو غرامشي

الأمير الحديث

قضايا علم السياسة في الماركسية

ترجمة

زاهي شرفان   قيس الشامي

منشورات الجمل

انطونيو غرامشي: الأمير الحديث

أنطونيو غرامشي: الأمير الحديث، الطبعة الأولى
ترجمة: زاهي شرفان و قيس الشامي

تلفون وفاكس: ٣٥٢٣٠٤ ١ ٠٠٩٦١
ص.ب: ١١٣/٥٤٣٨ ـ بيروت ـ لبنان

Postfach 1127 . 71687 Freiberg a. N. - Germany
WebSite: www.al-kamel.de
E-Mail: alkamel.verlag@gmail.com

تقديم

وُلِد أنطونيو غرامشي[1] في قرية آليس في سردينيا في ٢٣ كانون الثاني عام ١٨٩١، ثم انتقل مع عائلته الفقيرة إلى غيلارزا حيث وقع له حادث أضعف بنيته الجسمانية وأبقاه أحدب طيلة حياته. عمل هناك في مكتب التسجيل المحلي لمساعدة عائلته: «بدأت العمل وأنا في الحادية عشرة من عمري، وكنت أكسب تسع ليرات شهرياً (أي كيلوغراماً من الخبز كل يوم) وأعمل عشر ساعات في اليوم وسبعة أيام في الأسبوع. قضيت وقتي أحمل سجلات تزن أكثر مني، وبكيت عدة ليال، في السر، لأن كل جسدي كان يؤلمني». على الرغم من ذلك، تفوق في مدرسة القرية ونال منحة دراسية إلى مدرسة ثانوية أخرى، ثم في عام ١٩١٠، إلى جامعة تورينو، حيث درس علم اللغة. وقد تفوق في موضوعه إلى الحد الذي دعا أستاذه بارتولي إلى الحزن الشديد عندما قرر غرامشي ترك الحياة الأكاديمية لصالح العمل السياسي.

---

(١) المعلومات حول حياة غرامشي مستقاة من مقدمة الطبعة الإنكليزية «للأمير الحديث» ومن جون كاميت: انطونيو غرامشي وولادة الشيوعية الإيطالية (ستانفورد: مطبعة ستانفورد ١٩٦٧) ومن نيولفت رفيو، العدد ٥١: «مقدمة إلى غرامشي ١٩١٩-١٩٢٠».

أصبح غرامشي اشتراكياً حتى قبل مغادرته سردينيا، إلا أن اشتراكيته هذه كانت رد فعل طبيعياً تجاه حياة سردينيا التاعسة من قبل مثقف مرهف الشعور، ولم تكن متأتية بعد عن فهم عميق للاشتراكية. تأثر في بداية الأمر بإنسانية الفلاسفة المثاليين، وبشكل خاص بكروتشه. إلا أنه تبنى الماركسية قبل نهاية الحرب العالمية الأولى، واعتبر أنها تضم «ليس فقط جميع العناصر اللازمة لتشييد رؤية كاملة ومتكاملة للعالم، . . . بل أيضاً عناصر إحياء تنظيم عملي متكامل للمجتمع، أي عناصر حضارة كاملة ومتكاملة».

ابتدأ اهتمام غرامشي بالحركة العمالية لدى وصوله إلى تورينو، وانتخب عام ١٩١٧ أميناً لسر القسم الاشتراكي هناك، وذلك لدوره القيادي في الانتفاضة المعارضة للحرب في العام نفسه، والتي خلالها جابه، لأول مرة، النزعة الاشتراكية الديموقراطية الانتهازية لدى الحزب الاشتراكي الإيطالي. ومنها بدأت معارضته العنيفة لهذا الاتجاه، الشيء الذي يتجلى في كتاباته بوضوح في نقده للاقتصادية.

لما فقد الأمل من فاعلية القيادات الاشتراكية الموجودة، تساءل عن الأداة اللازمة لتحقيق الثورة، وتوصل، تحت أثر الثورة الروسية، إلى صيغة المجلس العمالي (السوفييت)، وقد رأى غرامشي نواة ترجمته الإيطالية في المجالس التي أسسها تحت ضغط العمال أصحاب المصانع في مصانعهم خلال الحرب. تزعم غرامشي حركة المجالس العمالية، وأسس في أيار ١٩١٩ صحيفة «العهد الجديد» L'ordine nuovo كلسان لحال الحركة. فهم غرامشي المجالس على أنها وحدها الكفيلة بتحقيق الثورة، ودعا العمال في افتتاحية عدد ٢٠/٦/٩١٩ لتنظيم أنفسهم بفاعلية. ومن ذلك اليوم حتى شهر كانون الأول، كان ١٥٠,٠٠٠ من عمال تورينو قد انتظموا ضمن اطار

المجالس هذه وبدأوا السيطرة على عملية الإنتاج، كما انتخبوا قادتهم الذين كانوا خاضعين، كقادة عامية باريس (١٨٧٠-١٨٧١)، لحجب الثقة في أية لحظة. حاول الصناعيون قمع الحركة في آذار ١٩٢٠ فاستدعوا الجيش لمحاصرة المدينة، كما استغلوا حادثاً تافهاً لإقفال أحد المصانع ولاشتراط عودة اللجان إلى ما كانت عليه قبل حزيران ٩١٩ قبل فتحه من جديد وإعادة تشغيل عماله. إلا أنه ما كان من العمال إلا أن أعلنوا إضراباً عاماً اشترك فيه ٥٠٠,٠٠٠ منهم في مثال من العصبية البروليتارية النادرة. إلا أن قيادتي الحزب الاشتراكي واتحاد العمال رفضتا تبني قضيتهم ودفع عمال المدن الأخرى إلى المشاركة في الإضراب. فعزلوا واضطروا للتراجع بعد أحد عشر يوماً.

بعد ذلك بأشهر أربعة، وصلت مفاوضات كانت جارية بين عمال ميلانو وأرباب العمل فيها إلى طريق مسدود. فما كان من أصحاب مصانع ألفا ـ روميو إلا أن أقفلوا المصنع، وكان ردّ العمال على ذلك هو احتلاله، مما تبعه احتلالات لمصانع أخرى. انتقلت حركة الاحتلال هذه إلى تورينو التي أضحت مركز الحركة العمالية في إيطاليا: سيطرت مجالس المصانع على عملية الإنتاج وجندت حرساً أحمر، طرحت به مسألة السلطة على الصعيد القومي بأسره. إلا أن هذه الحركة التي اعتمدت جماهير العمال غير المنظمة وقعت في النهاية في يد مساومات القيادات الانتهازية الإصلاحية للحزب الاشتراكي ولاتحاد العمال، التي توصلت إلى اتفاق اقتصادي مع أصحاب العمل حصل العمال بموجبه على حق شكلي بالإشراف على المصانع. وبافتقار العمال إلى قيادة منظمة ثورية، اضطروا إلى فك احتلالهم للمصانع بين ٢٥ و٣٠ أيلول ١٩٢٠.

كانت التجربة هذه هي المحك الذي حسم فهم غرامشي لدور المجالس ولدور الأحزاب باتجاه تبني الصيغة اللينينية للحزب. فقد رأى غرامشي المجالس عام ٩١٩ على أنها بديل للأحزاب التي لم يثق بها كأداة دكتاتورية البروليتاريا، ورأى في تلقائيتها ظواهر أربعة. فالمجالس، بعملها النشط الفعال والمواجه مباشرة لأرباب العمل كطبقة، تتخطى النقابية وتطرح مسألة السلطة (وبالتالي مسألة أداة استلام السلطة هذه ـ إنما لم يعِ غرامشي هذا إلا بعد فشل الحركة). ثم إنها تولد لدى العمال «وعياً عضوياً»، بإعادة تملكها للعمل وبالتخلص من الاستغلال (وهذه نقطة أشار غرامشي إلى أهميتها قبل تحويلها إلى مقولة أساسية لدى لوكاش). كما أنها إشارة لقوة إنتاجية جديدة منتصرة، وأخيراً وليس آخراً، هي «عهد جديد»، فهي تعمل على تمرس البروليتاريا في الحكم، هي مدرسة سياسية لها[1]. إلا أنه اضطر لأن يستنتج، بعد استلام البروليتاريا لقياداتها التقليدية الانتهازية، بأن حركة كهذه بحاجة إلى قيادة مركزية موجهة واعية لأهدافها السياسية كأهداف سياسية (أي ضمن إطار السلطة)، ذات مفهوم عيني للانتفاضة المسلحة، قيادة عاملة على دفع العمال إلى الشارع بدلاً من إبقائها في المصانع، مما يشلهم عن العمل السياسي ويجعلهم أداة في يد البورجوازية (بشكل غير مباشر) بإدارتهم لعجلة عمليتها الإنتاجية بدون إزالة سيطرتها على الإنتاج: علمته دروس التجربة هذه أنه من الوهم الاعتقاد بأنه في وسع العمال أن يسيطروا

---

(١) راجع مقالات غرامشي «المجلس العمالي» و«الديموقراطية العمالية» و«الاتحادات والمجالس» في نيولفت رفيو، العدد ٥١.

اقتصادياً قبل أن يسيطروا سياسياً»[1]. بهذا، توصل إلى فهم تميز البنى السياسية ومنها إلى الصيغة التي دعت لينين إلى أن يستنتج في «ما العمل» أن «على الحزب أن يكون مستعداً لكل شيء»، وبشكل خاص «لتحضير وتوقيت وتنفيذ انتفاضة مسلحة على الامتداد الوطني»[2] طور غرامشي الصيغة اللينينية للحزب في «الأمير الحديث»، عبر نقد للاقتصادية (كما كان الحال مع لينين في «ما العمل») مبيناً ومشدداً على الدور Moment السياسي للعملية التاريخية (قاضياً بذلك على النزعات الميكانيكية والمثالية في الماركسية الستالينية، «الماركسية الإنسانية» البورجوازية الصغيرة التي تعطي للعملية التاريخية استقلالية وهمية، مشيئة إياها ومجردة إياها عن الفعل الإنساني الذي يجعلها فاعلة).

انصب جهود غرامشي بعد هذه التجربة على بناء الحزب ضمن أسبقية السياسة في فكره الناضج، السياسة التي لها، على حد تعبيره، «بنية تحتية عسكرية» (والتأكيد على الناحية العسكرية من السياسة، بإبرازها النواحي التخطيطية المحددة فيها، تأكيد على العنصر الواعي في الدور السياسي للعملية التاريخية). نشر برنامجه في «العهد الجديد»، وقال عنه لينين أنه يتوافق والمبادئ الأساسية للكومنترن. إلا أن مواجهته للإمكانيات الثورية (التي كان يعتقد بوجودها) أوضحت له خطر الحزب الفاشستي الصاعد، كما أبرزت له خطر

---

(١) راجع غرامشي «مسألة الثورة»، «نحو تحديد الحزب الاشتراكي» «الحزب والثورة» في المصدر السابق.

(٢) الحرب امتداد للسياسة بوسائل أخرى (كارل فون كلاوزفتس: ـ في الحرب).

مواقف الحزب الاشتراكي الانتهازية، الذي كان يلعب دور المتفرج ليس إلا (جارا معه قطاعات واسعة من الجماهير البروليتارية) على العمل الثوري. على ذلك، كانت السنوات التي تلت تجربة المجالس العمالية مليئة بالنشاط. أضحت صحيفة «العهد الجديد» أكثر من مجرد أداة للتوعية وللدعاوية السياسية، كانت أداة لخلق «إرادة جمعية» فئوية لدى الطبقة العاملة تمكّنها من تخطي الدور الاقتصادي (الذي يحبس النضال ضمن نطاق النظام القائم) ومن الوصول إلى الدور السياسي، مجال الصراع على السلطة، مجال العملية التاريخية الطبقية، مجال الهيمنة.

نتج عن تجربة تورينو وعن المجموعة التي التفت حول «العهد الجديد» الانفصال عن الحزب الاشتراكي وتأسيس الحزب الشيوعي الإيطالي في مؤتمر ليفورنو في كانون الثاني ١٩٢١. كان الوضع السياسي في إيطاليا قد تغير عندئذ: استلزم المد الفاشستي نضالاً للحفاظ على الحريات الديموقراطية، أي تحالفاً واسعاً بين مجمل القوى ذات المصلحة الحقيقية في ذلك. ناضل غرامشي ضد جميع أشكال التشيع داخل الحزب وبشكل خاص ضد بورديغا الأمين العام، الذي اعتبر الفاشستية مجرد شكل جديد من أشكال حكم البورجوازية، والذي لا يستدعي بالتالي، أي تغيير في التكتيك السياسي[١]. في مواجهة هذا التصور للأمور، دعا غرامشي إلى تأيد جميع أشكال المعارضة الشعبية لها، وأفلح أخيراً في إقناع الحزب

---

(١) هذا ما يشكل أساس عماوات الكومنترن الستالينية اللاحقة، التي أدت إلى قضاء الفاشستية والنازية على الأحزاب الشيوعية التي رفضت إنشاء جبهات مع الاشتراكية الديموقراطية. راجع دويتشر: ستالين (دار الطليعة، ١٩٦٩)، راجع أيضاً لينين: مرض «اليسارية» الطفولي في الشيوعية.

بوجهة نظره. انتخب بعد عودته من الاتحاد السوفياتي عام ١٩٢٤ ـ حيث كان تحت العلاج الطبي وحيث تزوج ـ أميناً عاماً للحزب الشيوعي الإيطالي، وكان له من العمر ثلاثة وثلاثون عاماً.

عمل غرامشي على إعادة تنظيم الحزب لمواجهة الأوضاع السياسية الجديدة في البلاد. واضطرت «العهد الجديد» إلى التوقف عن الصدور تحت ضغط الفاشستية الصاعدة، وأسس غرامشي صحيفة جديدة «الوحدة» Unità وقد عبّر عنوانها عن هدفها السياسي ضمن الأوضاع السياسية الراهنة. في نيسان من العام نفسه، وعلى الرغم من الأعمال الإرهابية التي قام بها الفاشستيون لعرقلة ذلك، انتخب غرامشي عضواً في البرلمان مع عدد لا سابق له من النواب الشيوعيين والاشتراكيين. قاد المعارضة البرلمانية للفاشستية وأخذ يحضر لأشكال أخرى من المعارضة عندما اعتقل في ٢٦ تشرين الأول ١٩٢٦ على أساس «القوانين الاستثنائية لأمن الدولة» التي وضعتها الحكومة الفاشستية.

حوكم في روما في أيار ١٩٢٨ بتهم «محاولة تخريب الدولة» و«زرع الحقد الطبقي». صدر عليه الحكم بالسجن لمدة عشرين عاماً من أجل «أن نوقف هذا الدماغ عن العمل للعشرين سنة القادمة» على حد تعبير المدعي العام. كبل غرامشي بالسلاسل ووضع في شاحنة لنقل المواشي لنقله إلى السجن في توري دي باري. استغرقت الرحلة أسبوعين في طقس حار خانق، وعندما وصل إلى سجنه كان في وضع صحي قريب من الانهيار الجسدي التام.

تدهورت صحته السيئة في السجن تحت أثر انعدام الرقابة والمعالجة الصحية وغذاء السجن الشحيح. في غضون أعوام قليلة، فقد معظم أسنانه، وكتب لأخته في رسالة بتاريخ ٣/ ١١/ ١٩٣٠:

«لقد انتهيت من إحصائيات تشرين الأول: نمت خمس ساعات في ليلتين، ولتسع ليال لم أنم أبداً. في الليالي المتبقية نمت أقل من خمس ساعات». كانت غرفته بجانب غرفة الحرس، كما كانوا يوقظونه ثلاث مرات ليلياً «للتفتيش». انهارت صحته مرتين: في أيار ١٩٣١ وفي آذار ١٩٣٣ عندما أوشك على الموت. نقل في كانون الثاني ١٩٣٦ إلى مصح في فورمياً، وعندما لم تتحسن صحته نقل إلى مصح كوسيسانا في روما. ثم خفض الحكم عليه إلى عشر سنوات، إلا أنه توفي في ٢٧ نيسان ١٩٣٧، بعد خروجه من السجن بأسبوع.

* * *

في غضون الفترة التي قضاها غرامشي سجيناً ترك لنا ما عرف بـ «دفاتر السجن»: ٢٨٤٨ صفحة في ٣٢ دفتراً، مكتوبة بخط صغير، حاول فيها دراسة مجمل التطور الحديث للمجتمع الإيطالي وخصوصاً تطور نواحيه الثقافية. وترينا المواضيع التي كتب فيها سعة اطلاعه واهتماماته: دانتي، بيرانديلو، مكيافيلي، النضال الوحدوي في القرن التاسع عشر، الفولكلور والمعتقدات الشعبية، دور الكنيسة الكاثوليكية، تطور النظام التعليمي، الصحافة الحديثة، كروتشه، وغيرها الكثير من المواضيع.

كتب في رسالة من السجن: «إن السجن مكان رديء للدراسة». فقد كانت الأوضاع المعيشية صعبة للغاية، خصوصاً وأن صحته كانت متدهورة. كما كان مضطراً للتعبير عن نفسه بطريقة لولبية لتفادي الرقابة: كان يتحدث عن «فلسفة العمل» بدلاً من الحديث عن الماركسية، عن «سلطة الدولة» بدلاً من دكتاتورية البروليتاريا، عن «جيوسيبي بيساريونه» بدلاً من جوزيف فيساريونوفتش ستالين إلخ. بالإضافة إلى ذلك، كان يكتب لنفسه في الدرجة الأولى، أي بشكل

ملاحظات قصيرة أو فقرات مكتفية بذاتها أحياناً، ولم يعد ما كتبه للنشر. انعكست هذه الأوضاع على «دفاتر السجن» التي جاءت أحياناً غير كاملة وغير واضحة، أو حتى مبهمة.

من الخطأ الاعتقاد بأن «دفاتر السجن» ـ ومنها «الأمير الحديث» ـ كتابات مجردة لرجل معزول عن الأحداث السياسية ولا تمت لها بصلة. وقد أشار زميله في الجامعة ورفيقه في الحزب بالميرو تولياتي (والذي تزعم الحزب حتى وفاته منذ سنوات قليلة) إلى أن «غرامشي كان منظراً سياسياً، إلا أنه كان قبل كل شيء، رجلاً سياسياً عملياً... ليس بالإمكان فهم أي من كتاباته ـ حتى تلك التي تبدو مجردة وموضوعية ـ خارج إطار الصراع السياسي الذي دار في إيطاليا في الربع الأول من هذا القرن. ويصدق هذا الكلام بشكل خاص على تحليله للأحزاب السياسية». يضم «الأمير الحديث» تحليله الأساسي للأحزاب السياسية ولمسألة السلطة وتطويره المحدد للصيغة اللينينية للحزب. ينبغي إذن النظر إلى «الأمير الحديث» ضمن إطار معركتين سياسيتين أساسيتين كان على غرامشي وعلى أميره الحديث، الحزب الشيوعي الإيطالي، خوضهما، وهما المعركة ضد الاقتصادية النقابية المتمثلة بانتهازية الحزب الاشتراكي الإيطالي، والمعركة ضد تفتت قوى اليسار في وجه المد الفاشستي، وبشكل خاص ضد النزعات التشيعية في الحزب الشيوعي (أميديو بورديغا).

أملت الأحداث السياسية على غرامشي ضرورة النضال ضد الاقتصادية، كما رأينا، وتجلى تهافت النظرة الاقتصادية للسياسة، التي لا ترى فيها أكثر من فيض من الأساس الاقتصادي، في فشل القيادات الاقتصادية في وعي وفي الاستفادة من الاستقلالية النسبية

للدور السياسي في البنية الكلية، وهذا ما أدى إلى عدم إدراكها مغزى انتفاضة ١٩١٩. وعدم الإدراك هذا ينعكس على الصعيد النظري البحت في عدم إدراك تميز الدور السياسي، وبالتالي إلى الاعتماد على عفوية الجماهير إلخ، ما من شأنه أن يؤدي إلى استراتيجية تنظيمية تملي بنية حزبية غير قادرة على تحمل أبعاد مسؤولية الاستيلاء على السلطة السياسية وبالتالي إلى تنظيم سياسي قائم فقط على ضرورة الاستمرار الداخلية، ما يؤدي إلى بروز بيروقراطية تعمل على تقوية شد التنظيم تجاه الواقع الراهن. في مواجهة هذا[1] كان هدف غرامشي تطوير مفهوم للحزب ولعلاقته بالجماهير ضمن منظور أساسي واحد ـ هو المنظور الفعلي لأي حزب فعلي ـ، منظور السلطة السياسية (ممكنة هنا بالطبع ممارسات سياسية تساوي في خطورتها انتهازية الاستنكاف عن التفكير في السلطة: المغامرة اليسارية، والانتهازية اليمينية. وتخطي هاتين الإمكانيتين هو أحد المظاهر الأساسية لعبقرية لينين الجدلية).

ضمن هذا الاطار، وعلى المستوى النظري البحت أيضاً، يبرز تطوير غرامشي لمفهوم الهيمنة من علاقتها بالدولة وبالحزب كأهم مفهوم عمل على إنتاجه. فعلى عكس ما يريد مبتذلو الماركسية، يعرف غرامشي الدول على أنها توازن بين السيطرة السياسية لفئة ما وبين مصالح القطاعات الأخرى من السكان. «فالدولة = مجتمع مدني + مجتمع سياسي. أي هيمنة مصفحة بالقمع» على حد تعبيره، والشيء الذي يعطي مظهر الديموقراطية على دولة ما من الدول هو

---

(١) كان على لينين أن يخوض معركة مماثلة في سبيل بناء الحزب البلشفي. راجع بشكل أساسي «ما العمل».

الهيمنة المؤدية بطبيعتها إما إلى الاستنكافية السياسية وإما إلى العمل الفاعل في سبيل النظام القائم: «إن الدكتاتورية هي الشكل السياسي للدولة». التوازن المقصود، إذن ليس توازناً بين مصالح الفئة المسيطرة والفئات الأخرى فحسب (وعندما لا تتمكن الرأسمالية من إعطاء أي تنازلات عن مصالحها الآنية في سبيل الفئات الأخرى، تكون النتيجة دكتاتورية أشكالها المحددة عينياً النازية والفاشستية) بل هو توازن بين مقدرة سلطة الحكم على استعمال القوة القمعية وبين مقدرتها على التغلغل في أوساط القطاعات الأخرى من السكان بتوسط الأيديولوجيا التي تصور الحكم القائم ـ الوضع القائم ـ على أنه من طبيعة الأشياء. والمثقفون ـ الذين يعرفهم غرامشي وظيفياً ـ هم أداة توسيط المجتمع السياسي، المعبر عن سيطرة فئوية، لدى الفئات الأخرى، ونفي الصفة السياسية والطبيعة التوسيطية هذه. أما واسطة التوسط ـ التوازن هذا، فهي الهيمنة الفئوية التي تعمل عبر ما يدعى بالمؤسسات الخاصة للمجتمع المدني، كالنظام المدني والنظام التربوي إلخ[١].

---

(١) ويدعونا انعدام وجود هيمنة فعلية في لبنان ـ عدم وجود «دولة» بكل معنى الكلمة ـ انعدام وجود مجتمع مدني متكامل عضوياً، بالإضافة إلى ضرورة وجود لبنان كمجتمع سياسي ضمن اعتبارات تتعلق بوضع لبنان في دورة الإنتاج الكولونيالية التي تربط بين المنطقة العربية وبين المتروبولات الغربية، إلى الاعتقاد بإمكانية وجود مجتمع سياسي بحت، ـ دكتاتورية عسكرية ـ عندما يصبح من المستحيل استمرار توافق توازن الأوضاع السياسية وتلك الاقتصادية. ولعل أفضل دليلين على انعدام الهيمنة هما مدى انتشار الفساد من جهة، وعدم وجود فئة عضوية من المثقفين أفرزها حكم فئوي (وهذا بحكم المستحيل في ضمن نمط إنتاج كولونيالي لعدم عضوية الطبقة المسيطرة بالنسبة للوضع الداخلي، بالنظر لكونها لصفة خارجية، وكيلة =

المثقفون العضويون إذن هم أولئك الذين تفرزهم كلٌ من الطبقة الحاكمة والطبقة الصاعدة (الطبقة العينية) كموظفين لديها كأداة هيمنتها وإن توخت الطبقة العاملة الاستيلاء على السلطة ـ والفرق بين الثورة والانقلاب سيتضح في سياق حديثنا هذا ـ عليها أن تفرز مثقفين عضويين يكونون أداة توجيه هذه الطبقة وأداة هيمنتها: «إن تشكل طبقة ما يساوي خلق رؤية شاملة». وإن لم يكن لدى الطبقة هذه القطاع من المثقفين في حزبها ـ الأمير الحديث ـ الذي هو أداة تركيز وتوجيه وصقل هذه الرؤية، لن يكون بمقدورها تطوير إرادة جمعية تمكنها من السير حثيثاً على طريق الثورة. فهدف الثورة خلق دولة، وخلق دولة جديدة يعني خلق مجتمع مدني + الاستيلاء على الجهاز الحكومي القمعي: الهيمنة، إذن، دولة بالقوة. وفي هذا الضوء علينا فهم الوظيفة التي أعطاها غرامشي للصحيفة الحزبية، وهي إعطاء الطبقة وعياً بنفسها وبعينيتها، أي بمهامها: «لا تستحق الطبقة اسمها إن لم تعِ نفسها كطبقة (أي رؤية شاملة + برنامج سياسي)».

الهيمنة دولة بالقوة. والهيمنة حصيلة الدور السياسي للطبقة، أي دور انتقال البنية وتناقضاتها إلى البنى الفوقية. في هذا الدور، تعي الطبقة الصاعدة ـ الطبقة العينية تاريخياً ـ أن مصالحها العينية، تتخطى مصلحتها الفئوية الضيقة تجاه الفئات الأخرى من المجتمع، فهيمنتها لا تقتصر على إرادتها الجمعية الأخلاقية ـ السياسية، بل هي تتعداها

= لفعاليات نهب خارجية). يبرز هذا في أية معاينة للصحافة اللبنانية، وفي عدم وجود أي ثقافة بكل معنى الكلمة (الندوة اللبنانية، مجموعة مجلة شعر) وفوضى وعدم تناسق النظم التربوية، هذا بغض النظر عن المحاولات الفاشلة وغير الجدية لخلق هيمنة للدولة عن طريق الإذاعة والتلفزيون.

لتشمل الهيمنة على المجتمع بأسره في سبيل خلق دولة بالقوة. والاستيلاء على السلطة ليس إلا تملكها للأداة القمعية، أي نقل هذه القوة إلى حيز الفعل وتطوير نظم قانونية بعملها تجاه الهيمنة متخطية مصالحها الضيقة. تعزل الفئة الجديدة المهيمنة ـ وتحت قيادة الأمير الحديث ـ الطبقة السائدة، وتحقق قيادة كتلة تاريخية سياسية تكون قد تشكلت على هذا النحو. وهذه إحدى نواحي نقد غرامشي للنزاعات التشيعية في حزب الطبقة العاملة.

قد يعترض البعض على تشديد غرامشي على البنى الفوقية ويتهمه بالإرادية وبإهمال البنية الاقتصادية للمجتمع. إلا أن أي قراءة دقيقة لكتاباته تجعل من هذا القول هراء. فتشديده على البنى الفوقية نابع من أخطاء الاقتصادية التي أهملت تطوير تنظيم يطور ذهنية عمالية مهيمنة خارجة عن إطار الهيمنة البورجوازية ـ من النقابات أي نمط وجود العامل كبائع لسلعة ـ عمله ـ في المجتمع الرأسمالي ـ في مجتمع رأسمالي متقدم ينزع نحو امتصاص الوعي الطبقي العمالي بجهازه المتطور والفعال للمجتمع المدني[١]. هذا من جهة. من جهة أخرى، لا يفرز التاريخ فئة عينية إلا عندما تتوفر الشروط لذلك[٢].

---

(١) راجع هربرت ماركوزه: «الإنسان ذو البعد الواحد» بيروت: دار الآداب، ١٩٦٩، يتمثل عدم إدراك عملية الامتصاص هذه نعت تحول الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية إلى أحزاب إصلاحية بأنه «خيانة» «وارتداد» ليس إلا.

(٢) راجع ماركس: «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي»: التمهيد. راجع أيضاً: «الأمير الحديث»: «بعض النواحي النظرية والعملية للاقتصادية» وتحليل الأوضاع. علاقات القوى تنقد القوى بإهمال غرامشي للاقتصاد، راجع: جاك تكسيسي: «غرامشي والمجتمع المدني»، في مجلة «الفكر =

وللسياسة خصوصيتها واستقلاليتها هي ليست انعكاساً مباشراً للبنية، ولن تتمكن الطبقة من التحرك السياسي إلا عندما تعي عينيتها إيديولوجياً (وهنا أيضاً وبشكل رئيسي نقد للاقتصادية) وعندما يتكلم غرامشي عن الحزب مثلاً، فهو يفترض حزباً عينياً نابعاً ضمن ظروف محددة وعاملاً ضمن متطلبات محددة. ومن هنا دور المثقفين وأهمية البنى الفوقية.

* * *

ومن هنا تتضح أهمية «الأمير الحديث» بالنسبة إلينا. فالماركسية في البلاد العربية تشكو ـ من ضمن ما تشكو ـ من إهمال لدقة التنظيم ومن ازدراء للعمل الثقافي معتبرة إياه «ترف» و«برج عاجي» «ومراقبة للمظاهرات من على سطوح البنايات والحكم عليها من هناك». يقع أولئك في النظرة «الانقلابية» البورجوازية الصغيرة، فاهمين الموضوع بشكل أحادي الجانب، وفاشلين في فهم جدلية العلاقة بين الطبقة العاملة وبين تنظيمها ـ بل هم لا يفقهون معنى التنظيم نفسه ضمن إطار هدفه الذي هو إنشاء دولة جديدة[1]. هم يقعون بذلك، ولو بشكل مختلف عن الشكل الأوروبي بحكم اختلاف التاريخ، في الاقتصادية وفي الديماغوجية الكلامية حول الجماهير ودورها، مهملين بذلك تطوير برنامج سياسي دقيق يتمكنون خلاله من بلورة استراتيجية محددة. تصبح استراتيجيتهم، بذلك تراكماً للتكتيك. حتى وإن تمكنوا من الإتيان بعناصر، ولو مبعثرة، لتطوير برنامج هم

= الجديد» (بيروت)، السنة الأولى، العدد ١٠ كانون الثاني ١٩٦٩، ص ٢٤ وما بعدها.

(١) لعل أسطع دليل على ذلك هو الصحافة «الفئوية» للمنظمات الماركسية العربية.

يعتمدون على اقتراض المفاهيم الماركسية وإلزام الواقع بها بدلاً من أن يعمدوا ـ كما فعل غرامشي ـ إلى إعادة اكتشافها ضمن واقعهم المحدد.

هذا ما ينبغي معالجته ـ ومحاربته. ولهذا السبب، نقدم غرامشي للماركسيين العرب.

بيروت، شباط ١٩٧٠

ملاحظات حول السياسة المكيافيلية

إن الخاصية الأساسية لـ «الأمير» هي أنه ليس معالجة منهجية لموضوعه، بل هو كتاب «حي» تتلاحم فيه الأيديولوجيا السياسية وعلم السياسة تلاحماً «دراماتيكياً» على شكل «أسطورة». فعلى عكس الأشكال التي كانت سائدة في الكتابات السياسية السابقة لمكيافيلي - الطوبى والكراريس السكولاستيكية - جاءت مفاهيمه وكأنها أشكال فنية وثمرات خيال خلاق، حيث تتسجد العناصرالعقلانية وتلك المذهبية في شخص الكوندوتيير الذي يمثل تشكيلياً وتجسيمياً رمز «الإرادة الجمعية». فعملية تشكيل إرادة جمعية محددة ذات أهداف سياسية محددة لا تعرض هنا خلال تصنيف متحذلق لأسس نمط معين من الفعل ومحكاته، بل خلال صفات شخص عيني وخواصه وواجباته ومستلزماته، وهو أمر من شأنه تحريك المخيلة الفنية لمن يصبو إلى إقناعهم وإعطاء العواطف السياسية شكلاً أكثر عينية[1].

---

(١) يجب البحث عما إذا كان أي كاتب سياسي سابق لمكيافيلي قد عرض كتاباته بشكل يشبه «الأمير». وتتعلق نهاية الكتاب بالخاصية «الأسطورية» التالية: بعد أن رسم مكيافيلي الكوندوتيير المثالي، راح يناشد الكوندوتيير الحقيقي بأن يحييه تاريخياً، وذلك في قطعة مليئة بالتأثير الفني: يطبع هذا =

بالإمكان دراسة «أمير» مكيافيلي على أنه أنموذج تاريخي «للأسطورة» السوريالية، أي أنموذج لعقيدة سياسية معروضة لا كطوبى باردة أو كمذهب عقلاني بحت، بل كابتكار لخيال حسي يؤثر على شعب مسحوق مشتت لتحريكه ولتنظيم إرادته الجمعية. يكمن الطابع الطوباوي للأمير في أن الأمير لم يوجد تاريخياً ولم يعرض نفسه على الشعب الإيطالي بطريقة موضوعية مباشرة، إنما كان تجريداً مذهبياً صرفاً، كان رمزاً للقائد، للكوندوتيير، المثالي. إلا أن هذه العناصر الأسطورية والعاطفية التي يحتويها هذا الكتاب الصغير تستعاد وتحيا، بحركة دراماتيكية مؤثرة، في خاتمته، وهو مناشدة أمير «موجود فعلاً». يعرض مكيافيلي خلال الكتاب على ما ينبغي أن يكون عليه الأمير حتى يتمكن من قيادة الشعب لتأسيس دولة جديدة، وهو يفعل ذلك بتجرد علمي وبمنطق صارم دقيق، وفي النهاية نرى مكيافيلي وقد جعل من نفسه الشعب واتحد به. وبالشعب لا نعني الشعب بصفة «عامة»، بل الشعب الذي أقنعه مكيافيلي خلال كراسه، الشعب الذي أصبح مكيافيلي تعبيره الواعي والذي ماثل نفسه به: فيبدو أن الكتاب «المنطقي» ما هو إلا انعكاس للشعب، عملية تفكير داخلية تجري داخل الوعي الشعبي وتختتم نفسها بصرخة مشبوبة ملحة. فإن الهوى، بتعقله نفسه، يصبح عاطفة، يصبح حمى، يصبح تعصباً محموماً للعمل. وهذا هو السبب في أن نهاية الأمير ليست مجرد «الصقة» بيانية خارجة عن مضمون الكتاب، بل هي جزء ضروري منه وهي، بالإضافة

= الرجاء المنفعل مجمل الكتاب بطابعه الخاص ويعطيه تلك المسحة الدراماتيكية بالذات. يسمي لويجي روسو في كتابه «مقدمات» مكيافيلي فنان السياسة، كما يستعمل تعبير «أسطورة» في أحد المواضع، إنما ليس بالمعنى المحدد المبين أعلاه.

إلى ذلك، الجزء الذي يضيء الكتاب بأكمله ويعطيه مضمونه الحقيقي، جاعلاً منه بذلك ما يشبه «بياناً سياسياً».[١]

بإمكاننا أن ندرس كيف أن سوريل عجز عن تطوير مفهوم للحزب السياسي انطلاقاً من مفهومه للأيديولوجية ـ الأسطورة[٢]،

---

(١) يتصف أي بيان سياسي بطرح عناصر برنامج عمل هادف تحقيق مهمات محددة مطروحة ضمن حقبة تاريخية. وهنا يمكننا استيضاح كون كتاب مكيافيلي «الأمير» بياناً سياسياً: فالفصل الأخير من الكتاب، وعنوانه «مناشدة لإنقاذ إيطاليا من البرابرة»، نابع عن تصور لدى مكيافيلي عن الأهداف السياسية الواجب اتباعها: توحيد إيطاليا وطرد «البرابرة» الأفرنسيين منها، وإيجاد دولة علمانية شعبية حديثة، يكون الدين فيها لا فوق الدولة كالدين البابوي، بل مرتبطاً بها، كأيديولوجيتها اللاحمة الرسمية، مستلهماً بذلك الدين الروماني. وما الأمير الكوندوتيير (وكان أنموذجه الحي لدى مكيافيلي شيزاره بورجيا) إلا أداة وجود هذه الدولة وتجسدها. فعلى عكس الاستنتاج السائد للسياسة من «القانون الطبيعي» اللاهوتي، والذي كان متبعاً في القرون الوسطى وحتى في عصر الأحياء، حاول مكيافيلي في كتابه «مطارحات حول ليفيوس» استخلاص قوانين استمرار الدول وزوالها من دراسة التاريخ الروماني، وكانت هذه أول محاولة في التاريخ الأوروبي قامت للنظر للسياسة وللتاريخ نظرة عينية وليس أخلاقية ولاهوتية. وكان تطبيق هذه الدروس على إيطاليا عام ١٥١٣ (عام كتابة «الأمير») هو ما جعل هذا الكتاب برنامجاً سياسياً، أضيفت إليه عناصر قائد حي (شيزاره بورجيا) في سبيل استثارة الاهتمام بالمهام الواجبة تاريخياً في تلك الحقبة، مشكلة العنصر «الأسطوري» فيها، أي العنصر الدافع والمستثير في الممارسة السياسية التي تتوخى تجاوز الواقع القائم وبناء نظام جديد (حاشية المترجم).

(٢) رأى جورج سوريل (١٨٤٧-١٩٢٢) في الإضراب العام أسطورة ضرورية لتحريك الجماهير الهامدة نحو عمل مباشر مشترك، هو عمل عفوي يهدف السيطرة على العملية الإنتاجية. وقد خيل لسوريل ولأتباعه النقابيين الثوريين أن عملاً كهذا يعني أوتوماتيكياً السيطرة على الدولة (المترجم).

وتوقف عند مفهوم النقابة. صحيح أن سوريل لم يعتبر أن النقابة، كتنظيم لإرادة جمعية، هي التعبير الأكمل عن «الأسطورة». بل وجد هذا التعبير في النشاط العملي للنقابة ولإرادة جمعية عاملة، وهو نشاط عملي يحقق نفسه بأصدق شكل، في رأيه، في الإضراب العام أي في «فعل منفعل»، إن جاز التعبير، ذي طابع أولي وسلبي (فإن التوصل للطابع الإيجابي لا يتم إلا باتفاق الإرادات المجتمعة)، نشاط ليس لديه تصور عن مرحلته «الفعالة البناءة». على ذلك، نجد لدى سوريل ضرورتين متضادتين: ضرورة الأسطورة وضرورة نقد الأسطورة، فإن «كل خطة مسبقة هي طوباوية ورجعية»، على حد تعبيره. وهنا يترك الحل للحافز اللاعقلي، للحظ (بالمعنى البرغسوني للاندفاع الحيوي)[1]، أو «للعفوية».

ولكن هل بإمكان أسطورة ما أن تكون «غير بناءة»؟ هل بالإمكان، بناء على حدسيات سوريل، تصور إداة منتجة لأثر يترك الإرادة الجمعية في حالة تكوينها المحض الأولية والبدائية خلال تمايز (خلال «انفصال»)، حتى وإن حدث هذا بعنف أي بتخريب العلاقات الأخلاقية والقانونية السائدة؟ ألن تزول هذه الإرادة الجمعية، التي لا تزال في حالة تكوينها الأولية، مباشرة، بتفتتها وشرذمتها على شكل عدد لامتناه من الإرادات الفردية التي تتخذ وجهات وطرقاً مختلفة ومتباينة في المرحلة الإيجابية؟ بالإضافة إلى

---

(١) ترك برغسون المجال والمبادرة للحوافز اللاعقلانية، وتبعه سوريل في هذا، من أجل الإمساك بـ «الطابع المرن وغير المحدد للواقع»، على حد تعبير الأخير. ولهذه النظرة التي يوجه إليها غرامشي نقداً في الفقرة التالية نتائج سياسية تؤدي المجال الأخير إلى اتخاذ مواقف مغرقة في اليمينية (المترجم).

ذلك، إن مسألة التخريب والنفي لا يمكن أن توجد بدون الوجود الضمني للبناء وللتوكيد، وهذا لا يكون بشكل «ميتافيزيقي» بل في الممارسة، أي سياسياً كبرنامج حزبي. نرى في هذه الحالة أنه وراء العفوية قد أضمرت الميكانيكية البحتة، ووراء الحرية (الحافز الإرادي الحيوي) أكثر ما أمكن من الحتمية، ووراء المثالية المادية المطلقة.

بإمكان الأمير الحديث، الأسطورة ـ الأمير، أن يكون نظاماً لا أن يكون شخصاً حقيقياً، فرداً عينياً. نظام بمعنى عنصر مجتمعي مركب يبتدئ فيه تلاحم الإرادة الجمعية وتأكيدها الجزئي في الممارسة. وقد وفر التطور التاريخي هذا النظام: هو الحزب السياسي، أي الخلية الأولى التي تحوي عناصر الإرادة الجمعية، هذه العناصر التي تصبو للكلية والاكتمال. ففي العالم الحديث، لا نجد عملاً بإمكانه أن يتجسد، أسطورياً، فرداً عينياً إلا العمل التاريخي ـ السياسي الوشيك الحدوث والمباشر والمتصف بضرورة الحركة السريعة. ولا تصبح هذه السرعة ضرورية إلا على أثر خطر عظيم ووشيك، خطر يوقد العاطفة والتعصب في آن واحد مزيلاً كل حس نقدي ومتلفاً كل تحسس بسخرية الأشياء، الأمر الذي من شأنه إزالة الصفة «الإلهية» من الكوندوتيير... إلا أن عملاً مباشراً من هذا القبيل لا يمكنه، بحكم طبيعته، الاستمرار أو الاتصاف بخاصية العضوية. بل هو سيكون في معظم الحالات من النوع المؤدي للردة ولإعادة التنظيم، لا من النوع الملائم لبناء دول جديدة ونظم اجتماعية وقومية جديدة (كما كان الحال في أمير مكيافيلي، حيث كانت الناحية المتعلقة بالردة محض نظرية، أي مستندة إلى النظرة الأدبية لإيطاليا أصلها روما وعليها واجب إعادة مكانتها

وسلطتها)[1]. هذا العمل سيكون له صفة «دفاعية» غير خلاقة ولا أصيلة، يضمر فيها وجود إرادة جمعية شتت وأوهنت وانهارت انهياراً خطراً لكنه ليس قاضياً. إرادة من الضروري تقويتها وإعادة تركيزها ولكن ليس إعادة خلقها من جديد، وتوجيهها لا نحو أهداف عينية وعقلية، بل نحو أهداف لم تنقد الخبرة التاريخية بعد عقلانيتها وعينيتها ولم تتحقق منها.

يتضح الطابع «المجرد» لمفهوم سوريل «اللأسطورة» من بغضه لليعقوبيين[2] (الذي يأخذ طابعاً عاطفياً له شكل الاشمئزاز

---

(١) بالإضافة إلى الأمثال التي وفرتها لنا الملكيات المطلقة في فرنسا وأسبانيا، استعمل مكيافيلي ذكرى روما للدلالة على ضرورة وجود دولة إيطالية موحدة. على كل حال، علينا أن نبرهن على ضرورة عدم خلط مكيافيلي بالتراث الأدبي ـ البياني. وخصوصاً لأن هذا العامل ليس وحيداً أو حتى مسيطراً، ولم تستنتج منه ضرورة دولة قومية كبرى، وأيضاً لأن الإشارة إلى روما أقل تجريداً مما تبدو عليه إن وضعت في جو النزعة الإنسانية وعصر الإحياء.
نقرأ في الكتاب الثامن من فن الحرب: «يبدو أن هذه المقاطعة (إيطاليا) قد خلقت لإحياء أشياء ميتة، كما رأينا بالنسبة للشعر وللرسم وللنحت، لهذا، لم لا تعيد اكتشاف مقدرتها وحسنتها العسكرية؟» إلخ. يجب جمع ملاحظاته التي على غرار هذه لتحديد طابعها المحدد بدقة.

(٢) اليعقوبيون حكام فرنسا بين حزيران ١٧٩٣ وتموز ١٧٩٤، أي فيما عرف بـ «حكم الإرهاب». تألفوا من الطبقات الفقيرة المدنية (الذين سموا «بدون سراويل» Sans Culottes) بزعامة روبسبيير، وكان حكمهم أكثر عهود الثورة الفرنسية جذرية وزخماً، حيث تخطت الثورة حدها التاريخي، وأخذت الأحداث فيه طابعاً طاغياً تجسده اليعاقبة وأعطوه مداه الطبيعي، متخذين ضرورته وضرورته فقط كمحك للتصرف السياسي بغض النظر عن أية اعتبارات أخرى. حاول اليعقوبيون إلغاء المسيحية وإرساء «دين العقل»،

الأخلاقي)، الذين كانوا بدون شك «التجسد المطلق» لأمير مكيافيلي، على حد تعبيره. ولا بدَّ للأمير الحديث أن يحتوي على قسم مكرس لليعقوبية (بالمعنى المكتمل الذي أخذه هذا المفهوم تاريخياً والذي يجب أن يأخذه تصورياً) كمثال على إرادة جمعية نشأت ونزلت إلى حين التنفيذ عينياً وكانت، وإن في البعض من جوانبها فقط، قد تكونت حديثاً. ومن الضروري تعريف الإرادة الجمعية والإرادة السياسية عموماً بمعناها الحديث: الإرادة على أنها الوعي الفاعل للضرورة التاريخية، والداعي الأساسي في دراما تاريخية حقيقية وفعالة(١).

لذا يجب تكريس أحد الأقسام الأولى «للإرادة الجمعية»، شرط أن تصاغ المسألة بالشكل التالي: «متى يمكن القول بتوفر شروط استثارة الإرادة الجمعية القومية ـ الشعبية وتطويرها؟». من هنا ضرورة القيام بتحليل تاريخي (اقتصادي) للبنية الاجتماعية لدولة ما، مع الاهتمام أيضاً بالقيام بعرض «دراماتيكي» للمحاولات التي قامت عبر القرون الطويلة لإثارة هذه الإرادة ولأسباب الفشل المتتالي للمحاولات هذه. ما هو سبب عدم وجود مملكة مطلقة في إيطاليا في

= المرتبط بالدولة اليعقوبية، نصب روبسبيير نفسه كاهناً أكبر له، معبراً بذلك عن تجسده لوعي اليعقوبيين لنفسهم كفئة محددة (المترجم).

(١) تجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة لغرامشي، تكون الإرادة الجمعية دائماً فئوية، إن كانت هذه الفئة طبقة أم جزءاً من طبقة أو أي مجموعة متجانسة في مرحلة تاريخية معيَّنة ضمن شروط وأهداف مشتركة معيَّنة، ذات عنصر مسيطر لاحم. ويكون من المفيد جداً لو نظر المرء لمفهوم غرامشي لليعقوبية وليعقوبية مكيافيلي ضمن منظور تعريفه للإرادة الجمعية المستند على ضرورة بروز فئة تاريخية معينة (المترجم).

عصر مكيافيلي؟ على المرء الرجوع إلى نهاية الامبراطورية الرومانية (مسائل اللغة والمثقفين إلخ. .) ان أراد فهم وظيفة العاميات[١] في العصور الوسطى، وفحوى الكاثوليكية إلخ. . ضروري فعلاً عرض التاريخ الإيطالي بمجمله عرضاً تركيبياً على أن يكون دقيقاً.

في البحث عن أسباب فشل المحاولات التي قامت لخلق إرادة جمعية قومية ـ شعبية، يجب النظر إلى وجود فئات اجتماعية محددة تشكلت بذوبان بورجوازية العاميات، وإلى الطابع الخاص لفئات أخرى عكست الوظيفة العالمية لإيطاليا بوصفها مركزاً للكنيسة وأمينة على الأمبراطورية الرومانية المقدسة إلخ. فلقد أدّت هذه الوظيفة ونتائجها إلى وضع داخلي بإمكاننا وصفه بأنه «اقتصادي ـ نقابي» أي، سياسياً، أردأ أشكال المجتمع الإقطاعي، أقلها تقدمية وأكثرها ركوداً: لقد افتقر دائماً لقوة يعقوبية فعالة ولم يكن بالإمكان إيجادها، وهي القوة التي أيقظت ونظمت الإرادة الجمعية القومية الشعبية للشعوب الأخرى وأدت إلى إنشاء دولة حديثة. هل وجدت الآن أخيراً شروط نمو هذه الإرادة، أو ما هي العلاقة الحالية بين هذه الشروط وبين القوى المعارضة لها؟ تقليدياً، كانت القوى المضادة هي الارستقراطية الريفية، وبشكل أكثر عمومية، الملكية الزراعية بمختلف أشكالها مع مسحتها الإيطالية المميزة التي هي «بورجوازية ريفية» خاصة ورثت الطفيلية التي تلقتها العصور الحاضرة عن خراب بورجوازية العاميات كطبقة (. . .). أما الشروط الإيجابية فيجب البحث عنها في وجود فئات اجتماعية مدنية متطورة تطوراً

(١) العاميات في العصور الوسطى هي المدن المحكومة ذاتياً وديموقراطياً تحت سلطة الطبقة البورجوازية الصاعدة (المترجم).

كافياً في مجال الإنتاج الصناعي وحائزة على مستوى معيَّن من الثقافة التاريخية ـ السياسية. وإنه لمن المستحيل نشوء إرادة جمعية قومية شعبية إلا بانقضاض جماهير الزراع الفلاحية على مسرح الحياة السياسية في وقت واحد. لقد أدرك مكيافيلي هذا بإصلاحه للميليشيا[1] (الشيء الذي فعله اليعقوبيون إبان الثورة الفرنسية)، وفي إدراكه هذا يمكننا أن نرى يعقوبية مكيافيلي المبكرة التي كانت البذرة (الخصبة إلى حد ما) لمفهوم الثورة القومية عنده. إن تاريخ ما بعد ١٨١٥ كله يرينا محاولات الطبقات التقليدية للحيلولة دون نشوء إرادة جمعية من هذا النوع، وللحفاظ على سلطاتها «الاقتصادية النقابية» داخل نظام عالمي يتسم بتوازن هامد.

ويجب أيضاً تكريس قسم هام من الأمير الحديث لمسألة المثقفين ومسألة الإصلاح الأخلاقي، أي لمسألة الدين أو الرؤية الشاملة للعالم. في هذا المجال أيضاً نجد غياباً «تقليدياً» لليعقوبية وخوفاً منها (كانت وجهة نظر ب. كروتشه المالتوسية للدين التعبير الفلسفي الأكثر حداثة لهذا الخوف). يجب على الأمير الحديث أن يكون، وليس بوسعه إلا أن يكون، المبشر والمنظم للإصلاح الثقافي والأخلاقي، أي أن عليه خلق أسس التطور المستقبلي للإرادة الجمعية القومية الشعبية نحو تحقيق شكل أعلى شامل للحضارة الحديثة.

---

(١) وجد مكيافيلي ضعف إيطاليا في انعدام روح الخدمة العامة لدى أبنائها وتغلب عنصر المصلحة الذاتية لديهم، كما رأى أن أهم عناصر زرع روح كهذه فيهم وإعطائهم روح المبادرة والجرأة والحنكة irtù هو إحلال الديموقراطية وإعطاء الشعب حرياته. وتتجسد دولة الشعب نفسها في ميليشيا شعبية: نفذ مكيافيلي حلمه بتأسيس ميليشيا في جمهورية فلورنسا عام ١٥٠٥ لتقليل، وفي النهاية لإنهاء الاعتماد على المرتزقة (المترجم).

عليه فإن بنية هذا العمل (الأمير الحديث ـ المترجم) يجب أن تتشكل من هاتين النقطتين الأساسيتين: نشوء الإرادة الجمعية القومية ـ الشعبية التي سيكون الأمير الحديث لها بمثابة المنظم وبمثابة التعبير العملي الفعال في وقت واحد من جهة، ومن جهة أخرى، الإصلاح الثقافي والأخلاقي. ثم إن على نقاط البرنامج العينية أن تضم للقسم الأول، أي أن عليها أن تكون قد نتجت «دراماتيكياً» من صلب النقاش، لا أن تكون عرضاً بارداً متحذلقاً في أسلوبه.

هل بالإمكان حدوث إصلاح ثقافي وترقية لحضارة الطبقات الدنيا من المجتمع بدون أن يسبق ذلك إصلاح اقتصادي وتغيير في مركزها الاجتماعي وموضعها في العالم الاقتصادي؟ على الإصلاح الثقافي والأخلاقي أن يكون مرتبطاً ببرنامج للإصلاح الاقتصادي، وبالإضافة إلى ذلك، فإن برنامج الإصلاح الاقتصادي هو بحد ذاته الطريقة العينية التي يتمثل فيها كل إصلاح ثقافي وأخلاقي. والأمير الحديث، بتطويره لنفسه، سيغير نظام العلاقات الثقافية والأخلاقية، لأن تطوره يعني بالتحديد أن كل عمل سيؤخذ على أساس ضرره أو نفعه، فضيلته أو شره، مع اعتبار الأمير الحديث كنقطة الرجوع الوحيدة، أي على أساس مساعدة هذا العمل على تقوية الأمير الحديث أو معارضته إياه. فالأمير الحديث يأخذ مكان الألوهية أو مكان الفرض اللازم categorical imperative في الضمير، ويصبح أساس العلمانية الحديثة، أساس العلمنة التامة للحياة بمجملها ولكل العلاقات التقليدية[١].

---

(١) الفرض اللازم قال به عمانويل كانط (١٧٢٤-١٨٠٤) للدلالة على الشعور

علم السياسة

إن التجديد الأساسي الذي أدخلته الماركسية على علم السياسة وعلم التاريخ هو البرهان على عدم وجود «طبيعة بشرية» مجردة وثابتة (هذا المفهوم بدون شك مستقى من الفكر الديني ومن النظر المفارق في الدين)[١]، والبرهان على أن الطبيعة البشرية هي كل من العلاقات الاجتماعية المحددة تاريخياً، أي أنها واقعة تاريخية يمكن التحقق منها، ضمن حدود، بمناهج النقد وعلم اللغة. ومن هنا ضرورة اعتبار علم السياسة بمحتواه العيني (وبصياغته المنطقية أيضاً) جسماً آخذاً في النمو. إلا أنه علينا الانتباه إلى أن الوجهة التي أعطاها مكيافيلي لمسألة السياسة (أي إقراره الضمني بأن السياسة نشاط مستقل له قوانينه ومبادئه الخاصة المتميزة عن قوانين الأخلاق والدين، مما يشكل قضية هامة فلسفياً ينتج عنها، ضمناً، مفهوم للأخلاق وللدين، أي أنها بدأت رؤية شاملة للعالم) لا يزال حتى يومنا هذا موضع نقاش ومعارضة، ولم يتمكن بعد من أن يصبح «حكمة شعبية» common sense. ما معنى هذا؟ هل يعني أن الثورة الفكرية والأخلاقية التي نجد مبادئها ضمناً عند مكيافيلي لم تتحقق

= الداخلي لدى الفرد بلزام قيامه بالعمل الأخلاقي، وهو شعور ليس نابعاً من عالم الظواهر وهو بالتالي ليس قابلاً للمعاينة العقلية. والمعنى هنا أن الأمير الحديث، عندما يصبح محك تقييم الأفعال، يثور كل التصورات الأخلاقية السائدة والقائمة على تبريرات أيديولوجية كمفهوم الفرض اللازم، ويغير بذلك البنية الثقافية برمتها بعد إعطائها محوراً جديداً (المترجم).

(١) النظر المفارق هو الاعتقاد بوجود عالم منفصل عن العالم الحي وأكثر منه حقيقة وسمواً (المترجم).

بعد، لم تصبح بعد شكلاً عاماً وبيناً للثقافة الوطنية؟ أم هل لهذا معنى سياسي آني صرف يشير إلى الهوة الفاصلة بين الحاكم وبين المحكوم، أي إلى وجود ثقافتين ـ واحدة للحكام وواحدة للمحكومين ـ وإلى أن للطبقة الحاكمة، مثلها مثل الكنيسة، وجهة نظرها الخاصة تجاه بسطاء الشعب، وجهة نظر تملي عليها ضرورة عدم الفصل بينها وبينهم من جهة، وضرورة تركهم على اعتقادهم بأن مكيافيلي ما هو إلا شبح شيطاني من جهة أخرى؟

بهذه الطريقة تطرح مسألة مغزى مكيافيلي في عصره والأهداف التي وضعها لنفسه في كتبه، وبشكل خاص في الأمير. لم تكن عقيدة مكيافيلي في عصره عقيدة معزولة تستملكها زمرة من المفكرين المعزولين، لم تكن كتاباً تتداوله أيدي العارفين. لم يكن أسلوب مكيافيلي أسلوب كتاب الكراريس المعهودين في العصور الوسطى وفي عصر النزعة الإنسانية. على العكس من ذلك، لقد كان أسلوب رجل عملي، أسلوب من يريد تشجيع النشاط العملي، كان أسلوب «بيان» حزبي. لا شك أن التفسير «الأخلاقي» الذي تقدم به فوسكولو تفسير خاطئ. صحيح أن مكيافيلي لم ينظر الواقع فحسب بل كشف النقاب عن شيء ما: ولكن لأي هدف؟ أخلاقي أم سياسي؟ يقال عادة إن القِيم المكيافيلية للسلوك السياسي «تطبق ولا يحكى عنها» ويقال إن الساسة العظام يبدأون بلعن مكيافيلي وبإعلان معارضتهم له لسبب هو ببساطة تطبيق قواعده مع «التظاهر بالتقوى». ألن يكون مكيافيلي في هذه الحالة لا ـ مكيافيلي، أي أحد أولئك الذين «يعرفون حيل اللعبة» ويلقنونها لغيرهم بغباء، بينما تدعو المكيافيلية الشعبية للعكس؟ إن إصرار كروتشه على وجهة نظره القائلة إنه بما أن المكيافيلية علم، فلا بد وأن تخدم الرجعيين والديموقراطيين على حد

السواء، كما يخدم فن المبارزة كلاً من النبيل واللص للدفاع عن النفس وللقتل، وأنه علينا فهم رأي فوسكولو بهذه الطريقة إصرار على رأي صحيح تجريدياً. يقول مكيافيلي نفسه أن الأشياء التي كتبها تطبق وقد طبقت دائماً قبل عظماء التاريخ. لهذا، لا يبدو أنه يتعرض أداء النصيحة لأولئك الذين يعرفون. أن أسلوبه ليس أسلوب التجرد العلمي، وليس بالإمكان الظن بأنه قد توصل إلى موضوعاته حول علم السياسة عن طريق التأمل الفلسفي الصرف، الأمر الذي لا بد وأنه كان سيغدو معجزة في عصره بالنسبة لموضوعه بالذات، إن كان، حتى اليوم، ما يزال يلقى تلك المعارضة الشديدة.

هكذا بإمكاننا القول إن مكيافيلي قد توجه نحو «أولئك الذين لا يعرفون» وإنه قصد تثقيفهم ثقافة سياسية. إلا أن هذه الثقافة لم تكن سلبية بمعنى تلقينهم كره الطغاة، كما يبدو لنا معنى فوسكولو، بل كانت ثقافة إيجابية لأولئك الذين يرون ضرورة استخدام وسائل معيّنة في سبيل الوصول إلى أهداف محددة، وإن كانت هذه الوسائل وسائل الطغاة. إن من يُولد في تراث خاص في الحكم، لا بد أن يكسب، بشكل شبه آلي خلال كل تركيبه التربوي الذي يتشبع به من محيطه العائلي الذي تتغلب فيه المصالح السلالية والأبوية، صفات رجل سياسة واقعي. من هو إذن «ذلك الذي لا يعلم»؟ إنه الطبقة الثورية لذلك العصر، «الشعب» الإيطالي و«الأمة» الإيطالية، ديموقراطية المواطنين التي أنتجت سافونارولا[1] وبييرو

---

(١) سافونارولا (١٤٥٢-١٤٩٨) قسيس دومينيكاني بشر بالإصلاح الديني والمدني في أواخر القرن الخامس عشر، أدت دعوته إلى ثورة شعبية في جمهورية فلورنسا أطاحت بحكم عائلة مديتشي. أحرق عام ١٤٩٨ كهرطقي ومدع النبوة (المترجم).

سوديريني[1] لا كاستروتشيو[2] وفالنتينو. ممكن القول بأن هدف مكيافيلي كان إقناع تلك القوى بضرورة وجود «قائد» يعرف ما يريد وكيفية الحصول عليه، وبضرورة تقبل ما يفعله على الرغم من مناقضة بعض أعماله، فعلياً أو ظاهرياً، لأيديولوجية العصر السائدة (الدين). موقف مكيافيلي هذا تكرر مع الماركسية. وتكررت هنا أيضاً ضرورة الوقوف «ضد مكيافيلي»، ضرورة تطوير نظرية سياسية وتقنية سياسية بوسعها مساعدة الطرفين المتصارعين، ولكن يظن أنها في النهاية ستساعد الطرف «الذي لا يعلم»، إذ إن الظن السائد هو أن الاتجاه التقدمي في التاريخ يكمن في هذا الطرف. هكذا يتم في الحقيقة إحراز نتيجة مباشرة: انحلال الوحدة المرتكزة على الأيديولوجية التقليدية الذي لا يمكن بدونه للقوة الجديدة أن تعي شخصيتها المستقلة. ولقد عملت المكيافيلية، كالماركسية، على تحسين التقنية السياسية التقليدية للفئات الحاكمة المحافظة. إلا أن هذا يجب ألا يحجب جانبها الأساسي، وهو الجانب الثوري الذي تحسسته حتى اليوم جميع النزعات المضادة لمكيافيلي، من اليسوعيين إلى البروتستانتي التقي باسكاله فيلاري.

---

(١) سوديريني: انتخب مدعياً عاماً في جمهورية فلورنسا (١٤٩٤-١٥١٢) وكان صديقاً حميماً لمكيافيلي الذي كان أميناً لسر الجمهورية وسانده في دعوته لإنشاء الميليشيا (المترجم).

(٢) كاستروتشيو (١٢٨١-١٣٢٨) طاغية مدينة لوكا الإيطالية (المترجم).

السياسة كعلم مستقل

إن المسألة الأولى التي يجب أن تطرح وتحل في عرض يتناول مكيافيلي هي مسألة السياسة كعلم مستقل، أي الحيز الذي يحتله أو ينبغي أن يحتله العلم السياسي في نظرة متماسكة إلى العالم (نظرة متماسكة ومنسجمة)، أي في الماركسية.

إن التقدم الذي أحرزته الدراسات الدائرة حول مكيافيلي، بفضل كروتشه، بهذا الصدد (كما في عمل كروتشه في مجالات أخرى) يقوم بصورة خاصة على رفع عدد من الإشكالات الوهمية التي إما افتعلت، وإما طرحت على غير وجهها. وقد ارتكز كروتشه على تمييزه بين أدوار الفكر وعلى تقرير دور الممارسة، أي على فكر عملي، مستقل، رغم ارتباطه دائرياً بالواقع كله، وذلك بواسطة جدل التمايزات. في الماركسية، من البدهي ألا يكون التمايز بين مراحل الفكر المطلق، وإنما بين درجات البنية الفوقية. فالقضية إذن، هي تعيين الوضع الجدلي للعمل السياسي (وللعلم المقابل)، كدرجة محددة من البنية الفوقية. ويمكن القول، كإشارة أولى وملاحظة تقريبية، إن العمل السياسي هو بالتحديد المرحلة أو الدرجة الأولى التي تكون معها البنية الفوقية في المرحلة المباشرة للتأكيد البسيط، الإرادي، وغير المتمايز والبدائي.

بأي معنى تستقيم مساواة السياسة بالتاريخ، وبالتالي مساواة مجمل الحياة بالسياسة؟ كيف يتم، والحالة هذه، اعتبار دائرة البنى الفوقية فروقاً سياسية؟ كيف يبرر، عندها، ضم مفهوم التمايز إلى الماركسية؟ ولكن هل يجوز الحديث عن جدل التمايزات، وكيف يفهم مفهوم الدائرة التي تحوي درجات البنية الفوقية؟ وكيف يفهم

مفهوم «الكتلة التاريخية» أي وحدة الطبيعة والفكر (البنية والبنية الفوقية)، وحدة المتضادات والتمايزات؟

هل يمكن إدخال مقياس التماير، كذلك، في البنية؟ كيف يجب فهم البنية؟ كيف تميز في دائرة العلاقات الاجتماعية، العناصر التالية: «التقنية» «العمل»، «الطبقة»، إلخ. على أنها عناصر «تاريخية» لا عناصر «ميتافيزيقية»؟ نقد موقف كروتشه الذي يجعل من البنية، لأغراض سجالية، «الهاء متخفياً»، «باطناً» يناقض «ظواهر» البنية الفوقية. و«ظواهر» بالمعنى المجازي وبالمعنى الإيجابي، لماذا قِيل «ظواهر»، تاريخياً واصطلاحاً؟.

من المجدي، ولا شك، أن نبيِّن كيف استخلص كروتشه مذهبه الخاص في الخطأ، ومصدر الخطأ العملي. من هذه النظرة العامة، يرى كروتشه أن مصدر الخطأ «هوى»[1] مباشر، أي هوى ذو صفة فردية أو صفة جماعية. ولكن ماذا يترتب على «الهوى» ذي الطابع التاريخي العريض، أي «الهوى» كـ «مقولة»؟ إن الهوى، المصلحة المباشرة التي هي مصدر «الخطأ هي المرحلة التي تطلق عليها الموضوعات حول فويرباخ نعت «القذارة اليهودية»: ولكن كما أن الهوى ـ المصلحة «القذارة اليهودية» يؤدي إلى الخطأ المباشر، فإن هوى الفئة الاجتماعية الواسعة يؤدي إلى «الخطأ الفلسفي» (بالإضافة إلى عنصر وسيط: «الخطأ الأيديولوجي الذي يتناوله كروتشه بالتحليل على حدة). العنصر الهام في السلسلة المؤلفة من: «أنانية (الخطأ المباشر) ـ أيديولوجية ـ فلسفة هو عنصر «الخطأ» المشترك، والمرتبط بمختلف درجات الهوى، وهو ما ينبغي إدراكه بالمعنى «التاريخي»

(١) Passion.

الخالص، والجدلي، أي بمعنى «ما تعطل تاريخياً وانتهى أمره إلى السقوط»، بمعنى «الصفة غير المكتملة لكل فلسفة»، بمعنى «الموت ـ الحياة»، الكينونة ـ عدم الكينونة» أي بمعنى العنصر الجدلي الذي ينبغي تجاوزه في حركة النمو، وليس بالمعنى الأخلاقي أو المذهبي.

هذا ما تعنيه بالضبط كلمة «ظاهر» ولا تعني شيئاً آخر. وهو ما ينبغي تبريره في وجه التحجر المذهبي: إنها (كلمة ظاهر) تؤكد انتساخ[1] أي مذهب أيديولوجي، مما يتفق مع تأكيد الصلاح التاريخي لكل المذاهب الأيديولوجية، وضرورتها جميعاً «يكتسب الإنسان وعي العلاقات الاجتماعية على الصعيد الأيديولوجي»: ألا يعني هذا القول تأكيد ضرورة «الظواهر» وصلاحها؟

إن نظرة كروتشه إلى السياسة ـ الهوى تنفي الأحزاب، إذ لا يعقل وجود «هوى» منظم ودائم. فالهوى الدائم هو حالة لذة قصوى وتشنج تستتبع العجز عن العمل. فالأحزاب مستبعدة، ومستبعدة كل «خطة» للعمل مرسومة مسبقاً. غير أن الأحزاب موجودة فعلاً، وخطط العمل ترسم وتطبق، وقد تتحقق إلى مدى مدهش. إذن ثمة «عيب» في نظرة كروتشه. ولا يجدي نفعاً القول بأن ليس لوجود الأحزاب أهمية قصوى من الناحية «النظرية»، لأن «الحزب» الذي يفعل عندما يحين العمل ليس هو الحزب الذي سبق (وجوده)[2]. رغم صحة الأمر النسبية، فإن بين «الحزبين» من المطابقات ما يجيز القول، في الواقع، بأن الهيئة واحدة في كلتا الحالتين.

---

(١) بمعنى الآية القرآنية التي تنسخ آية سابقة.

(٢) أي أنه حزب آني، يوجد في لحظة العمل، كالحركة التي تند عن الهوى (المترجم).

لكن جواز هذه النظرة يفترض انطباقها كذلك على «الحرب»، أي يفترض تفسير وجود الجيوش النظامية، والكليات العسكرية، وسلك الضباط. فالحرب بالفعل هي، كذلك، «هوى». بل إنها أكثر الأهواء حدة وتوتراً. وهي مرحلة من مراحل الحياة السياسية: إنها استمرار سياسة معينة بأشكال مختلفة. ينبغي، إذن، تفسير صيرورة «الهوى» «واجباً» أخلاقياً وليس المعني واجباً في الأخلاق السياسية، وإنما في القانون الخلقي.

إذا كان مفهوم الهوى كمرحلة من مراحل السياسة، عند كروتشه، يصطدم بصعوبة تفسير وتبرير الهيئات السياسية الدائمة كالأحزاب، بله الجيوش الوطنية وهيئات الأركان (إذ يستحيل تصور هوى دائم التنظيم لا يتحول إلى عقلانية وروية، أي تبطل عنه صفة الهوى)، فإن الحل يكمن في استواء السياسة والاقتصاد. إن السياسة هي العمل الدائم، وهي تولد منظمات دائمة بمقدار ما تتساوى مع الاقتصاد. ولكن هذا الأخير متميّز. لذلك يجوز التمييز في الكلام على الاقتصاد وعلى السياسة يجوز الكلام على «الهوى السياسي» كناية عن الدافع المباشر للعمل، وهو دافع يولد على الصعيد «الدائم والعضوي» للحياة الاقتصادية لكنه يتعداه بما يداخله من عواطف وتطلعات تخضع، في جوها المتأجج، حساب الحياة الفردية نفسه لقوانين مختلفة عن تلك التي تحكم المصلحة الفردية الصغيرة، إلخ.

إلى جانب الإيجابيات التي تفتق عنها هذا النقد الحديث لمكيافيلي والذي ينتسب إلى كروتشه، ينبغي الإشارة أيضاً إلى «المبالغات» والانحرافات التي أورثها. فقد تفشت عادة اعتبار مكيافيلي «السياسي بصورة عامة» أو «عالم السياسة» الراهن في كل عصر.

والحالة أنه من الأنسب اعتبار مكيافيلي تعبيراً ضرورياً عن زمانه، وثيق الارتباط بشروطه ومتطلباته الناتجة عن: ١ـ الصراعات الداخلية في الجمهورية الفلورنسية، وفي البنية الخاصة للدولة العاجزة عن الانعتاق مما ترسب من الإرث البلدي، أي من شكل من الإقطاع أمسى معيقاً، ٢ـ صراعات الدولة الإيطالية فيما بينها، للاحتفاظ في الحلبة الإيطالية بتوازن ينحل به وجود البابوية وسواها من المخلفات الإقطاعية والبلدية، المتحدرة من شكل الدولة القائم على المدينة، دون الأرض، ٣ـ الصراعات التي تخوضها الدولة الإيطالية، المتفاوتة التكاثف، لإقرار توازن أوروبي، وبتعبير آخر: التناقض بين حاجات توازن داخلي في إيطاليا، ومتطلبات الدول الأوروبية المتصارعة في سبيل الهيمنة.

كان للقدوتين، الفرنسية والإسبانية، أثر على مكيافيلي. فهما البلدان اللذان أسسا دولة ذات وحدة إقليمية متماسكة. فهو «يقارن من طرف خفي» (على حد قول كروتشه) ويخلص إلى قواعد دولة قوية عموماً. وإيطاليا بالتخصيص. فإن مكيافيلي كله مجبول من طينة عصره، وعلمه السياسي يمثل فلسفة زمانه الذي يسعى إلى تنظيم الملكيات الوطنية المطلقة، وهي الشكل السياسي الذي يسمح بنمو قوى الإنتاج البورجوازية المقبل. ومن المستطاع أن نلمح وعند مكيافيلي، الفصل بين السلطات، وكذلك التمثيل النيابي: فما يسميه (القوة الحيوانية) موجه ضد مخلفات العالم الإقطاعي، وليس ضد الطبقات المتقدمة. على الأمير أن يضع حداً للفوضى الإقطاعية. وهذا ما قام به الدوق دي فالنتينوا في رومانيا، معتمداً على الطبقات المنتجة، من تجار ومزارعين. ونظراً للصفة العسكرية ـ المتسلطة التي يتصف بها قائد الدولة، وهي صفة يقتضيها الصراع من أجل

إرساء سلطة جديدة وترسيخها، فإن الإشارة الطبقية التي يتضمنها «فن الحرب» ينبغي فهمها بتعميمها على مجمل بنية الدولة: إذا شاءت طبقات المدن إنهاء التخبط الداخلي والفوضى الخارجية، فإن عليها الاعتماد على الفلاحين كجماهير، في بناء قوة عسكرية أمينة مخلصة من نوع مختلف كل الاختلاف عن جماعات المرتزقة[١]. ونستطيع القول أن النظرة السياسية الصافية تغلب على مكيافيلي، حتى إنها تورطه في أخطاء عسكرية: فهو يولي فرق المشاة فكره، وهي التي يمكن جمعها بعمل سياسي، حتى إنه يغمط المدفعية دلالتها.

يلاحظ روسو (لويجي) بحق، في «المدخل إلى مكيافيلي» أن «فن الحرب» يكمل «الأمير» لكنه لا يستخلص كل ما يترتب على ملاحظته هذه. ففي «فن الحرب» ينبغي اعتبار مكيافيلي سياسياً عليه أن يهتم بالفن الحربي. فنظراته الجزئية حصيلة واقع هو أن القضية التقنية ـ العسكرية ليست في مركز الدائرة من اهتمامه ومن فكره. وهو لا يعالج الأمر إلا بالقدر الذي تقتضيه نظريته السياسية. ولكن لا ينبغي التوقف عند ربط «فن الحرب» بـ «الأمير» بل ينبغي إتمام السلسلة بـ «التواريخ الفلورنسية» التي يجب استعمالها تحليلاً لأوضاع إيطاليا وأوروبا الواقعية، وهي أوضاع تنبع منها المقتضيات المباشرة التي يتضمنها «الأمير».

---

(١) التعميم على مجمل بنية الدولة يعني ألا يتم الاعتماد على جماهير الفلاحين في حدود بناء الجيش فقط. فالأمانة والإخلاص لا يتوفران إلا بمشاركة سياسية وإدارية واسعة، بالإضافة إلى استفادة اقتصادية أساسية. والجانب الأخير لا يتم إلا بتوزيع الأرض. وهذه الإشارات تكملة للطابع البورجوازي الذي يستخلصه غرامشي من مكيافيلي (المترجم).

حتى إذا ألقينا على مكيافيلي نظرة أشد التصاقاً بعصره خلصنا إلى تقويم أكثر اتفاقاً والتاريخ، للذين يدعون «مناهضي ـ مكيافيلي»، أقلاً لأكثرهم إغراقاً في السذاجة. فالأمر ليس أمر مناهضين لمكيافيلي، بل هو أمر سياسات تعبر عن مقتضيات عصرها، أو هي تمثل ظروفاً مختلفة عن تلك التي أثرت على مكيافيلي. أما الشكل السجالي فهو محض عارض أدبي، وفي ظني أن أنموذج هؤلاء «المناهضين» هو جان بودان (١٥٣٠-١٥٩٦) الذي انتخب نائباً في الجمعية العمومية في بلوا عام ١٥٧٦ وحمل ممثلي الشعب على رد طلب تخصيص مبالغ للإنفاق على الحرب الأهلية.

خلال الحروب الأهلية التي اندلعت في فرنسا، كان جان بودان الناطق بلسان الحزب الثالث المدعو حزب «السياسيين». وكان هذا الحزب ينظر إلى الأمور من زاوية المصلحة الوطنية، أي من زاوية توازن داخلي للطبقات يهيمن عليه الشعب، عبر الملك. ويبدو لي من البدهي أن تصنيف بودان في عداد «المناهضين لمكيافيلي» مسألة سطحية تعالج الأمور من الخارج. فإن بودان يرسي العلم السياسي في فرنسا على قاعدة أكثر تقدماً وتعقيداً من القاعدة التي عرفها مكيافيلي في إيطاليا. والقضية التي يعالجها ليست تأسيس الدولة الموحدة ـ الإقليمية (الوطنية)، مما يعني النكوص في عهد لويس الحادي عشر، بل هي توازن قوى اجتماعية تتصارع داخل دولة قوية الشكيمة، وذات جذور متأصلة. إن ما يستوقف بودان ليس دور القوة وإنما دور الرضوخ. فالمنحى يتجه معه إلى تعزيز الملكية المطلقة. ذلك أن للشعب من المنعة ومن إدراك ارتباط مصير الملكية المطلقة بمصيره، ما يجعله يملي شروطه ثمناً لرضوخه، وما يدفعه لتقييد الحكم المطلق. في فرنسا، أمسى مكيافيلي يخدم الرجعية إذ إن

توسله لتبرير الاحتفاظ بالجميع[1]، ودوماً في «المهد» (حسب تعبير برتراندو سبافنتا) أصبح ممكناً. وهذا هو تبرير ضرورة مناهضة مكيافيلي بصورة «سجالية».

ينبغي الملاحظة، أن الوضع الإيطالي الذي درسه مكيافيلي كان يفتقد إلى المؤسسات التمثيلية المتطورة، والتي تملك دلالة واضحة، لمجمل الحياة الوطنية كالجمعية العمومية في فرنسا. وعندما يلاحظ اليوم، بصورة مغرضة، أن المؤسسات البرلمانية استوردت من الخارج[2] فإن ما لا يؤخذ بالحسبان هو أن الأمر لا يعدو أن يعكس ظروف تأخر التاريخ الإيطالي وركوده في القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر، وهي ظروف تولدت لحد بعيد عن غلبة العلاقات العالمية على العلاقات الداخلية المشلولة والمحنطة. فإذا كانت بنية الدولة الإيطالية قد جمدت، بسبب السيطرة الأجنبية، في المرحلة شبه الإقطاعية، مما أدى إلى وضع جعل من إيطاليا تابعاً للأجنبي، هل يشكل الأمر حقاً «خاصة» وطنية استيراد الأشكال البرلمانية؟ هذا بينما تضفي هذه الأخيرة شكلاً على عملية التحرير الوطني، وعلى الانتقال إلى الدولة الحديثة المحدودة بإقليمها المستقل، الوطني). على كل حال فقد كان ثمة مؤسسات تمثيلية، لا سيما في الجنوب وصقلية، أضيق بكثير مما عرفته فرنسا لضعف نمو (طبقة) الشعب في تلك المناطق. وهذا ما حول المجالس التمثيلية إلى وسائل حفاظ على الفوضى، بيد صغار النبلاء في محاولات تجديد الملكية، فقد كان على الملكية، أن تعتمد على المتسولين (لازاري) عوضاً عن بورجوازية مفقودة.

---

(١) جميع الفئات الاجتماعية (المترجم).

(٢) إشارة إلى مقولات الفاشيين (المترجم).

إن اقتصار نزعة مكيافيلي إلى ربط المدينة بالريف على التعبير العسكري تتضح إذا نظرنا إلى لغز اليعقوبية، وهو لغز مستعص إذا أهملت ثقافة الفيزيوقراطيين، سابقة اليعقوبية، مع برهانها على أهمية المزارع المباشر من الوجهتين، الاقتصادية والاجتماعية[1]. وقد درس جينو أرياس نظريات مكيافيلي الاقتصادية، ولكن التساؤل يرد إذا كان ثمة نظريات اقتصادية عند مكيافيلي. وتكمن المسألة في إمكان ترجمة لغة مكيافيلي السياسية، أساساً، إلى تعابير اقتصادية، وفي المذهب الاقتصادي المناسب. ينبغي التدقيق في معرفة إذا كان مكيافيلي، الذي عاش في فترة المركنيتلية، قد سبق الزمن سياسياً وعبر مسبقاً عن متطلبات وجدت تعبيرها لاحقاً، عند الفيزيوقراطيين. هل كان فكر روسو نفسه ممكناً بدون الثقافة الفيزيوقراطية؟ لا يبدو لي من الإنصاف القول بأن الفيزيوقراطيين مثلوا مجرد مصالح زراعية، وبأن مصالح رأسمالية المدن لم تبرز إلا مع الاقتصاد الكلاسيكي. لذلك فإنهم يمثلون، كما يبدو لي، مجتمعاً مقبلاً أكثر تعقيداً من المجتمع الذي يحاربونه، بل ومن المجتمع الذي يتعين مباشرة في ما يقررونه. ولغتهم حميمة الصلة بزمانهم، كما أنها تعبر عن التعاكس بين المدينة والريف، لكنها تشير لامتداد الرأسمالية إلى الزراعة. إن شعار «دعه يعمل، دعه يمر»، أي الحرية الصناعية وحرية المبادرة، ليس مرتبطاً البتة بمصالح زراعية.

---

(١) اليقوبية هي الاتجاه السياسي الذي سيطر على المرحلة «الراديكالية» من الثورة الفرنسية الكبرى، وارتبط بالنزعة إلى بناء دولة شديدة المركزية، معادية للاستقلال الذاتي أو الاتجاه البلدي. الفيزيوقراطيون هم اقتصاديون معاصرون للثورة الفرنسية، كانوا يرون في الزراعة المصدر الفعلي الوحيد للثروة، ويردون الأشكال الأخرى إلى الزراعة (المترجم).

عناصر السياسة

من الضروري القول بأن الأشياء الأولى التي تنسى هي النقاط الأولية والأكثر بساطة، ومن الضروري أيضاً القول أنه، من جهة أخرى، لو رددت هذه الأشياء باستمرار بدون كلل فهي ستشكل دعائم السياسة وكل عمل جماعي.

النقط الأولى هي الوجود الفعلي للحكم وللمحكومين، للقادة وللتابعين، وأن علم وفن السياسة بكامله مستند على هذه الحقيقة الأولية البسيطة (ضمن شروط عامة معيَّنة). ومنشأ هذه الحقيقة هو بحد ذاته مسألة يجب دراستها على حدة (على الأقل، من الممكن والواجب دراسة كيفية الإقلال من أهمية هذه الحقيقة والعمل على إزالتها بتغيير أوضاع معيَّنة تعمل في اتجاه ثباتها). إلا أن حقيقة وجود حكام ومحكومين وقادة وتابعين لا تزال موجودة، ومن هذا المعطى يجب التوصل إلى أكثر الطرق فعالية للحكم (استناداً إلى أهداف معينة) بالتالي إلى كيفية تنشئة القادة بأفضل طريقة (والقسم الأول في علم دفن السياسة يحتوي على هذا الشيء بالذات)، ومن جهة أخرى، إلى معرفة خطوط المقاومة الأشد ضعفاً أو الخطوط العقلانية لكسب طاعة المحكومين والتابعين.

في تنشئة القادة، نقطة الانطلاق هذه أساسية: هل يشاء المرء دوام الحالة التي يوجد فيها حكام ومحكومون أم يشاء خلق الظروف العاملة على اختفاء ضرورة هذا الانقسام؟ بكلمة أخرى، هل يأخذ المرء كنقطة انطلاق ضرورة الانقسام الأبدي للجنس البشري، أم يعتبر هذا الانقسام حقيقة تاريخية هي استجابة لأوضاع معينة؟ مع ذلك، من الضروري الإدراك أن هذا الانقسام، رغم كونه يعود في

التحليل الأخير إلى انقسامات بين فئات اجتماعية، إلا أنه موجود فعلاً في الوضع الراهن للأشياء وحتى في صميم أكثر الفئات تجانساً. ويمكن القول بأن هذا الانقسام يعود، بشكل أو بآخر، إلى تقسيم العمل، أي أنه واقعة تقنية. إن أولئك الذين يرون في كل شيء مجرد تقنية، ضرورة تقنية إلخ. إنما يتأملون هذا الوجود المشترك للحوافز بغية الهروب من الإشكال الأساسي.

ينبغي إرساء المبادئ الثابتة استناداً لاعتبار وجود انقسام بين الحكام والمحكومين حتى في داخل الفئة الواحدة. وتبرز «الأخطاء» الأكثر خطورة من هذه المسألة بالذات، وهي أخطاء تبرز نفسها بأكثر أشكال العجز إجراماً، وأصعبها على التصحيح. الظن الشائع هو أنه عندما يطرح مبدأ التسليم، على الطاعة أن تكون عملية آلية لا تستلزم اللجوء للبرهنة على «ضرورتها» وعقلانيتها، بل إنها غير قابلة للنقاش (يظن البعض وأسوأ من ذلك، يتصرف على أساس أن الطاعة حتماً «ستأتي» بدون طلبها وبدون الإشارة إلى الطرق). بهذا يصبح من الصعب تخليص القادة من عاداتهم الدكتاتورية أي من إيمانهم بأن شيئاً سيحدث لأن القائد مقتنع بصحته وبعقلانيته: وإن لم يحدث الشيء هذا توضع «مغبة» عدم حدوثه على من كان «يجب أن يفعل»، إلخ. ويصبح من الصعب محو العادة الإجرامية المتمثلة في عدم تجنب التضحيات غير الضرورية. مع هذا ترينا الحكمة الشعبية أن معظم الكوارث الجمعية (السياسية) تحدث لأنه لم توجد أية محاولة لتفادي التضحيات غير الضرورية. لقد سمع الجميع أقاصيص الضباط القادمين من الجبهة عن الجنود الذين كانوا على استعداد للتضحية بحياتهم إن كان ذلك ضرورياً والذين تمردوا عندما شعروا بأنهم مهملون، مثل الفرقة التي أمضت أياماً عدة بدون طعام لتعذر وصول

المؤن إليها بسبب أوضاع صعبة فعلاً والتي تمردت عندما حجبت عنها وجبة واحدة بسبب الإهمال والبيروقراطية.

يعمم هذا المبدأ على كل الأفعال التي تتطلب تضحية. وعلى ذلك، يجب تحديد مسؤوليات القادة بعد كل هزيمة (وذلك بصراحة شديدة. على سبيل المثال، لنأخذ جبهة حربية مكوّنة من أقسام عدة لها قادتها المختلفون. من الممكن أن يكون قائد القسم الأخير، إلا أن هذا السؤال مسألة درجة، وليس مسألة خلو أحد من المسؤولية).

بما أن المبدأ القائل بوجود قادة وتابعين، حكام ومحكومين، قد أرسي، نجد أنه من الصحيح أن «الأحزاب» كانت حتى الآن، هي الطريقة الأكثر ملاءمة لفرز القادة والمقدرة على القيادة (بإمكان «الأحزاب» أن تظهر نفسها تحت أسماء مختلفة، حتى: ضد الحزب و«نفي الأحزاب» وفي الحقيقة، إن كل من يسمون أنفسهم «بالمستقلين» هم حزبيون، إلا أنهم يصبون لأن يكونوا «قادة أحزاب» بمساعدة الفيض الإلهي وغباء من يتبعهم).

ينبغي توسيع المفهوم العام المحتوي في عبارة «روح الخدمة العامة» public spirit فلهذا التعبير مغزى دقيق ومحدد تاريخياً. إلا أن المسألة هي التالية: هل يوجد شيء مماثل لما يدعى «بروح الخدمة العامة» في كل حركة جديدة، في كل حركة ليست مجرد تعبير عشوائي عن الذاتية بل لها مبرراتها لحد أو لآخر؟ في الوقت نفسه تستلزم «روح الخدمة العامة» وجود «الاستمرارية»، أكانت مع الماضي (أو بشكل أدق، مع التراث) أم مع المستقبل، أي أنها تستلزم أن يكون كل حدث مرحلة من مراحل عملية معقدة ابتدأت وستستمر. إن ما يدعى تحديداً في بعض الحالات «روح الخدمة العامة» هو المسؤولية تجاه تلك العملية، تجاه كون المسؤول عاملاً

فعالاً فيها، تجاه التعاقد مع القوى «المجهولة مادياً» رغم شعور المرء بأنها عاملة فعلاً والتي تؤخذ بعين الاعتبار على أساس أنها «مادية» وأن لها وجوداً جسدياً. من البديهي أن هذا الإدارك «للديمومة» يجب أن يكون عينياً لا مجرداً، أي أن عليه بمعنى من المعاني، ألا يتجاوز حدوداً معيّنة. إني أفترض أن أدنى حدود يمكن الأخذ بها هي جيل قبل وجيل بعد (الحدث موضع البحث ـ المترجم)، وهذه مدة غير قصيرة على اعتبار أننا لن نأخذ الجيل على أنه ثلاثون سنة مجردة، بل سنأخذه على أنه اعتبار أننا لن نأخذ الجيل على أنه ثلاثون سنة مجردة، بل سنأخذه على أنه شيء عضوي تاريخي، مما يمكن فهمه بسهولة بالنسبة للماضي على الأقل. نشعر اليوم بالتعاطف مع رجال كبيري السن يمثلون بالنسبة لنا «الماضي» الذي ما برح يحيا بيننا والذي نحن مضطرون لمعرفته ولأخذه بعين الاعتبار والذي يشكل أحد عناصر الحاضر وأحد أسس الغد. نتعاطف أيضاً مع الأطفال والمواليد ومع الجيل النامي الذي نشعر بالمسؤولية تجاهه (إن «شيعة التقاليد» المنحازة شيء مختلف، فهي تتضمن الانتقاء في سبيل هدف معيّن، أي أنها أساس لأيديولوجية) إن كان بمقدورنا القول بوجود «روح الخدمة العامة» بهذا المعنى في كل شيء، فمن الضروري النضال باستمرار ضد تشويهه والانحراف عنه.

«النشاط من أجل النشاط»، النضال من أجل النضال، إلخ. وبشكل خاص الفردية التافهة الرثة التي ما هي إلا إشباع للنزوات الأنية إلخ. (حقيقة أن هذه النقطة هي العائدة «للاسياسة» في إيطاليا وهي التي تأخذ تلك الأشكال التصويرية والشاذة المختلفة). فما الفردية إلا لاسياسية حيوانية. والتشيع لاسياسية، وبعد الدرس يتضح كونه ضرباً من ضروب «التفضل» الشخصي، مفتقر إلى الروح الحزبية

التي هي العنصر الأساسي في «روح الخدمة العامة». وإن البرهان على كون الروح الحزبية العنصر الأساسي في «روح الخدمة العامة» هو أحد البراهين الأكثر أهمية وبروزاً، وعلى العكس من ذلك، فما «الفردية» إلا عنصر حيواني، «مصير لإعجاب الأجانب»، كغرابة سكان حديقة الحيوانات.

الحزب السياسي

لقد قلت بعدم إمكانية كون الداعي للأمير الحديث في العصور الحاضرة بطلاً فرداً. إنه حزب سياسي، أي ذلك الحزب الذي يهدف (والذي قد أسس تاريخياً وعقلانياً لهذا الهدف) لتأسيس نوع من الدولة جديد، في أوقات مختلفة وضمن العلاقات الداخلية المختلفة لأمم مختلفة.

من الضروري الملاحظة بأنه في النظم الكلانية Totalitarian يأخذ الحزب الوظيفة التقليدية للعرش، ويكون الحزب كلانياً بالتحديد لأنه يقوم بهذا الدور. ومع أن كل حزب هو تعبير عن فئة اجتماعية واحدة، تمثل بعض الأحزاب فئة واحدة بمعنى أنها تقوم بمهمة إحداث التوازن والتحكيم بين مصالح فئتها ومصالح فئات أخرى، كما تتأكد من أن تطور الفئة الممثلة يجري مع موافقة ومساعدة فئات متحالفة معها، هذا إن لم تكن هذه فعلاً فئات مضادة. إن الصيغة الدستورية التي «يملك ولا يحكم» بموجبها الملك أو رئيس الجمهورية هي الصيغة القانونية التي تُعبِّر عن وظيفة التحكيم هذه: التأكد من عدم قيام الأحزاب الدستورية «بكشف

اللثام» عن العرش أو عن الرئيس. كما أن صيغ المسؤولية الحكومية وعدم مسؤولية رئيس الدولة عن الأعمال الحكومية ما هي إلا التحايل القانوني للأسس العامة لمبدأ الوصاية على وحدة الدولة، أي لموافقة المحكومين على أعمال الدولة بغض النظر عن التركيب الشخصي والحزبي للحكومة.

لدى الحزب الكلاني، تفقد هذه الصيغ معانيها ويقل شأن المؤسسات العاملة بموجبها. إلا أن وظيفة المؤسسات هذه تدخل في صلب الحزب الذي سيمجد المفهوم المجرد «للدولة» والذي سيعمل بطرق مختلفة ليعطي الانطباع بفعالية ونشاط هذه «القوة المحايدة»[١].

هل من الضروري وجود نشاط سياسي (بالمعنى الضيق) من أجل أن نستطيع التكلم عن «حزب سياسي»؟ في العالم الحديث وفي بلدان كثيرة، بالإمكان الملاحظة بأنه بسبب متطلبات النضال ولأسباب أخرى، انشقت الأحزاب العضوية الأساسية إلى أجزاء تدعي كل منها أنها هي «الحزب» أو أنها حزب مستقل. لذا فكثيراً ما نجد أن القيادة العليا الفكرية غير منضمة إلى أي من الأجزاء هذه، بل نراها تعمل كقوة قيادية لها موقفها المستقل فوق الأحزاب، ويظن الجمهور أحياناً أنها كذلك فعلاً. ويمكن دراسة هذه الوظيفة بدقة أكثر لو نحن انطلقنا من اعتبار صحيفة (أو مجموعة من الصحف) أو

---

(١) الدولة الكلانية هي الدولة التي يسيطر عليها حزب دكتاتوري في جميع مجالات الحياة ومرافقها تنعدم به وساطة المؤسسات العامة بين شكل الدولة القمعي وبين هيمنتها. النظم الفاشستية هي التعبيرات الأكمل عن هذه التركيبة (المترجم).

مجلة (أو مجموعة من المجلات) «كحزب» أو «كجزء من حزب» أو «كمؤشر لوضع حزب محدد» عليه يمكن التفكير بوظيفة التايمز في إنكلترا وبالوظيفة التي قامت بها كوريري ديلا سيرا في إيطاليا، وأيضاً بدور الصحافة «الإخبارية» التي تعتبر نفسها «لا سياسية»، وحتى بالصحافة الرياضية والتقنية. وبالنسبة للبقية، تشير هذه الظاهرة إلى نواح جديدة بالاهتمام في الدول التي لا يوجد فيها إلا حزب واحد حكومي كلاني. ذلك لأنه لا توجد وظيفة سياسية بحتة لأحزاب كهذه، بل ينحصر نشاطها في المجالات التقنية والإعلامية والبوليسية وفي الأثر الأخلاقي والثقافي. فتأثيرها السياسي غير مباشر: في غياب أحزاب أخرى مصرح بها، لا بدَّ من وجود أحزاب (فعلية أم بموجب النزعات الموجودة) غير قابلة للقمع قانونياً، أحزاب ينتقدها المرء ويناضل ضدها وكأنه يلعب الغميض. على كل حال، للوظائف الثقافية الغلبة في هذه الأحزاب، مما يؤدي إلى نشوء لغة اصطلاحية سياسية، وهذه عبارة عن تلبيس المسائل السياسية بالأشكال الثقافية، والعمل بذلك على جعلها غير قابلة للحل.

إلا أن هناك حزباً تقليدياً واحداً له طابع «غير مباشر» أساساً، أي حزب يقدم نفسه بغير تحفظ على أنه حزب «تعليمي» وأخلاقي وثقافي (كذا): تلك هي الحركة الفوضوية التي تعتبر حتى ما تسميه بالعمل المباشر (الإرهاب) «دعاوة» بالقدوة[1]. ومن هذا يمكننا الاستنتاج بأن الحركة الفوضوية ليست حركة مستقلة، بل هي موجودة

---

(١) تأخذ الحركة الفوضوية هذا الطابع «غير المباشر» لأنها معادية مبدئياً لكل أشكال الدولة وسلطة الدولة: غياب الدور السياسي فعلاً أي القائم في إطار السلطة، يؤدي إلى تحويل الفوضويين لكل صراع ذي طابع سياسي إلى نضال ذي طابع «تعليمي» بحت (المترجم).

على هامش الأحزاب الأخرى «التعمل على تربيتها». وبإمكان المرء القول بوجود «فوضوية» كامنة في كل حزب عضوي. (ما الفوضويون الفكريون أو النخاعيون إن لم يكونوا إحدى نواحي هذه «الهامشية» بالنسبة للأحزاب الكبرى التابعة للفئات الحاكمة؟). لقد كانت «الشيعة الاقتصادية» نفسها صورة تاريخية لهذه الظاهرة.

وبالتالي، نجد شكلين من أشكال «الحزب» يبدوان وكأنهما يمتنعان عن العمل السياسي المباشر: الشكل الأول هو ذلك الحزب المكوّن من نخبة من رجال الفكر المضطلعين بمهمة القيادة الثقافية، أي الأيديولوجية العامة لحركة تضم أحزاباً متحالفة عدة(هي في الواقع أقسام من حزب عضوي واحد) أما الشكل الثاني، والذي ابتدأ بالظهور منذ فترة وجيزة، فهو حزب الجماهير لا حزب النخبة، الجماهير التي كجماهير لا وظيفة سياسية لها إلا وظيفة الولاء الشكلي، ذي الطراز العسكري، لمركز سياسي مرئي أو غير مرئي (إن المركز المرئي في كثير من الأحيان آلية قيادة القوى التي لا ترغب بكشف نفسها كلياً، بل تعمل بصورة غير مباشرة عبر وساطة أشخاص أو «أيديولوجية وسيطة». إن الجماهير، ببساطة موجودة «للمناورة»، وهي «تشغل» بالعظات الأخلاقية وبالمهاميز الوجدانية، بالأساطير الخلاصية حول عصر منتظر رائع تزول فيه وتشفى آلياً تناقضات الحاضر وفقره.

من الضروري في الحقيقة، عند كتابة تاريخ حزب سياسي، مواجهة سلسلة كاملة من المسائل الأقل بساطة من تلك التي واجهها روبرت ميشلز[1] على سبيل المثال، مع أنه يعتبر اختصاصياً في

---

(١) يعالج روبرت ميشلز في كتابه «سوسيولوجيا الأحزاب» مسألة نشوء ما يسميه =

الموضوع. ماذا سيكون تاريخ الحزب؟ هل سيكون مجرد عرض للحياة الداخلية لتنظيمه السياسي؟ هل سيكون كيفية نشوئه، والفئات الأولى التي تشكل منها، والمناظرات الأيديولوجية التي بنى خلالها برنامجه ورؤيته الشاملة للعالم؟ في هذه الحالة سيكون المرء بصدد معالجة تاريخ فئات فكرية محدودة، وفي بعض الأحيان بصدد سيرة سياسية لشخص واحد. وعلى ذلك على الإطار العام أن يكون أوسع وأكثر شمولاً.

سيكون على المرء أن يكتب تاريخ جمهور معيَّن من الناس الذين تبعوا مؤسسي الحزب وحافظوا عليهم بإيمانهم بهم وبولائهم وانضباطهم، أو الذين انتقدوهم «واقعياً» بتشتتهم أو بعدم استجابتهم لدعوة ما منهم ولكن هل سيقتصر هذا الجمهور على أعضاء الحزب؟ هل سيكون كافياً تتبع المؤتمرات والتصويتات إلخ. أي مجمل النشاط وأنماط الوجود التي يوضح الحزب عبرها عن إرادته؟ بديهي أنه من الضروري أخذ الفئة الاجتماعية التي يكون الحزب تعبيرها وجزءها الأكثر تقدماً بعين الاعتبار: بكلمة أخرى، على تاريخ الحزب أن يكون تاريخ فئة اجتماعية معيَّنة. إلا أن هذه الفئة ليست معزولة، فلها أصدقاؤها وحلفاؤها ومعارضوها وأعداؤها. ولن ينبثق تاريخ حزب معيَّن إلا خلال الصورة المعقدة للحياة الاجتماعية ولحياة الدولة (حتى مع تشعباتها الدولية في كثير من الأحيان) وبالتالي يمكن القول بأن كتابة تاريخ حزب ما، هي في الواقع كتابة التاريخ العام للدولة من وجهة نظر جزئية في سبيل إبراز جانب مميز

= بـ «النخب القيادية»، المسألة التي تعتبرها أكثر نقطة أهمية في معالجة الحزب (المترجم).

من جوانبها. فسيكون للحزب أهمية ووزن كبيران أو صغيران بالتحديد تبعاً للدور الذي لعبه نشاطه المستقل في تقرير تاريخ تلك الدولة.

وهذا هو السبب في أن مفهوم المرء عن حزب ما هو، ويجب أن يكون، نتيجة لطريقة كتابته لتاريخ هذا الحزب. سيبتهج المتشيع ولا شك بالحوادث الداخلية الثانوية التي سيكون لها، بالنسبة إليه، معنى خفياً والتي ستملأه بالحماس الصوفي. إلا أن المؤرخ، الذي يعطي كل حادثة أهميتها الخاصة ضمن إطارها المعين، سيركز على الفعالية الحقيقية للحزب، أي على مقدرته على تحديد حادث ما وعلى مساهمته الإيجابية أو السلبية في خلقه، أو في منع حوادث أخرى عن الحدوث.

تؤدي معرفة الوقت الذي أسس فيه حزب ما، أي عندما صار له مهمة محددة ودائمة، إلى مناقشات كثيرة، وأيضاً إلى نوع من العجرفة لا يقل سخفها وخطورتها عن «العجرفة القومية» التي تكلم عنها فيكو[١]. صحيح أنه من المستحيل أن يصل حزب ما في حالة تشكل كامل ونهائي، بمعنى أن كل تطور جديد لا بد أن يخلق

(١) جيامباتيستا فيكو (١٦٦٨-١٧٤٤)، نشر عام ١٧٢٥ «مبادئ علم جديد»، طرح فيه لأول مرة في التاريخ تساؤلات حول إمكانية وجود علم للتاريخ، وقد طرح نظرية دائرية لتاريخ الأمم واعتمد على دراسته التاريخية من استقرائها وصياغتها (خصوصاً دراسته للتاريخ) كما صاغ نظرية تطورية للقانون، ورأى في تطوره تطوراً نحو قانون عقلاني وطبيعي يشمل الإنسانية بأكملها كما كان أول من نظر نظرة تاريخية لمجتمعه حينما أعلن أن الأفراد ما هم إلا ممثلون لعصورهم. أصبحت بذلك بعض أسس نظرياته وعلمه الجديد محكات الفكر الأوروبي الليبرالي، وخصوصاً في القرن التاسع عشر (المترجم).

وظائف ومهمات جديدة، وبمعنى أنه، بالنسبة لبعض الأحزاب، تصدق المفارقة القائلة أنها لا تكتمل ولا تتشكل حين تزول من الوجود، أي عندما يصبح وجودها تاريخياً غير ذي فائدة. وهكذا، وبما أن كل حزب هو مجرد تسمية لطبقته، من البين أن اكتمال الحزب الذي يضطلع بإزالة الانقسام الطبقي يكمن في زواله من الوجود، ذلك لأنه لن يعود هنالك، في ذلك الوقت وجود للطبقات وبالتالي للأحزاب التي هي تعبيرات عنها. إلا أنني أريد أن أشدد هنا على مرحلة محددة في عملية التطور هذه، هي المرحلة التالية لتلك التي يمكن فيها وجود واقعة ما أو عدم وجودها، بمعنى أن ضرورة هذا الوجود لم تصبح «حاسمة» بعد وإنما تعتمد إلى «حد كبير» على وجود أشخاص يتمتعون بقوة إرادة غير عادية.

متى يصبح الحزب «ضرورياً» «تاريخياً»؟ عندما تصبح شروط «انتصاراته» وحتمية تضلعه بسلطة الدولة في حالة النشوء والتشكل على الأقل، موفرة بذلك إمكانية رؤية تطوراتها اللاحقة. إلا أنه هل بالإمكان القول بعدم إمكانية تحطيم الحزب بالوسائل العادية في هذه الحالة؟ للإجابة عن هذا السؤال، لا بدَّ من تطوير النقاش: من أجل وجود الحزب، ينبغي تضافر عناصر ثلاثة (أي ثلاث مجموعات من العناصر) أساسية:

(١) عنصر واسع الانتشار يشمل رجالاً عاديين يشاركون بانضباطهم وبإيمانهم لا بروحهم الخلاقة والمنظمة. صحيح أنه لا وجود للحزب بدون هؤلاء، لكن الصحيح أيضاً أنه لا يقتصر «فقط» على هؤلاء، هم يشكلون قوة متى وجد من يمركزهم وينظمهم ويبعث فيهم روح الانضباط، وبالافتقار إلى هذه القوة، سيتشتتون وسيختزلون بعضهم البعض في عقم مبعثر. لا أنكر أنه بإمكان كل

واحد من هؤلاء أن يصبح قوة لاحمة. إلا أننا نتحدث عنهم بالتحديد في المرحلة التي لم يصبحوا فيها بعد، وليسوا في وضع يمكنهم بأن يصبحوا، كذلك، أو أنهم إن كانوا كذلك فهم في حلقة محصورة غير فعالة سياسياً ولا نتيجة لها.

(٢) عنصر التلاحم الرئيسي الذي يمركز كل القوى في المجال القومي ويجعلها فعالة وقادرة (وهي لو تركت وحدها لن يكون لها أدنى أثر أو سيكون لها أثر ضئيل جداً على الأكثر). لهذا العنصر طاقة مركزة وضابطة وعاملة على أقصى حد من التلاحم، وهذه الطاقة أيضاً، وربما لهذا السبب، خلاقة (إن كان ما نعنيه بقولنا «خلاقة» إنها كذلك باتجاه معيّن وضمن اتجاهات للقوى ومتطلبات ورؤية معينة). صحيح أيضاً أنه ليس بإمكان هذا العنصر وحده أن يشكل حزباً، إلا أن مقدرته على عملية التشكل هذه أكبر من مقدرة العنصر الأول. أعضاء هذا العنصر جنرالات بدون جيش، وإنشاء جيش، والحق يقال، أسهل بكثير من تنشئة جنرالات. صحيح أيضاً أنه إن اختفى جنرالات جيش موجود فعلاً فهو لا بد سيتحطم، إلا أن وجود مجموعة من الجنرالات دربت لتعمل سوياً في توافق داخلي وفي سبيل أهداف واحدة تسهل عملية إنشاء الجيش، حتى حيث لا وجود له.

(٣) العنصر الأوسط الذي يربط الأول بالثاني ربطاً ليس «مادياً» فحسب، بل معنوياً «وفكرياً» أيضاً. ولكل حزب نسب «محددة» بين العناصر الثلاثة هذه، ويتوصل الحزب إلى فعاليته القصوى بتحقيق «النسب المحددة» هذه. فإذا توفرت هذه الشروط أمكن القول باستحالة القضاء على الحزب بالطرق العادية، لأنه إن وجد العنصر الثاني بالضرورة ـ هذا العنصر المرتهن الوجود أصلاً بوجود شروط

مادية موضوعية ولو كانت في حالة ضبابية ومبعثرة ـ (وإن لم يوجد العنصر الثاني هذا، لفقد التحدث عن الموضوع مبرراته)، فلا بد من نشوء العنصرين الآخرين: العنصر الأول المؤدي بالضرورة إلى نشوء الثالث كامتداد له وكواسطة لتعبيره عن نفسه.

ومن أجل حدوث هذا، لا بد من وجود قناعة حديدية بضرورة حلول معيَّنة لمسائل حيوية، فبدون هذه القناعة، لن يستطيع العنصر الثاني أن يتشكل، هذا العنصر الذي يمكن القضاء عليه بسهولة أكثر بسبب عدده الصغير. إلا أنه من الضروري في حالة القضاء عليه أن يكون قد ترك خميرة يمكن إعادة تشكيله منها. وأين يمكن أن توجد الخميرة بشكل أجود وبإمكانات تشكيل أفضل في غير العنصرين الأول والثالث وهما متجانسان مع الثاني على الوجه الأفضل؟ بذلك يصبح نشاط العنصر الثاني في تشكيل هذه الخميرة أمراً أساسياً، ولذا ينبغي البحث عن أسس حكمنا على العنصر الثاني في ما يلي: (١) فيما يفعله حقيقة (٢) فيما يهيئه على افتراض أنه سيقضى عليه. ومن الصعب تحديد أي من هاتين النقطتين أكثر أهمية، فإن ضرورة التفكير بإمكانية الهزيمة في الصراع تجعل تهيئة خليفة للحزب لا تقل أهمية عما يقام به لإحراز النصر.

أما بالنسبة «للعجرفة» الحزبية، فهي أشنع من «العجرفة القومية» التي يتكلم عنها فيكو. لِمَ؟ لأن شعباً ما ليس بوسعه إلا أن يكون، ومن الممكن دائماً، بمجرد النية الطيبة واستنطاق النصوص، اكتشاف معنى وقدر لهذا الوجود بحكم حقيقة وجوده. من جهة أخرى، بإمكان الحزب أن يزول من الوجود إن هو أراد ذلك. ويجب ألا ننسى أبداً أنه، في الصراع بين الدول، من مصلحة كل منها أن تكون الأخرى قد أضعفت بسبب الخلافات الداخلية، والأحزاب هي

بالتحديد العناصر الأساسية للصراعات الداخلية. بالنسبة للأحزاب، إذن، بالإمكان دوماً التساؤل عما إذا كان وجودها نابعاً من قواها الذاتية كضرورات حقيقية، أم أنه فقط في مصلحة الآخرين (لا تنسى هذه النقطة في السجالات أبداً بل هي، على العكس من ذلك، موضوع مكرر دوماً وخصوصاً عندما لا يكون هناك شك حول الرد، الأمر الذي يعني أن الشك كان قائماً لكنه زال). طبيعي أن من يدع نفسه يتقطع إرباً من جراء تلك الشكوك هو أحمق، وللمسألة هذه، سياسياً، أهمية آنية فقط. ففي تاريخ ما يسمى بمبدأ القومية، هناك عدد لا حصر له من حالات التدخل الأجنبي في شؤون دولة ما لصالح أحزاب قومية تعرقل نظامها الداخلي. هذا إلى درجة أننا عندما نتحدث عن سياسة كافور «الشرقية»، على سبيل المثال، لا ندري بالضبط إن كانا بصدد خط سياسي دائم أم بصدد مناورة آنية هدفها إضعاف النمسا بسبب ١٨٥٩ و١٨٦٦. وهكذا نرى تدخل بسمارك في حركة ما تزيني في أوائل السبعينات من القرن الماضي (مثل قضية بارساتني) في سبيل إضعاف إيطاليا بتغذية نزاعاتها الداخلية، وهذا بسبب خطر تحالف فرنسي - إيطالي محتمل ضده إبان حربه مع فرنسا. وهكذا أيضاً يرى البعض تدخل الأركان العامة النمساوية في حوادث حزيران ١٩١٤ على ضوء الحرب المقبلة. ويأخذ التبرير التحايلي كما نرى أشكالاً عدة وينبغي وجود أفكار واضحة عنه. هذا ونعترف بأن كل من يقوم بعمل ما إنما يلعب لعبة غيره، إلا أن المهم هو أن يلعب كل دوره على طريقته هو، أي أن يربح كلياً. على كل حال، يبنغي احتقار «العجرفة» الحزبية واستبدالها بالوقائع العينية، فسيشك حتماً بجدية أولئك الذين يستبدلون الوقائع بالعجرفة أو يسندون سياستهم إليها. وليس من

الضروري طبعاً أن نزيد على ذلك القول إنه ينبغي للأحزاب أن تتفادى حتى المظهر «المبرر» لكونها تلعب لعبة غيرها، وبشكل خاص إن كان الغير هذا دولة أجنبية. ولكن لو حاول أحد استغلال هذا، فلن يكون بالاستطاعة عمل أي شيء.

وظيفة الحزب التقدميّة
أو وظيفته الرجعيَّة

يصعب استبعاد أن يلعب حزب سياسي ما، يمثل فئات مسيطرة أو حتى فئات ملحقة، دور الشرطة، أي دور المتعهد لنوع من النظام السياسي والقانوني. إذا كان البرهان على الأمر حاسماً، فينبغي طرح الموضوع بصيغة مختلفة: كيف تمارس هذه الوظيفة وما هي وجهتها؟ هل تكتسب شكل القمع أم شكل التعميم، أي هل هي رجعية أم تقدمية؟ هل يقوم الحزب بوظيفته كشرطة للحفاظ على نظام براني، يعرقل سير قوى التاريخ الحية، أم أنه يقوم بها ووجهته رفع الشعب إلى مستوى حضاري جديد، لا يعدو النظام السياسي والقانوني أن يكون أحد وجوهه في البرنامج السياسي؟ الواقع أن هناك دائماً من يخالف القانون: ١ ـ من بين العناصر الاجتماعية التي يحرمها القانون، ٢ ـ من بين العناصر التقدمية التي يقهرها القانون، ٣ ـ من بين العناصر التي لم تبلغ مستوى الحضارة الذي قد يمثله القانون. إذن، قد تكون وظيفة الحزب كشرطة وظيفة تقدمية، كما أنها قد تكون رجعية. فهي تقدمية عندما تسعى لضبط القوى الرجعية، التي حرمها القانون، في دائرة الشرعية، أو عندما تدفع الجماهير المختلفة

لبلوغ مستوى الشرعية الجديدة. وهي رجعية عندما تسعى لخنق قوى التاريخ الحية، والحفاظ على شرعية تم تجاوزها، وأمست لا تاريخية، وبالتالي برانية. على كل حال، فإن عمل الحزب المعني يقدم مقاييس تمييز: عندما يكون الحزب تقدمياً، فإنه يعمل «ديمقراطياً» (بمعنى المركزية الديمقراطية)، وعندما يكون رجعياً فإنه يعمل، بيروقراطياً، (بمعنى المركزية البيروقراطية). والحزب، في الحالة الأخيرة، ليس سوى منفذ لا يملك اتخاذ قرار. فهو، عندئذ، جهاز شرطة، تقنياً. وإطلاق اسم «حزب سياسي» عليه مجاز مجرد ذو طابع خرافي.

صناعيّون وزراعيّون

ثمة مشكلة: هل لكبار الصناعيين حزب دائم خاص بهم؟ الجواب، في ما أرى، بالنفي. فإن الصناعيين يستعملون كل الأحزاب الموجودة، على التوالي، لكنهم لا يملكون حزباً خاصاً. ولا يعني الأمر إطلاقاً أنهم «لا أدريون» أو «لا سياسيون»: فمصالحهم تتفق مع توازن معيَّن يستقيم بدعمهم هذا الحزب أو ذاك من الأحزاب المختلفة التي تشكل الحيز السياسي، وذلك على التوالي وتبعاً للإمكانات المتوفرة (باستثناء الحزب النقيض، بالطبع، والذي لا يمكن دعمه حتى لأغراض تكتيكية). إذا كان من المؤكد أن الأمور تجري كما تقدم في الظروف «العادية»، ففي الحالات الاستثنائية، وهي ما يحسب حسابه (كالحرب في الحياة القومية)، يصبح حزب الفلاحين (الذين يملكون حزباً دائماً) هو حزب

الصناعيين. نجد مثلاً عن هذه الملاحظة في إنكلترا حيث ابتلع الحزب المحافظ الحزب الليبرالي الذي كان يظهر، تقليدياً، بمظهر حزب الصناعيين.

تكمن علة الأمر في الوضع الإنكليزي في نقاباته الكبيرة. ولا شك أنه ليس ثمة في إنكلترا تنظيم يتخذ شكل حزب ويطرح نفسه كنقيض للصناعيين. لكن هناك تنظيمات عمالية جماهيرية، وقد لاحظنا كيف تنقلب بنية هذه التنظيمات، في الأوقات الحاسمة، رأساً على عقب، وتحطم العوائق البيروقراطية (كما حدث عام ١٩١٩ وعام ١٩٢٦)[1]. ومن ناحية أخرى، ثمة مصالح دائمة تربط بين الصناعيين والفلاحين برباط وثيق (لا سيما اليوم، بعد أن أصبح نظام الحماية الجمركية عاماً، زراعياً وصناعياً على السواء). ومما لا شك فيه أن الفلاحين هم أكثر تنظيماً، من «الناحية السياسية»، من الصناعيين، وهم أكثر اجتذاباً للمثقفين، وأكثر «استمراراً» في توجيهاتهم إلخ. ومصير الأحزاب «الصناعية» التقليدية، كالحزب «الليبرالي والراديكالي» الإنكليزي، والحزب الراديكالي الفرنسي (الذي تميّز على الدوام عن الأول)، يلفت الانتباه (كذلك مصير الحزب «الراديكالي الإيطالي» الذي ما زال ماثلاً في الذاكرة). فما الذي تمثله هذه الأحزاب؟ إنها تمثل مجموعة طبقات، تتفاوت حجماً. غير أنها لا تمثل طبقة كبيرة واحدة، مما يفسر بروزها واختفاءها مراراً. كانت الطبقة الصغيرة تقدم مادة «المناورة»،

---

(١) عام ١٩١٩: الحركة التي قام بها عمال المناجم والقطارات والنقل مطالبين بتأميم المناجم. عام ١٩٢٦، «الإضراب الكبير» الذي ما عتم أن أدى إلى صدام مع حزب العمال. والحركتان مثالان على وقوف الجماهير العمالية في وجه قياداتها البيروقراطية، وهو ما يشير إليه النص (المترجم).

وعنصرها البشري، لأنها كنت دوماً في أوضاع مختلفة عن أوضاع الطبقات الأخرى داخل المجموعة، إلى أن يتحول الاختلاف إلى تباين. وهي اليوم تمد قاعدة «الأحزاب الديماغوجية»[1]. وهذا يعقل.

ويمكن القول، عموماً، في تاريخ الأحزاب هذا، إن المقارنة مع البلدان المختلفة مفيدة وحاسمة في البحث عن أسباب التغيرات العميقة. وتطال صحة ذلك السجال بين أحزاب البلدان «التقليدية»، حيث «نماذج» «الجدول» التاريخي ممثلة كلها[2].

الإصلاحيَّة والمونوليتيّة

في محاكمة الرؤى الشاملة للعالم، ولا سيما في محاكمة المواقف العملية، ثمة مقياس أساسي في الحكم هو التالي:

هل يمكن تصور الرؤية الشاملة، أو الفعل العملي «معزولين»، «مستقلين»، يحملان بذاتهما مسؤولية الحياة الجماعية؟ أم أن الرؤية الشاملة والفعل العملي، إذا سلمنا باستحالة الفرض، يتصوران كملحق أو كمكمل أو كبديل إلخ... لنظرة شاملة أخرى أو لموقف عملي[3]؟ لو أمعنا النظر في الأمر لبان أن هذا المقياس حاسم في حكم مثالي على الاتجاهات الفكرية والاتجاهات العملية، ولتكشف عن مفعول عملي لا بأس به.

---

(١) الفاشية الإيطالية (المترجم).

(٢) أي حيث عرفت مختلف الأحزاب الطبقية (المترجم).

(٣) الفرض الأول: العزلة، الاستقلال.. فرض لا تاريخي وذاتي، وغرامشي يقارنه بالفرض الثاني، التاريخي، من هذه الزاوية (المترجم).

من الأفكار المسبقة الشائعة، الاعتقاد بأن من «الطبيعي» أن توجد الأشياء الموجودة، وأنها لا تملك حيلة في أمر وجودها، وأن محاولاتنا في الإصلاح، حتى لو فشلت، لن تصرم حبل الحياة، لأن القوى التقليدية لن تقلع عن الفعل، وستعمل بالضبط على استمرار الحياة. لا شك أن هناك بعض الصحة في هذه الطريقة في التفكير. ولو لم يكن الأمر كما ورد، لكنا بؤساء. لكن هذه الطريقة تصبح خطرة إذا تعدت الحد (كما في حالات «عليّ وعلى أعدائي...»). وعلى كل حال، كما قِيل، يبقى مقياس الحكم الفلسفي والسياسي والتاريخي[١]. ومن المؤكد، إذا اكتنهنا الموضوع، أن ثمة حركات تعتبر نفسها هامشية، أي أنها تفترض حركة أساسية تستطيع تطعيمها لتصلح بعض عيوبها، المفترضة أو الفعلية، أي أن بعض الحركات إصلاحي بحت[٢].

لهذا المبدأ أهمية سياسية، لأن الحقيقة النظرية القائلة بأن لكل طبقة حزباً واحداً، تسطع في المنعطفات الحاسمة، إذ يلتئم شتات مختلف التجمعات التي تعلن عن نفسها أحزاباً مستقلة، في كتلة واحدة. فالتعدد السابق كان ذا طابع «إصلاحي» بحت، أي أنه كان يتناول مسائل جزئية. بمعنى ما، كان التعدد تقسيماً للعمل السياسي (مفيداً، ضمن حدود). وكل قسم كان يفترض الآخر. حتى إن الوحدة تتحقق، وتتكون الكتلة في الأوقات الحاسمة، أي بالضبط عند طرح القضايا الرئيسية. نستنتج أنه في بناء الأحزاب، ينبغي

---

(١) يميز غرامشي بين المقياس الشائع، الذي لخصته الأسطر السابقة، ومقياس الحكم الفلسفي إلخ.. دون أن يفصل بينهما فصلاً كاملاً (المترجم).

(٢) الحركة الأساسية هي ما تطلق عليه «الأفكار الشائعة» اسم القوى التقليدية. والحركات الهامشية هي محاولات الإصلاح (المترجم).

الاعتماد على عامل «مونوليتي»[1] وليس على مسائل ثانوية، وبالتالي ينبغي السهر بعناية على التجانس بين القياديين والمقودين، بين الزعماء والجماهير. فإذا انتقل الزعماء، في الأوقات الحاسمة، إلى «حزبهم الحقيقي»[2]، تصدع اندفاع الجماهير، وجمد دون فعالية. ويمكن القول إنه ما من حركة فعلية تعي، بداهة، صفتها كوحدة متكاملة. فإنما يتم ذلك بسلسلة من التجارب، أي عندما تعي الحركة، تحت وطأة الأحداث، أن ليس بين الأشياء الموجودة ما هو طبيعي (بالمعنى السخيف للكلمة)، وأن ما هو موجود إنما هو موجود نتيجة شروط معيَّنة لا بد أن يؤدي تلاشيها إلى نتائج ما. بذلك تكتمل الحركة، وتفقد صفتها الاعتباطية، صفة «الخليط». بذلك تصبح، فعلاً، مستقلة، فتوجد المقدمات الضرورية لتحصل على نتائج محددة. بل إنها تحشد كل طاقاتها في عملية خلق هذه المقدمات[3].

بعض النواحي النظريّة والعمليّة «للاقتصاديّة»

الاقتصادية ـ الحركة النظرية للتجارة الحرة ـ النقابية النظرية. سنرى إلى أي حد كانت فيه النقابية النظرية نتاجاً للماركسية، وإلى

---

(١) عامل موحد وجامع (المترجم).

(٢) أي تخلوا عن المواقف المتقدمة وانتقلوا إلى مواقع متخلفة، تاركين الجماهير بدون قيادات (المترجم).

(٣) القطعة كلها تقوم على الربط بين النظر إلى الواقع والفعل فيه وتحليل الانتقال من القول بطبيعية الأشياء الموجودة إلى إدراك الصلة بين المقدمات والنتائج، هذا التحليل جواب عن المسألة الأولى التي أثارتها القطعة حول استقلال الرؤية الشاملة أو عدمه. وهي تجيب كما هو جلي، بنفي الاستقلال والعزلة (المترجم).

أي حدّ كانت نتاجاً للمذاهب الاقتصادية للتجارة الحرة أي في التحليل الأخير، لليبرالية. وبالتالي، سنرى إن كانت الاقتصادية في شكلها المكتمل ليست نتاجاً مباشراً لليبرالية وإنه كان لها، حتى في أصولها، علاقة بالماركسية جد طفيفة، علاقة هي على كل حال خارجية وذات طابع لفظي بحت.

تستند حركة التجارة الحرة على خطأ نظري له أصل عملي غير صعب التحديد: تستند إلى تمييز منهجي الأصل بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، تمييز يتحول إلى، ويعرض على أنه، تمييز عضوي. بهذا يؤكد على أن النشاط الاقتصادي يعود للمجتمع المدني وبالتالي أنه على الدولة عدم التدخل في تنظيمه. إلا إنه في الحقيقة يتماثل المجتمع المدني والدولة، ولذا من الضروري التسليم بأنه حتى الليبرالية تشكل نوعاً من «تنظيم» لنوع ما من الدولة، تنظيم ابتدئ به وحوفظ عليه بالتشريع وبالإكراه إنها عملية إرادية واعية لأهدافها، لا تعبير تلقائي آلي لحقيقة اقتصادية. بالتالي، أن الليبرالية برنامج سياسي مقدر له، بقدر ما يتحقق، أن يغيِّر كوادر الدولة الأساسية وبرنامجها الاقتصادي، أي بكلمة أخرى، أن يغيِّر نمط توزيع الدخل القومي.

تختلف النقابية النظرية عن ذلك في أنها تؤول إلى فئة اجتماعية ثانوية تمنعها النظرية هذه من أن تصبح فئة مسيطرة ومن أن تتطور إلى أبعد من المرحلة الاقتصادية ـ النقابية من أجل أن ترفع نفسها إلى مستوى الهيمنة الأخلاقية ـ السياسية في المجتمع المدني وإلى السيطرة على الدولة. أما بالنسبة لليبرالية، فهي تؤول إلى ذلك الجزء من الفئة الحاكمة الذي لا يبغي تغيير بنية الدولة بل الاتجاه الحكومي فقط، ويبغي إصلاح التشريعات التجارية وبشكل غير مباشر فقط،

التشريعات الصناعية (بما أن الحماية تحد من حرية المبادرة الصناعية وتساعد على نشوء الاحتكارات، ولا سيما في الدول ذات الأسواق الفقيرة والمحدودة). فالمسألة هي مسألة تناوب الأحزاب الرئيسية على الاضطلاع بمهام الحكم، لا إنشاء وتنظيم مجتمع سياسي جديد، ناهيك بإنشاء نوع جديد من المجتمع المدني. وفي الحركة النقابية النظرية، تثار المسألة بشكل أكثر تعقيداً، فلا يمكن أن ننكر أنه قد ضحي فيها باستقلال الفئة الثانوية (التي تدعي تمثيلها) على مذبح الهيمنة الفكرية للفئة الحاكمة. هذا بالتحديد لأن النقابية ما هي إلا جانب من جوانب الليبرالية مبررة ببعض الاقتباسات من الماركسية، المشوهة والمجردة عن سياقها. لماذا تحدث هذه «التضحية»، وكيف؟ استثني تحول الفئة الثانوية إلى فئة حاكمة إما لأنها لم تعِ المسألة فعلاً (الفابية، دي مان، وجزء كبير من حزب العمال)، أو لأنها معروضة بأشكال غير فعالة وغير متسقة (الاتجاهات الاشتراكية ـ الديموقراطية بشكل عام) أو لأنها تؤمن بقفزة مباشرة من نظام طبقي إلى المساواة التامة وإلى الاقتصاد النقابي.

إن وجهة نظر الاقتصادية تجاه التعبيرات الإرادية وتجاه الفعل والمبادرة السياسية والفكرية وكأنها فيض ضروري من الحالة الاقتصادية وكأنها، بالإضافة إلى ذلك، التعبير الوحيد الفعال عن الوضع الاقتصادي وجهة نظر غريبة (وهذا أقل ما يمكن قوله). وبالتالي، من التناقض تفسير الطرح العيني لمشكلة الهيمنة على أنه يجعل الفئة المهيمنة ثانوية. لا شك أن الهيمنة تستلزم أخذ مصالح الفئات المهيمن عليها وتطلعاتها بعين الاعتبار، أي أنها تستلزم تسوية متوازنة إلى حد معين. هي، بكلمة أخرى، تستلزم تضحيات ذات طابع اقتصادي ـ نقابي من قبل الفئة الرائدة. إلا أنه من الواضح أيضاً

أن تلك التضحيات لا تخص أساسيات الأشياء، لأنه إن كانت الهيمنة أخلاقية ـ سياسية، فعليها أن تكون اقتصادية أيضاً وأن تؤسس على الوظيفة الأساسية التي تقوم بها الفئة الرائدة في قطاع أساسي من النشاط الاقتصادي.

والنقابية موجودة بأشكال غير الليبرالية النقابية النظرية. فإليها تؤول جميع أنواع الامتناع الانتخابي (مثال أنموذجي على ذلك هو امتناع الإكليروس الإيطالي بعد ١٨٧٠ الذي انخفض باطراد بعد ١٩٠٠ وحتى ١٩١٩ وتأسيس حزب الشعب: كان التمييز الذي قال به الإكليروس بين إيطاليا الحقيقية وإيطاليا الشرعية انعكاساً للتمييز بين العالم الاقتصادي والعالم السياسي الشرعي). وتوجد أنواع عديدة للامتناع الانتخابي، فيمكن أن يكون هناك نصف امتناع وربع امتناع إلخ. ويرتبط الامتناع بصيغة «كلما كان أسوأ، كلما كان أفضل» وأيضاً بصيغة ما يسمى «بالتصلب» البرلماني لبعض المجموعات من النواب. وليست الاقتصادية دائماً ضد العمل السياسي والحزب السياسي، وإنما تعتبر أن الأخير هو مجرد منظمة تربوية ذات طابع نقابي. وإحدى نقاط الانطلاق لدراسة الاقتصادية ولفهم العلاقة بين البنية الفوقية وبين البنية هي قطعة من «بؤس الفلسفة» حيث يقول ماركس إن أحد المراحل الهامة في تطور فئة اجتماعية معيَّنة هي تلك التي تناضل فيها عناصر إفرادية من النقابات لا لأجل مصالحها الاقتصادية فحسب، بل لحماية وتطوير المؤسسة نفسها[1]. علينا أن نذكر هذا مع قول أنغلز بأن الاقتصاد هو مسير

---

(١) إن «بؤس الفلسفة» مرحلة هامة في نشوء الماركسية، وبالإمكان اعتباره تطويراً «للموضوعات حول فويرباخ»، بينما ليست «العائلة المقدسة» إلا =

التاريخ «في التحليل الأخير» فقط (في رسالتين له حول الماركسية)[1] ومع ما يقول ماركس في التمهيد «لنقد الاقتصاد السياسي»، من أن الإنسان يعي التناقضات الموجودة ضمن العالم الاقتصادي في المجال الأيديولوجي.

ذكرت مراراً في هذه الملاحظات انتشار الماركسية أوسع مما يعترف به عادة. هذا التأكيد صحيح إن كان يعني أن انتشار الاقتصادية التاريخية (كما يسمي الأستاذ لوريا الآن مفاهيمه المبتذلة بعض الشيء) واسع، وأنه بالتالي قد تغيَّرت البيئة الثقافية كلياً عما كانت عليه عندما ابتدأت الماركسية نضالها. أي أنه بإمكاننا القول، مستعملين تعابير كروتشية، بأن الهرطقة الكبرى التي وُلِدت من رحم «دين الحرية»[2] قد عانت، كما هو الحال مع الأديان السلفية، من انحلال جعلها تنتشر كخرافة، أي أنها تفاعلت مع الليبرالية منتجة الاقتصادية. إلا أنه علينا التأكد من عدم تمكن الخرافة الهرطوقية من

= مرحلة متوسطة غير واضحة ذات أصل عشوائي، كما يمكننا أن نرى من الأقسام المهداة إلى برودون وبشكل خاص إلى المادية الفرنسية. وليس القسم المتعلق بالمادية الفرنسية تحليلاً نظرياً كما قيل مراراً، بل هو مجرد فصل في التاريخ الثقافي. وهو، كتاريخ ثقافي، من الدرجة الأولى. ولنذكر أنه بإمكاننا توجيه نقد ماركس لبرودون ولتفسيره للجدل الهيغلي إلى جيوبيرتي وإلى هيغلية الليبراليين الإيطاليين المعتدلين بشكل عام. ومع أن كلاً من برودون وجيوبيرتي يعبر عن مرحلة تاريخية ـ سياسية مختلفة، إلا أن هذا التوازي بينهما خصب وجدير بالاهتمام وبالتحديد بسبب عدم التجانس التاريخي هذا.

(١) ماركس ـ أنغلز: الأعمال المختارة ـ بالإنكليزية ـ ص ٤٤٣ و٤٤٥، رسالة أنغلز إلى بلوخ في ٢١ - ٢٢ أيلول ١٨٩٠ (المترجم).

(٢) أي الماركسية التي وُلِدت في عصر الليبرالية (المترجم).

الإبقاء الدائم على خميرة قادرة على توليد دين اسمى بانحسار الدين السلفي. أي أنه ينبغي التأكد من إمكانية تصفية خبث الخرافة بسهولة.

بعض النقاط المميَّزة للاقتصادية التاريخية: (١) في أبحاثها عن العلاقات التاريخية لا تفرق بين ما هو «دائم نسبياً» وبين ما هو تقلب آني، وتفهم بالواقعة الاقتصادية المصلحة الشخصية لفئة صغيرة بالمعنى «اليهودي القذر» والمباشر. بكلمة أخرى، إنها لا تأخذ بعين الاعتبار نشوء الطبقات الاقتصادية بمجمل علاقاته المتأصلة، بل هي تضمر مصلحة شخصية وضيعة ومرابية، لا سيما عندما تأخذ طابعاً «إجرامياً». (٢) النظرية التي تجعل من التطور الاقتصادي تتابعاً للتغيرات التقنية في أدوات الإنتاج. إن لاكتشاف محروقات وقوى دافعة جديدة، كما هو الحال في اكتشاف خامات جديدة قابلة للتحويل، أهمية كبرى أكيدة، فبإمكانها تغيير مركز الدول بشكل إفرادي. إلا أنها لا تحدد مجرى الحركة التاريخية إلخ.

كثيراً ما هاجم البعض الاقتصادية التاريخية ظناً منهم أنهم يهاجمون المادية التاريخية. هذا ما حدث، على سبيل المثال، في مقالة نشرتها مجلة «أفينير» (Avenir) في باريس بتاريخ ١٠/ ١٠/ ١٩٣٠ (أعيدت طباعتها في «المراجعة الأسبوعية للصحافة الأجنبية» في ٢١/ ١٠/ ١٩٣٠، ص ٢٣٠٣-٤)، وأقتبسها هنا لأنموذجيتها: «لقد قِيل لنا منذ زمن طويل، وخصوصاً منذ الحرب، إن عوامل المصلحة الذاتية هي المسيطرة على البشر وهي التي تدفع بالعالم إلى الأمام. لقد كان الماركسيون هم الذين اخترعوا هذه الموضوعة تحت اسم «المادية التاريخية» المذهبي إلى حد. ففي الماركسية البحتة، نجد البشر ككل منصاعين للضرورة الاقتصادية، لا للعواطف. السياسة عاطفة. والوطنية عاطفة. ولهاتين الفكرتين الأساسيتين

وظيفة محض ظاهرية في التاريخ لأنه، في الحقيقة، تفسر حياة الشعوب عبر القرون العديدة بالتفاعل المتغير والمتجدد أبداً لأسباب ذات طابع اقتصادي. فالاقتصاد هو كل شيء. وقد أخذ بهذه اللازمة العديد من الفلاسفة وعلماء الاقتصاد «البورجوازيين»، منتحلين التكلف بتفسير السياسة العالمية استناداً إلى التنافس في سبيل القمح أو النفط أو المطاط. ثم يتعبون أنفسهم ليفسروا لنا خضوع الدبلوماسية لمسائل التعرفة الجمركية وأسعار الكلفة. وتجد الآراء من هذا النوع رواجاً متزايداً هذه الأيام، ولها مظهر علمي بعض الشيء وتنبع من نوع رفيع من التشكك يود لو يظهر على أنه أعلى مراتب الحذق. العاطفة في السياسة الخارجية؟ الشعور في السياسة الداخلية؟ تلك أشياء تلائم الساذجين. أما ذوو العقول العظيمة، فهم يعلمون أن كل شيء يسير وفقاً لقانون العرض والطلب. هذه شبه ـ حقيقة مطلقة. فإنه من عين الخطأ القول بأن الشعوب تسمح لنفسها أن تكون محكومة بالمصلحة الذاتية، وإنه لعين الصواب أن نقول بأنها تنصاع بشكل أساسي لعوامل تفرضها الرغبة في نيل المكانة والإيمان العميق بها. إذ من لا يفهم هذا لا يفهم شيئاً». ويقدم بقية المقال (وعنوانه «جنون المكانة») السياسة الألمانية والإيطالية كأمثلة، قائلاً أنها رسمت بحكم البحث عن المكانة لا بحكم المصالح المادية. يحتوي المقال، باختصار، على جرعة كبيرة من النقاط السجالية الأكثر ابتذالاً الموجهة نحو الماركسية، إنما الموجهة في الحقيقة ضد الاقتصادية المبتذلة من النوعية اللورية (نسبة إلى لوريا ـ المترجم). من جهة أخرى، ليس لدى كاتب المقال حجج قوية حتى بالنسبة للنواحي الأخرى: فهو لا يفهم أن بإمكان «العاطفة» أن تكون مجرد مرادف للمصلحة الاقتصادية وأنه من الصعب الدفاع عن القول

بأن العمل السياسي حالة دائمة من السخط المنفعل ومن الألم. كما أنه يصور السياسة الفرنسية على أنها «عقلانية» منهجية متماسكة وخالية من جميع العناصر الانفعالية إلخ.

تخسر الماركسية، في شكلها الخرافي الاقتصادي الأكثر انتشاراً، الكثير من قابليتها للتمدد الثقافي في الدائرة العليا من الفئة المثقفة، مقابل ما تكسبه لدى الجماهير الشعبية ولدى المثقفين العاديين الذين يحبون الظهور وكأنهم شديدو الحذق لكنهم لا يعتزمون زيادة الحمل على أدمغتهم إلخ. وكما كتب أنغلز، فمن الملائم جداً لكثير من الناس الظن بأن لديهم في جيوبهم مجمل التاريخ، كل الحكمة السياسية والفلسفية المركزة في صيغ قليلة بدون أدنى جهد أو كلفة. هم ينسون أن الموضوعة القائلة بأن الإنسان يعي، على الصعيد الأيديولوجي التناقضات الأساسية، ليست نفسانية أو أخلاقية، وإنما لها طابع معرفي عضوي، بانين لنفسهم بذلك إطاراً لفهم السياسة، وبالتالي التاريخ، على أنها مسيرة متواصلة للمغفلين، على أنها لعبة تسود فيها الشعوذة والأوهام. بذلك ينحط النشاط «النقدي» إلى فضح الألاعيب واكتشاف الفضائح والتطفل على جيوب الرجال من ذوي الأهمية.

بذلك ينسى أنه بما أن «الاقتصادية» أيضاً طريقة موضوعية (أو يظن أنها كذلك) للتفسير (موضوعية علمية)، فيجب أن يكون البحث عن المصلحة الذاتية المباشرة مشروعاً في جميع جوانب التاريخ لأولئك الذين يمثلون «الموضوعة» وللذين يمثلون «الموضوعة المضادة». بالإضافة إلى ذلك، هنالك قضية ماركسية أخرى كثيراً ما تنسى، وهي القائلة بأن «للمعتقدات الشعبية» أو المعتقدات التي لها نوعية المعتقدات الشعبية نفسها وفعالية القوى المادية نفسها. ولقد

كانت أخطاء هذا التفسير المستند إلى البحث عن المصلحة الذاتية «اليهودية القذرة» مبتذلة وهزيلة أحياناً، وكان لها بذلك تأثير سلبي على مكانة العقيدة الأصلية. ولذا، ينبغي محاربة الاقتصادية ليس فقط في النظرية التأريخية، بل أيضاً وبشكل خاص في نظرية السياسة وممارستها. في هذا المجال، يجب شن هذا الصراع بتطوير نظرية للحزب السياسية وبالتطور العملي لبعض الأحزاب السياسية المعينة (الصراع ضد نظرية ما يسمى بالثورة الدائمة المعارضة لمفهوم الديموقراطية الديكتاتورية الثورية، الأهمية التي يتخذها تأييد الأيديولوجيات المكونة؟ إلخ). وبإمكان المرء دراسة التفسيرات التي قدمت لكيفية تطور بعض الحركات السياسية المعينة، كالحركة البولانجية (من ١٨٦٦ إلى حوالى ١٨٩٠) التي يمكن اعتبارها كمثال أنموذجي، أو كقضية درايفوس[1] أو حتى انقلاب الثاني من كانون الأول (تحليل لكتاب ماركس الكلاسيكي «الثامن عشر من برومير لويس بونابارت»)، وذلك لاستخلاص الأهمية النسبية المعطاة

(١) حاول الجنرال بولانجيه، وزير الحربية الفرنسية (١٨٨٦-١٨٨٧) إقامة حكم دكتاتوري عسكري. وقد ساندته جميع القوى المحافظة المعادية للجمهورية وللحكم الراديكالي ومولت حملته روسيا القيصرية استعمل أساليب ديماغوجية لاقت تجاوباً واسعاً حمله إلى البرلمان في انتخابات ١٨٨٨. بعد انحسار مؤقت للمد المعادي للجمهورية استعاد قوته مع قضية درايفوس الشهيرة (١٨٩٤) حينما استعملت القوى المحافظة الشعور الشوفيني وغذته بالعداء للسامية لكسب التأييد الشعبي ضد الحكم الراديكالي. إلا أنها برهنت عن كونها المناسبة التي استغلها الراديكاليون للبرهنة على قوة الجمهورية وسلطتها الفعلية. كان بولانجيه الفرصة الأخيرة للقوى المعادية للجمهورية، وكانت نتائج قضية درايفوس المناسبة لإحكام قبضة الجمهورية على الجيش وعلى الكنيسة (المترجم).

للعامل الاقتصادي المباشر، وكمية المكان المخصص لدراسة «الأيديولوجيات» دراسة عينية. عندما يواجه الاقتصادي بهذه الحوادث، يتساءل: لمن كانت المبادرة المباشرة في القضية؟ ويجيب عن سؤاله بنقاش ساذج بقدر ما هو مغالط: تمتع بالمبادرة المباشرة جزء معين من الفئة الحاكمة، وحتى لا يخطئ، يقع خياره على جزء له وظيفة تقدمية وله السيطرة على مجمل القوى الاقتصادية. بإمكان المرء أن يتأكد من عدم كونه مخطئاً لأنه، بالضرورة إن استلمت الحركة موضع الدراسة السلطة، لا بد للجزء التقدمي من الفئة الحاكمة أن يسيطر في النهاية على الحكومة الجديدة وأن يجعلها أداته للتحكم بالجهاز الحكومي تبعاً لمصلحته الخاصة.

تلك هي إذن العصمة الرخيصة جداً الخالية ليس فقط من كل نتيجة نظرية، بل أيضاً من كل أهمية سياسية ومن كل فعالية عملية: فهي على العموم لا تنتج شيئاً إلا المواعظ الأخلاقية والأعداد التي لا نهاية لها من المشكلات الشخصية. عندما توجد حركة كالحركة البولانجية، يجب القيام بتحليلها استناداً إلى الخطوط التالية: (١) المحتوى الاجتماعي للجماهير التابعة لها، (٢) وظيفة هذه الجماهير في توازن القوى كما نراه في ولادة هذه الحركة، (٣) ما هو المغزى السياسي والاجتماعي للأهداف التي يطرحها القادة والتي تجد الموافقة؟ وما هي الحاجات الفعالة التي تنسجم معها؟ (٤) معاينة الوسائل المطروحة لبلوغ الأهداف المقترحة، (٥) في التحليل الأخير فقط، وبشكل سياسي لا بشكل أخلاقي، يصبح بالإمكان تقديم الافتراض القائل بضرورة التغير في طبيعة تلك الحركة وخدمتها لأهداف غير تلك التي تنتظرها الجماهير. إلا أن الاقتصاديين يؤكدون هذا الافتراض مسبقاً وقبل وجود دلائل عينية ليستند إليها

(دلائل نراها كدلائل استناداً لإفادة الحكمة الشعبية وليس لتحليل «علمي» خفي)، حتى إنه يبدو وكأنه اتهام أخلاقي بالنفاق وبعدم الثقة، أو بالغباء أو بعدم الحذق (من طرف الأتباع). بذلك يصبح الصراع السياسي سلسلة من المواجهات بين أولئك الذين استغباهم قادتهم فباتوا غير مستعدين للاقتناع بسبب حماقتهم غير القابلة للشفاء، وبين أولئك الذين لم يخدعوا والذين «وضعوا الشيطان في القارورة». من جهة أخرى، بالإمكان دوماً توقع فشل الحركات هذه قبل أن تتوصل لاستلام السلطة، وقد فشل البعض منها فعلاً (البولانجية نفسها التي فشلت كبولانجية قبل أن تسحقها تماماً الحركة الدرايفوسية، حركة جورج فالوا، أيضاً حركة الجنرال غايدا). ينبغي توجيه البحث إذن نحو تحديد عناصر القوة، ولكن أيضاً نحو عناصر الضعف التي تحويها هذه في داخلها: يكتفي الافتراض «الاقتصادي» بالتأكيد على عناصر السلطة المباشرة، أي على توفر السند المالي المباشر أو غير المباشر (وتعتبر الصحيفة الكبيرة التي تساند الحركة سنداً مالياً أيضاً). إنما هذا قليل جداً. في هذه الحالة أيضاً، لا يجد تحليل المستويات المختلفة لعلاقات القوى ذروته إلا في دائرة الهيمنة والعلاقات الأخلاقية ـ السياسية.

عنصر آخر يمكن إضافته كمثل على نظريات ما يسمى بالتصلب هو عنصر البغض الجامد المبدئي لما يسمى بالحلول الوسط، ولهذا ظاهرة ثانوية تابعة يمكن تسميتها «الخوف من المخاطر». من الواضح أن البغض المبدئي هذا مربوط ربطاً محكماً بالاقتصادية، لجهة أن المفهوم الذي يستند إليه هذا البعض ليس إلا ذلك القائل بوجود قوانين موضوعية للتطور التاريخي شبيهة بالقوانين الطبيعية، بالإضافة إلى الإيمان بجبرية غائية ذات طابع مماثل للإيمان الديني:

ذلك بما أن المجيء المقدر للأوضاع المؤاتية سينتج، بطريقة غامضة بعض الشيء، الأحداث المجددة. نتيجة ذلك ليست فقط عدم الجدوى، بل أيضاً خسارة كل مبادرة إرادية تهدف التصرف في هذا الموقف ضمن خطة معيّنة. بجانب هذه المعتقدات، نجد اتجاهاً للثقة العمياء وغير النقدية «من أجل المستقبل» بفضيلة السلاح الضابطة، ذلك مع أن هذا ليس خالياً تماماً من المنطق والتناسق، لأنه يظن بأن تدخل الإرادة مفيد للتخريب وليس للبناء (الذي يبدأ فعاليته في لحظة التخريب عينها). يفهم التخريب فهماً ميكانيكياً، وليس على أنه تخريباً ـ بنّاءً. لا تأخذ تلك الطرق في التفكير بعين الاعتبار عامل «الزمان» ولا حتى في التحليل الأخير عامل «الاقتصاد» نفسه، بمعنى أنه ليس هنالك فهم لكيفية تأخر الوقائع الأيديولوجية الجماهيرية الدائم وراء الظواهر المادية الجماهيرية، وبالتالي لكيفية تأخر الاندفاع الميكانيكي، المسبب بالعمل الاقتصادي، في لحظات معينة، وكيفية التضييق عليه وحتى كسره مؤقتاً من قبل عناصر أيديولوجية تقليدية. بالتالي، ينبغي القيام بصراع مخطط بوعي في سبيل كسب «فهم»، ربما كان يعارض توجيهات القادة التقليديين، لمتطلبات الوضع الاقتصادي للجماهير. ضروري دوماً توفر مبادرة سياسية ملائمة لتحرير الاندفاع الاقتصادي من لجام السياسات التقليدية. أي لتغيير الوجهة السياسية لبعض القوى الواجب امتصاصها في سبيل تحقيق كتلة تاريخية ـ اقتصادية جديدة، متجانسة وخالية من التناقضات الداخلية. وبما أن دمج قوتين «متشابهتين» في بوتقة جديدة غير ممكن إلا عبر سلسلة من التسويات أو بقوة السلاح، أي إما ضمن برنامج ائتلافي أو بإخضاع إحدى القوى للأخرى إكراهاً، يصبح السؤال تساؤلاً حول توفر هذه القوة

وحول «إنتاجية» استعمالها. فإن كان اتحاد القوتين ضرورياً للانتصار على قوة ثالثة، يصبح اللجوء للسلاح وللإكراه (في حالة توفرهما) مجرد فرض منهجي، وتصبح التسوية الإمكانية العينية الوحيدة. هذا لأن القوة تستعمل ضد الأعداء لا ضد ذلك الجزء من الذات الذي يراد تمثله بسرعة، الشيء الذي يتطلب الحماس والود.

بُعد النظر والمنظور

نقطة أخرى تستدعي التطوير والتحديد هي «المنظور المزدوج» في العمل السياسي وفي حياة الدولة. فبالإمكان تقديم المنظور المزدوج على مستويات مختلفة، من أبسط مستوى إلى أعقده. إلا أنه بالإمكان اختزالها نظرياً إلى مستويين أساسيين متطابقين مع الطبيعة المزدوجة للقنطور[1] المكيافيلي: الوحشية والإنسانية، القوة والرضا، سلطة الصلاحية والهيمنة، العنف والحضارة، المرحلة الفردية والمرحلة الكلية («الكنيسة» و«الدولة»)، التحريض والدعاوة، التكتيك والاستراتيجية إلخ. ولقد اختزل البعض نظرية «المنظور المزدوج» إلى شيء رديء ومبتذل عندما فسروها على أنها لا شيء إلا شكلان من «المباشرية» immediacy يتواتران تواتراً زمانياً ميكانيكياً بقدر كبير أو قليل من «القرب». إلا أنه من الممكن أنه كل ما كان «المنظور» الأول «مباشراً جداً» أولياً جداً، كل ما «ابتعد الثاني لا في الزمن بل في إطار علاقة جدلية وهو الأكثر تعقيداً وسمواً». بكلمة أخرى، من الممكن، كما في الحياة الإنسانية، إنه

(١) القنطور centaur كائن خرافي نصفه رجل ونصفه فرس (المترجم).

كل ما ازداد تقيد الفرد بالمدافعة عن وجوده الجسدي المباشر، كلما ازداد تثبيته لنفسه برؤيتها من زاوية أكثر القِيم الحضارية والإنسانية سمواً وتعقيداً.

من المؤكد أن معنى بُعد النظر هو الرؤية الجيدة للحاضر وللماضي على أنهما حركة: الرؤية الجيدة، أي التحديد الدقيق للعناصر الأساسية والدائمة للعملية. إلا أنه من العبث التفكير ببعد النظر «الموضوعي» الخالص فقط. إن من له بُعد نظر له في الحقيقة «برنامج» يود لو أنه ينتصر، وبُعد النظر هو على وجه التحديد أحد عناصر الانتصار هذا، وهذا يعني أن بُعد النظر يكون دوماً إما اعتباطياً وتحكمياً أو هو تحيز بحت. بالإضافة إلى ذلك، يمكن القول بأن الناحية الموضوعية من بُعد النظر لا تصبح موضوعية حقاً إلا إلى الحد الذي ترتبط فيه ببرنامج، وذلك (١) لأن العاطفة هي الوحيدة التي تشحذ العقل وتساعد على توضيح الحدس (٢) لأنه بما أن الواقع هو نتيجة فعل الإرادة الإنسانية على مجتمع الأشياء (إرادة العامل على الآلة) يصبح نسيان العنصر الإرادي وأخذ تدخل الإرادات الأخرى على أنها وحدها العنصر الموضوعي في اللعبة العامة تشويهاً للواقع نفسه. فلا يعين العناصر الضرورية لتحقيق الإرادة، إلا من يريد بقوة أن يفعل ذلك.

وبالتالي، فإن الإقرار بوجود قابلية أعلى لبعد النظر داخل نظرة معيَّنة للعالم والحياة إقرار خاطئ إلى أقصى درجات الخطأ سطحية وحمقاً وابتذالاً. فمن المؤكد وجود مفهوم للعالم ضمن كل بعد نظر، وبالتالي فإن كون هذا الأخير سلسلة غير مترابطة من الأفعال الفكرية الاعتباطية أو كونه رؤية كلية متسقة داخلياً ودقيقة أمر لا يخلو من الأهمية، وإنما يأخذ أهميته بالتحديد في العقل الحي للشخص

الذي يدلي بالنبوءة ويحييها بإرادته القوية. نرى هذا من تنبؤات من يسمون «بالهادئين» إنها مليئة بالترهل وبومضات من حدة الذهن وبالأناقة الحدسية. إن وجود برنامج معد للتحقيق على يد صاحب رؤية كاف ليجعله يتوصل إلى الحيثيات، أي إلى تلك العناصر التي يقع عليها وحدها فعل النبوءة بحكم «قابليتها للتنظيم» وللقيادة ولإعادة القيادة. يتناقض هذا والطريقة العادية للنظر إلى هذه المسألة. فيظن معظم الباحثين أن كل فعل لبعد النظر يستلزم وجود قوانين ثابتة على غرار قوانين العلوم الطبيعية. ولكن كما أنه لا وجود لهذه القوانين بالمعنى المطلق والميكانيكي المفترض، لا تأخذ هذه النظرة بالحسبان الإرادات الأخرى، ويصبح فعل الأخيرة هذه «غير متبأ به» لهذا، تشاد المباني الفكرية استناداً إلى الفرضيات الاعتباطية لا إلى الواقع.

كثيراً ما تدفع الواقعية السياسية «المفرطة» (وبالتالي السطحية والميكانيكية) إلى التأكيد على أن مجال عمل رجل الدولة يجب أن يحصر في نطاق «الواقع الفعلي» وأنه لا يجب أن يهتم بـ «ما يجب أن يكون» بل «بما هو واقع». وهذا يعني أنه على نطاق رجل الدولة ألا يتعدى طول أنفه. لقد دفع هذا الخطأ باولو تريف إلى أن يرى «السياسي الحقيقي» لا في مكيافيلي، بل في جيو كارديني[1].

يجب التمييز بين عالم السياسة وبين السياسي العملي، كما

---

(١) اعتبر المؤرخ والدبلوماسي والوزير جيوكار ديني - ١٤٨٢ - ١٥٤٠ - مكيافيلي حالماً متفائلاً، وانتقد قوله بوجود قوانين سياسية يمكن اكتشافها من دراسة التاريخ. فقد اعتبر أن العمل السياسي يعتمد على تعديلات صغيرة يومية، ونفى إمكانية منظور بعيد المدى لاعتقاده بعدم وجود تشابه بين أي حادثين يكفي لتطبيق قانون عام (المترجم).

يجب التمييز بين «الدبلوماسي» وبين «السياسي». لا يمكن للدبلوماسي أن يعمل إلا ضمن نطاق الواقع الفعلي، لأن وظيفته الخاصة ليست البحث عن توازن جديد وإنما المحافظة على التوازن القائم ضمن إطار قانوني ما. كذلك، على العالم أن يحيا ضمن نطاق الواقع الفعلي بقدر ما هو عالم فقط. إلا أن مكيافيلي ليس عالماً بحتاً، بل هو مناضل جياش العواطف هو سياسي نشط يصبو إلى خلق علاقات للقوى جديدة، ولذا ليس بوسعه إلا أن يهتم «بما يجب أن يكون»، إنما حتماً ليس بالمعنى الأخلاقي. بالتالي، لا تجب صياغة السؤال بهذا الشكل، فهو أكثر تعقيداً: بكلمة أخرى، يجب النظر فيما إذا كان «ما يجب أن يكون» عملاً ضرورياً أم اعتباطياً، إرادة عينية أم أمنية يائسة، رغبة، توقاً للوصول إلى النجوم. إن السياسي الفاعل خالق وموقظ، إنما هو لا يخلق من لا شيء ولا يتحرك في الفراغ المشوش حيث أحلامه ورغباته. هو يستند إلى الواقع الفعلي ولكن ما هو الواقع الفعلي هذا؟ هل هو شيء ستاتيكي ساكن، أم الأرجح أنه علاقة لقوى في حركة مستمرة وتغيير في التوازن؟ إن استعمال الإرادة لخلق توازن جديد للقوى الموجودة فعلاً والعاملة والاستناد على القوة المعينة التي يعتبرها المرء تقدمية وإعطاءها سبل الانتصار، كل هذا لا يتعدى نطاق الواقع الفعلي، ولكن في سبيل السيطرة عليه وتجاوزه (أو المساهمة في الذات). إذن، إن «ما يجب أن يكون» هو عيني، وهو، بالإضافة إلى ذلك، التفسير الواقعي والتاريخي الوحيد للواقع. إنه التاريخ الوحيد والفلسفة الفعالة الوحيدة. إنه السياسة الوحيدة.

إن التضاد بين سافونارولا ومكيافيلي ليس تضاداً بين ما هو موجود وبين ما يجب أن يكون... بل هو تضاد بين واجبين: واجب

سافوناورلا الضبابي المجرد، وواجب مكيافيلي الواقعي (واقعي مع أنه لم يتحقق مباشرة. فليس بوسع المرء أن ينتظر من فرد أو كتاب أن يغير العالم. ما يمكن انتظاره هو تفسير العالم والإشارة إلى خطوط العمل الممكنة). إن حدود مكيافيلي هي فقط كونه شخصاً واحداً، كونه كاتباً وليس زعيم دولة أو جيش يسعه التصرف، رغم كونه شخصاً واحداً بقوى الدولة والجيش بجيوش من الكلمات فحسب. بالتالي ليس بإمكان المرء القول بأن مكيافيلي «نبي أعزل»، فمن شأن هذا تقليل شأن الروح التي يمثلها. لم يقل مكيافيلي أبداً بأنه يفكر في تغيير الواقع أو أنه يعد نفسه لتغييره، وإنما قال فقط بأنه درس عينياً الطريق التي كان على القوى التاريخية اتباعها لتصبح فعالة فعلاً.

تحليل الأوضاع. علاقات القوى

إن دراسة كيفية تحليل «الأوضاع»، أي كيفية تعيين المستويات المختلفة لعلاقات القوى، بإمكانها أن تؤدي إلى عرض أولي لعلم السياسة وفنها، أي إلى عرض للكلية التي تضم قوانين علمية للبحث وملاحظات معينة تساعدة على توجيه الاهتمام للواقع الفعلي وعلى تشجيع الحدس السياسي الأكثر دقة ونشاطاً. في الوقت نفسه ينبغي القيام بعرض لما يجب أن يفهم بالاستراتيجية وبالتكتيك، بـ «الخطة» الاستراتيجية بالدعاوة وبالتحريض، وبعلم التنظيم والإدارة في السياسة. ينبغي على الملاحظات المستقاة من التجربة والتي نجدها معروضة هنا وهناك في كتب تتناول علم السياسة (في كتاب كايتانو

موسكا «مبادئ علم السياسة» على سبيل المثال) أن تجد لها مكاناً في المستويات المختلفة لعلاقات القوى ابتداء من علاقات القوى على الصعيد العالمي إلى العلاقات الاجتماعية الموضوعية، أي إلى مستوى تطور قوى الإنتاج، إلى علاقات القوى السياسية والحزبية (النظم المهيمنة داخل الدولة)، وإلى العلاقات السياسية المباشرة (أو العسكرية بالقوة). هذا شرط ألا تكون هذه الملاحظات مجردة أو بدون سند صلب.

هل تتقدم العلاقات الدولية على العلاقات الاجتماعية أم هل هي تابعة لها (منطقياً)؟ لا شك أنها تابعة لها. فإن كل تجديد عضوي في البنية يغير عضوياً العلاقات المطلقة والعلاقات النسبية في المجال الدولي عبر تعبيراتها التقنية ـ العسكرية. حتى الموقع الجغرافي للدولة القومية لا يسبق بل هو تابع (منطقياً) للتجديدات البنوية مع أنه دوماً في حالة ردة فعل، إلى حد ما تجاهها (بالتحديد إلى الحد الذي تستجيب فيه البنى الفوقية للبنية أو السياسة للاقتصاد وإلخ.) من جهة أخرى، تستجيب العلاقات الدولية انفعالاً وفعلاً للعلاقات السياسية (هيمنة الأحزاب). فكلما ازدادت تبعية الأمة في حياتها الاقتصادية المباشرة للعلاقات الدولية كلما أصبح مؤكداً أن حزباً ما سيمثل هذا الوضع ويستغله لمنع الأحزاب المضادة له من تحقيق أي مكاسب (اذكروا خطاب نيتي الشهير حول الثورة الإيطالية المستحيلة تقنياً!). من هذه السلسلة من الوقائع، بإمكاننا الاستنتاج بأنه كثيراً ما يكون ما يدعى بـ «حزب الأجانب» اسماً على غير مسمى، فيكون في الحقيقة الحزب الأكثر قومية الذي يمثل تبعية أمته وعبوديتها الاقتصادية للأمم أو لمجموعات الأمم المهيمنة بدلاً من تمثيل قوى وطنه الحيوية.

من أجل التوصل إلى تحليل صحيح للقوى العاملة في تاريخ فترة

ما ولتعيين علاقات هذه القوى، ينبغي طرح مسألة العلاقات بين البنية وبين البنى الفوقية وحلها بدقة. على المرء أن يعمل ضمن إطار مبدأين (١) أن لا مجتمع يطرح لنفسه مهمات يتطلب حلها شروطاً ضرورية وكافية غير متوفرة فيه أو غير موجودة على الأقل في طور النشوة والتطور، (٢) لا ينحل مجتمع ما ويصبح استبداله ممكناً قبل أن يطور جميع الأشكال الحياتية المضمرة في علاقاته[١]. بتفكيره بهذين المبدأين، يمكن للمرء أن يفلح في تطوير سلسلة كاملة من المبادئ الأخرى للمنهجية التاريخية. إلا أنه، في دراسة بنية ما، ينبغي تمييز الحركات العضوية (الدائمة نسبياً) عن الحركات التي يجوز تسميتها «عرضية» (التي تبدو مباشرة، اقتضائية، كأنها بحكم الصدفة) لا شك أن الظواهر العرضية تعتمد أيضاً على الحركات العضوية، إلا أنه ليس لمغزاها أهمية تاريخية كبرى: فهي تنتج نقداً سياسياً يومياً و«ضيقاً» يخص الصغير من الفئات الحاكمة والشخصيات المسؤول مباشرة عن السلطة. أما الظواهر العضوية، فهي تنتج نقداً تاريخياً ـ اجتماعياً يخص تجمعات كبيرة تتخطى الشخصيات المسؤولة مباشرة والموظفين الأساسيين. تبرز أهمية هذا التمييز في دراسة فترة تاريخية ما، فإن برزت أزمة استمرت عقوداً

---

(١) لا يموت نظام اجتماعي قبل أن تتطور جميع القوى الإنتاجية التي يتسع لها، ولا تظهر علاقات إنتاجية جديدة وأعلى قبل أن تنضج شروطها المادية في رحم المجتمع القديم. وبالتالي، لا يطرح الإنسان لنفسه مهمات غير تلك القادر على حلها، لأنه إن نظرنا إلى المسألة بتمعن نجد أن المهمة نفسها لا تظهر قبل توفر الشروط المادية لحلها، أو على الأقل عندما تكون هذه الشروط في طور التكوين. ماركس في التمهيد «لـ مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» (المترجم).

عدة، يشير هذا الأمد الطويل إلى ظهور (نضوج) تناقضات بنيوية غير قابلة للشفاء، وإلى أن القوى السياسية العاملة إيجابياً في سبيل المحافظة على هذه البنية والدفاع عنها تعمل جاهدة للتغلب عليها ولمعالجتها ضمن حدود معيّنة. هذه الجهود المستمرة والمتواصلة (ليس ثمة من هيئة اجتماعية ترتضي الإقرار بأنها قد تخطيت) هي ما يشكل أساس (الاقتضائية) التي نظمت عليها القوى المصارعة والتي تصبو لأن تبرهن (وبرهانها لا يوفق، في التحليل الأخير، ولا يصبح «صحيحاً» إلا عندما يصبح واقعاً جديداً، في حال انتصار القوى المصارعة بينما في المدى القصير تتطور سلسلة كاملة من السجالات الأيديولوجية والدينية والسياسية والقانونية إلخ. سجالات تقيم عينيتها بقدر ما توفق في دحر مجموعة القوى الاجتماعية الموجودة وأخذ مكانها) على وجود الشروط الضرورية والكافية التي تجعل الحل التاريخي لمهام معيّنة ممكناً وضرورياً (ضرورياً لأن كل تقصير في الواجب التاريخي يزيد من الفوضى الضرورية ويحضر لمصائب أكبر).

يقع الخطأ الذي يرتكب كثيراً من التحليلات التاريخية السياسية في عدم المقدرة على إيجاد صيغة صحيحة للعلاقة بين ما هو عضوي وما هو اقتضائي. بهذا الشكل يوفق المرء فقط إما في عرض العلل العاملة مباشرة على أنها العلل الوحيدة الفعالة، أو في التأكيد على أن العلل غير المباشرة هي العلل الفعالة مباشرة. في الحالة الأولى إفراط في «الاقتصادية» أو المذهبية المتحذلقة، وفي الثانية إفراط في الأيديولوجية، في الأولى إعطاء العلل الميكانيكية أهمية أكبر مما تستحق، وفي الثانية تمجيد للعامل الإرادي والفردي. ينبغي تطبيق التمييز بين «الحركات» العضوية وبين الأحداث والحركات «العرضية»

أو الاقتضائية على جميع أنواع الأوضاع والمواقف، ليس فقط حيث يرى المرء تطوراً رجعياً أو أزمة مستحكمة، بل أيضاً حيث يرى تطوراً تقدمياً ومزدهراً، وحيث يرى ركوداً للقوى الإنتاجية. إن الرابط الجدلي بين نوعي الحركة وبالتالي بين نوعي البحث صعب التعيين. وإن كان الخطأ فادحاً في علم التاريخ فهو أكثر فداحة في فن السياسة حيث نهتم لا بإعادة بناء الماضي، بل ببناء تاريخ الحاضر والمستقبل[١]. إن أسباب الخطأ هي رغبات المرء وانفعالاته المباشرة والوضعية إلى الحد الذي أعطيت مكان التحليل الموضوعي والمحايد، ويحدث هذا لا «كوسيلة» واعية لإثارة العمل بل من خداع النفس. وهنا أيضاً يعض الثعبان الدجال أو، بشكل أصح، يصبح الديماغوجي الضحية الأولى لديماغوجيته.

ولا تحصل هذه المحكات المنهجية على مغزاها الكامل إلا عندما تطبق لمعاينة أحداث تاريخية عينية. وبالإمكان إجراء هذه

---

(١) إن العجز عن الاهتمام بالمرحلة المباشرة «العلاقات القوى» مربوط بترسبات المفهوم الليبرالي الشائع الذي تشكل النقابية أحد مظاهره، الذي يظن أنه أكثر تقدماً بينما هو في الحقيقة خطوة إلى الوراء. في الحقيقة، كان المفهوم الليبرالي الشائع والذي يشدد على علاقات القوى السياسية كما هي منظمة في الأشكال الحزبية المختلفة (قُراء الصحف، الانتخابات البرلمانية والمحلية، تنظيمات الأحزاب والنقابات الواسعة بالمعنى الضيق للكلمة) أكثر تقدماً من النقابية التي تولي الأهمية القصوى للعلاقات الاقتصادية ـ الاجتماعية ولهذا فقط. أخذ المفهوم الليبرالي الشائع هذه العلاقات بعين الاعتبار ضمنياً (كما لا يخفى على أحد من إشارات عدة) لكنه شدد أكثر على العلاقات السياسية التي تشكل تعبيراً عنها والمتضمنة فيها فعلاً. وبالإمكان تتبع ترسبات المفهوم الليبرالي الشائع هذه إلى سلسلة طويلة من الكتابات التي تدعي ارتباطها بالماركسية والتي صدر عنها أشكال طفولية من التفاؤل والحمق.

المعاينة لأحداث فرنسا بين ١٧٨٩ و١٨٧٠، كما أنه ينبغي دراسة الفترة بكاملها من أجل التوصل إلى عرض أوضح للموضوع. فالحقيقة هي أن البذور التي نتجت في عام ١٧٨٩ لم تثمر تاريخياً إلا في غضون محاولة إنشاء العامية (١٨٧٠-١٨٧١)، أي أن الطبقة الجديدة المناضلة في سبيل استلام السلطة لم تقضِ على ممثلي المجتمع القديم الرافضين الإقرار بالهزيمة فحسب، بل إنها قضت أيضاً على الفئة الأكثر حداثة والتي أكدت على أفول نجم البنية الجديدة التي نتجت عن أحداث ١٧٨٩، وبذلك برهنت عن قوتها وحيويتها بالمقارنة مع القديم ومع المحدث على حد سواء. بالإضافة إلى ذلك، خسرت جميع المبادئ الاستراتيجية والتكتيكية السياسية التي نتجت عن ممارسات ١٧٨٩ والتي تطورت أيديولوجياً حول عام ١٨٤٨ فعاليتها (تلك التي تلخص في صيغة «الثورة الدائمة»[١] إن دراسة مدى تغلغل هذه الصيغة في استراتيجية ماتزيني جديرة بالاهتمام ـ كما في انتفاضة ميلانو عام ١٨٥٣ ـ وعما إذا كانت قد تغلغلت بوعي منه أم لا). إن أحد العناصر المؤكدة على صحة وجهة النظر هذه هو عدم اتفاق المؤرخين (ومن المستحيل أن يتفقوا) على وضع حدود تلك المجموعة من الأحداث التي شكلت الثورة الفرنسية. بالنسبة للبعض (مثل سالفيميني)، اكتملت الثورة في فالمي[٢] حيث خلقت فرنسا دولة جديدة وتمكّنت من تنظيم قوة

---

(١) يستعمل غرامشي هنا تعبير الثورة الدائمة للدلالة على تفسير تروتسكي لصيغة ماركس هذه. ولهذا السبب فهو يضعها بين هلالين (المترجم).

(٢) فالمي موقع المعركة التي دارت، رحاها في ١٧٩٢/٩/٢١ بين القوات الثورية الفرنسية وبين الجيش البروسي، ألغيت على أثر اندحار بروسيا فيها الملكية وأعلنت الجمهورية الفرنسية الأولى (المترجم).

سياسية، عسكرية لتؤكد وتحمي سيادتها الإقليمية. بالنسبة للبعض الآخر، استمرت الثورة حتى الثرميدور[١]، ويتحدث هؤلاء، بالإضافة إلى ذلك، عن مزيد من الثورات (فهم يعتبرون العاشر من آب ثورة قائمة بذاتها)[٢]. ونرى التناقضات الأشد عنفاً في تفسيراتهم للثرميدور ولأعمال نابوليون: هل كانت ثورة أم حركة مضادة للثورة؟ بالنسبة للبعض الآخر، يستمر تاريخ الثورة حتى ١٨٣٠ أو ١٨٤٨ أو ١٨٧٠ أو حتى إلى الحرب الكبرى في ١٩١٤، ولهذه الآراء جميعاً نصيبها من الصحة. فالحقيقة أن التناقضات التداخلية التي تطورت في البنية الاجتماعية الفرنسية بعد ١٧٨٩ لم تتركب إلا في الجمهورية الثالثة، ولفرنسا ستون عاماً من الحياة السياسية المتزنة بعد ثمانين أو أكثر من الموجات الثورية: ١٧٨٩، ١٧٩٤، ١٧٩٩، ١٨٠٤، ١٨١٥، ١٨٣٠، ١٨٤٨، ١٨٧٠. وبالتحديد، فإن دراسة هذه الموجات المختلفة التواتر هو ما سيمكننا من إعادة بناء العلاقات بين البنية وبين البنية الفوقية من جهة، وبين تطور الحركة العضوية وتلك العرضية في داخل البنية من جهة أخرى. وبإمكاننا القول في الوقت نفسه بإمكانية إيجاد التفاعل الجدلي بين المبدأين المنهجيين المطروحين في بداية هذه الملاحظة في الصيغة السياسية ـ التاريخية للثورة الدائمة.

ناحية أخرى للموضوع نفسه هي مسألة ما يسمى بعلاقات القوى. كثيراً ما يقرأ المرء في الكتابات التاريخية تعابير كـ «علاقات

---

(١) ثرميدور التسمية التي أطلقتها الثورة الفرنسية على شهر تموز، وتستعمل ماركسياً للدلالة على حقبة ردة مضادة للثورة (المترجم).

(٢) راجع أماثييز Amathiez الثورة الفرنسية.

ملائمة للقوى، وفي غير صالح هذا الاتجاه أو ذاك». هذه الصيغة لا تفسر شيئاً على شكلها المجرد هذا، وذلك أن جل ما تفعله هو ترداد واقعة، من الضروري تفسيرها، بعرضها تارة كواقعة وتارة أخرى كقانون مجرد، أي كتفسير. يكمن الخطأ النظري إذن في اعتبار أحد محكات البحث والتفسير على أنه «علة تاريخية».

في الوقت نفسه، ينبغي التميز بين مستويات ومراحل مختلفة في «علاقات القوى»، وهذه هي، أساساً كالتالي:

(١) علاقة للقوى الاجتماعية مرتبطة ارتباطاً محكماً بالبنية، موضوعية وخارجة عن نطاق الإرادة الإنسانية وقابلة لأن تُقاس بدقة العلوم الطبيعية. بناءً على مستوى تطور قوى الإنتاج المادية، هناك طبقات اجتماعية تمثل كل منها وظيفة ولها مركز في الإنتاج نفسه. هذه العلاقة هي ما هي: الواقع العنيد. فليس بمقدور أحد تغيير عدد المصانع وعدد عمالها أو عدد المدن وسكانها إلخ. يتيح لنا هذا المخطط الأساسي دراسة توفر الشروط الضرورية والكافية لتغيير المجتمع أو عدم توفرها، أي أنه يمكننا من تعيين درجة الواقعية والطاقة العملية في الأيديولوجيات المختلفة التي نتجت عن أساس واحد، أي على أساس التناقضات التي أنتجها المجتمع في معرض تطوره.

(٢) مرحلة تلي الأولى هي علاقة القوى السياسية، أي تقدير مقدار التجانس والوعي والتنظيم الذي توصلت إليه الفئات الاجتماعية المختلفة. وبالإمكان تحليل هذه المرحلة وتمييز مستويات مختلفة منها على أساس الدرجات المختلفة من الوعي الجمعي كما ظهرت في التاريخ حتى الآن. المستوى الأول والابتدائي هو المستوى الاقتصادي ـ النقابي، حيث يشعر التاجر بأنه ينبغي عليه أن

يتعاضد مع التاجر الآخر، وكذلك شأن الصانع مع الصانع الآخر، أي أنه على هذا المستوى، يوجد تحسس بوحدة متجانسة وبضرورة تنظيمها، ولكن في نطاق الفئة المهنية فقط لا في نطاق الفئة الأوسع. مستوى ثان هو الذي يكون قد توصل فيه جميع أفراد الفئة إلى وعي بالتعاضد المصلحي المحصور في المجال الاقتصادي البحت. في هذه المرحلة أيضاً، تطرح قضية الدولة، ولكن على أساس التوصل إلى المساواة السياسية، القانونية مع الفئة الحاكمة فقط، وذلك ضمن الحق المعلن بالمشاركة في التشريع وفي الإدارة وحتى بتعديلها ضمن أساس الإطار الموجود. مرحلة ثالثة هي حيث يعي المرء بأن مصالحه النقابية في تطورها الحاضر والمستقبل تتخطى الإطار النقابي للفئة المحض اقتصادية، وأن بإمكانها وينبغي عليها أن تصبح مصالح فئات ثانوية أخرى. تلك هي المرحلة السياسية فعلاً، وفيها نرى انتقالاً واضحاً من البنية إلى صعيد البنى الفوقية المعقدة، هي المرحلة التي تصبح فيها الأيديولوجيات التي نمت بذرتها مسبقاً «حزباً» ثم تتعارض مع بعضها البعض وتتصارع حتى تصبح واحدة منها أو على الأقل مجموعة منها ميالة لأن تسيطر ولأن تفرض نفسها ولأن تمتد في المجال الاجتماعي مسببة، بالإضافة إلى أحادية القصد الاجتماعي والاقتصادي، وحدة فكرية وأخلاقية تطرح جميع المسائل موضع الاختلاف والصراع لا على الصعيد النقابي بل «العالمي»، خالقة بذلك هيمنة فئة اجتماعية أساسية على عدد من الفئات الثانوية. تفهم الدولة بالطبع على أنها نظام يعود لهذه الفئة ومقدر له خلق الشروط الأكثر ملاءمة لامتدادها الأقصى. إلا أن هذا التطور والامتداد مفهوم ومعروض على أنه القوة المحركة للامتداد العالمي، أي لتطور جميع الطاقات «القومية»، وذلك بمعنى أن الفئة الحاكمة

تنسق عينياً مصالحها والمصالح العينية للفئات الثانوية، وتفهم حياة الدولة على أنها تشكُّل متواصل للتوازنات غير المستقرة (غير مستقرة ضمن حدود القانون) وتغلب متواصل على هذه التوازنات، بين مصالح الفئة الأساسية ومصالح الفئات الثانوية، وهي توازنات تطغى فيها مصالح الفئة الحاكمة ولكن فقط إلى حد معيَّن، أي ليس إلى المدى الذي تبغيه مصالحها الاقتصادية النقابية.

تمتزج هذه المستويات في الواقع التاريخي، تمازجاً تبادلياً، أفقياً وعمودياً إن جاز التعبير تبعاً للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية (أفقياً) وللأقاليم (عمودياً) التي تتلاحم وتتفكك بطرق مختلفة: لكل من هذه التلاحمات تعبيرها الخاص الاقتصادي والسياسي المنظم. ويجب الانتباه أيضاً إلى تشابك العلاقات الدولية والعلاقات الداخلية في الدولة القومية، الشيء الذي تنتج عنه تركيبات عينية تاريخياً، جديدة واصيلة. فعندما تنتج أيديولوجية ما عن وطن وتمر إلى أوطان أقل تطوراً، تنتشر هناك غير مبالية بآلية التركيبات المحلية.

تنعقد هذه العلاقة بين القوى العالمية والوطنية بوجود تقسيمات إقليمية داخل كل دولة، لكل منها بنيتها المختلفة وعلاقات قواها المختلفة على جميع المستويات (هكذا تحالفت «لافانديه» مع القوى الرجعية العالمية ومثلتها داخل الوحدة الإقليمية الفرنسية[1]. بالطريقة نفسها، مثلت ليون عقدة معينة من العلاقات إبان الثورة الفرنسية إلخ).

(٣) المرحلة الثالثة هي مرحلة علاقات القوى العسكرية، الشيء

---

(١) لافاندية la vendée مقاطعة كاثوليكية جبلية في فرنسا، أوجدت فيها خلال الثورة الفرنسية القوة الفلاحية الأساسية التي اعتمدت عليها الأرستقراطية الفرنسية في مواجهة الثورة (المترجم).

الذي برهن مراراً وتكراراً عن كونه جوهرياً. (يتأرجح التطور التاريخي بين المرحلتين الأولى والثالثة وبوساطة mediation الثانية). إلا أن هذا أيضاً ليس شيئاً معدوم الوضوح وغير قابل للتعيين بشكل تخطيطي فبالإمكان التمييز بين مستويين: المستوى العسكري بمعناه التقني ـ العسكري البحت، والمستوى الذي يمكن تسميته سياسياً ـ عسكرياً، وقد تواجد هذان المستويان بتركيبات عديدة خلال التطور التاريخي. مثال نموذجي يمكن استعماله كحد برهاني هو علاقة الاضطهاد العسكري الذي تمارسه دولة ما على شعب يتوخى استقلاله السياسي بشكل دوله. العلاقة هنا ليست عسكرية بحتة، هي عسكرية ـ سياسية، ولا يمكن تفسير هذا النوع من الاضطهاد إلا بوجود حالة من التفتت الاجتماعي لدى الشعب المضطهد وبسلبية أكثريته. لهذا السبب، لا يمكن تحقيق الاستقلال بالوسائل العسكرية البحتة، بل بالقوى العسكرية والقوى السياسية ـ العسكرية. فإذا كان على الشعب المضطهد ألا يبدأ كفاحه في سبيل الاستقلال قبل أن ينظم جيشه تقنياً ضمن دولة مهيمنة، فعليه الانتظار لوقت لا بأس به (من الجائز أن تسمح الأمة المهيمنة للشعب المضطهد بأن يقتني جيشاً خاصاً به، لكن هذا يعني أن جزءاً كبيراً من النضال قد أثمر على الصعيد السياسي ـ العسكري). بالتالي، سيعارض الشعب المضطهد القوة العسكرية المهيمنة بقوة هي فقط «سياسية ـ عسكرية»، أي بشكل من أشكال العمل السياسي يمتاز بخلق مضاعفات ذات طابع عسكري بمعنى (١) إنه فعّال في تفتيت الفعالية الحربية للشعب المهيمن داخلياً (٢) إنه يجبر القوة العسكرية المهيمنة على حل وبعثرة نفسها عبر مساحة إقليمية واسعة، ملغياً بذلك الجزء الأكبر من فعاليتها العسكرية. نلحظ في الريسور

جيمنتو[1] الإيطالية كارثة الافتقار للقيادة السياسية ـ العسكرية، بشكل خاص لدى حزب الحركة (بسبب انعدام المقدرة الذاتية)، وأيضاً لدى الحزب البييدمونتي المعتدل قبل وبعد ١٨٤٨، ولكن السبب في هذه الحالة ليس انعدام المقدرة الذاتية بل هو «المالتوسية الاقتصادية ـ السياسية» أو هو، بكلمة أخرى، عدم استعداد الحزب، حتى لذكر إمكانية القيام بإصلاح زراعي كونه لم يرد الدعوة للمجلس التمثيلي الوطني، بل هدف فقط لتوسيع المملكة البييدمونتية على حساب إيطاليا برمتها بغض النظر عن اعتبارات الحدود أو أوضاع الأصول الشعبية وعلى أساس الاستفتاءات الإقليمية فقط[2].

مسألة أخرى مرتبطة بالمسألة السالفة الذكر هي التحقق من كون الأزمات الاقتصادية هي السبب المباشر للازمات التاريخية الأساسية. الجواب على هذا متضمن في الفقرات السابقة حيث عالجنا مسائل ما هي إلا زوايا أخرى للنظر إلى المسألة هذه. على الرغم من ذلك، ولغايات تعليمية يقتضيها وجود جمهور معين، ينبغي دائماً معاينة كل طريقة لعرض مسألة ما وكأنها مسألة مستقلة وجديدة. بإمكاننا رفض القول بحدوث الوقائع الأساسية نتيجة لأثر الأزمات الاقتصادية المباشر: بوسع هذه الأزمات فقط خلق أرضية أكثر خصوبة لانتشار طرق معيّنة من التفكير ولطرح وحل قضايا تتعلق

---

(١) الريسور جيمنتو (ترجمتها الحرفية «البعث» أو «الإنبعاث») تعبير يدل على الحركة القومية الإيطالية التي أدّت إلى توحيد إيطاليا في القرن التاسع عشر (المترجم).

(٢) فهم أميليو كافور (١٨١٠-١٨٦١)، رئيس الحزب ووزير فكتور عمانويل الثاني ملك بييدمونت الريسور جيمنتو على أنها فرصة لتوسيع المملكة البييدمونتيه (المترجم).

بمجمل التطور المستقبلي لحياة الدولة. يبقى أن بإمكان جميع التأكيدات المتعلقة بفترات الأزمات أو الازدهار أن تؤدي إلى أحكام متحيزة وأحادية الجانب. ولقد أكد ماتييز معارضاً التاريخ التقليدي الشائع لمجرى تاريخ الثورة الفرنسية، الذي «وجد» قبلياً apriori أزمة متفقة زمنياً مع الاختلاف الكبير في التوازن الاجتماعي على أن الحالة الاقتصادية نحو عام ١٧٨٩ كانت على العكس مع ذلك، جيدة على المدى القريب، وبالتالي على أنه لا يمكن القول بأن كارثة الدولة المطلقة تعود لأزمة فقر. وينبغي أن نلحظ أن الدولة كانت تمر في أزمة مالية خطرة مما أدى إلى التساؤل لمعرفة أي من الطبقات الثلاث كان عليها تحمل أعباء تقويم أوضاع مالية الدولة والعرش والتضحية في سبيلهما. بالإضافة إلى ذلك، فإنه وإن كانت البورجوازية في وضع اقتصادي مزدهر، فلم تكن الطبقات الشعبية المدنية منها والريفية، في وضع جيد، وبشكل خاص أولئك الذين كانوا يشكون من الفقر المزمن. على كل حال، لم يختل توازن القوى للسبب الميكانيكي المباشر الذي هو إفقار الفئة الاجتماعية ذات المصلحة في كسر التوازن والتي كسرته فعلاً، وإنما جاء هذا الاختلاف ضمن إطار من الصراعات أعلى من العالم الاقتصادي المباشر، إطار مرتبط بـ «مكانة» الطبقات (المصالح الاقتصادية المقبلة) وبقنوط الشعور بالاستقلال وبالسيادة وبالسلطة. إن المسألة المعينة الخاصة بالصحة أو بالاعتلال الاقتصادي كسبب للوقائع التاريخية الجديدة ما هي إلا وجهة معيَّنة من مسألة علاقات القوى على المستويات المختلفة. فالتغييرات تحدث إما بسبب تهديد وضع جيد من قبل الغرور الأناني لفئة مضادة، وإما لأن الاعتلال قد فاق حد التحمل لدرجة أنه ليس بإمكان المرء أن يرى في المجتمع القديم

أية قوة قادرة على إعادة الأوضاع إلى صورتها الطبيعية بالطرق القانونية. بوسع المرء إذن القول بأن جميع هذه العناصر مظاهر عينية للتقلبات العرضية لكلية العلاقات الاجتماعية للقوى، التي يجري على أساسها انتقال الأخيرة إلى علاقات سياسية للقوى تبلغ ذروتها في العلاقة العسكرية الحاسمة.

حتى إذا كانت عملية التطور هذه، من مرحلة إلى أخرى، مفقودة (والعملية هذه أصلاً أدوار يلعبها رجال وإرادات ومقدرات بشرية) يبقى الوضع سكونياً. ومن الممكن بروز نتائج متناقضة: بوسع المجتمع القديم أن يقاوم وأن يسعف بـ «مهلة للتنفس»، قاضياً جسدياً على النخبة المضادة وناشراً الإرهاب في صفوف الجماهير الاحتياطية. أو بإمكان التصفية المتبادلة للقوى المتضادة أن تؤدي إلى سلام القبور، ولكن تحت رقابة حارس أجنبي.

إلا أن الملاحظة الأكثر أهمية والتي يجب الانتباه لها لدى القيام بأي تحليل عيني لعلاقات القوى هي أنه لا يمكن، ولا يجب، اعتبار التحليل هدفاً بحد ذاته (إلا إذا كنا بصدد كتابة فصل من التاريخ الماضي)، وأنه لا يحصل على مغزاه إلا إذا برر النشاط العملي، المبادرة الإرادية. يرينا هذا التحليل نقاط المقاومة الأدنى حيث بالإمكان استعمال القوة الإرادية بشكل مثمر، وهو يقترح علينا عمليات تكتيكية مباشرة، كما أنه يرينا كيفية إبراز حملات التحريض السياسي بالشكل الأفضل، وما هي اللغة التي يفهمها الجميع أكثر من غيرها إلخ. فالعامل الحاسم في كل وضع هو القوة المنظمة دائما والمرتبة مسبقاً عبر فترة زمنية طويلة والتي بالإمكان استعمالها عندما يقرر صاحبها أن الوضع ملائم لذلك (والوضع ملائم فقط إلى الدرجة التي توجد فيها القوة بكامل حماستها القتالية).

ملاحظات حول بعض وجوه بنية الأحزاب السياسية[1] في مراحل الأزمة العضوية

تنسلخ الفئات الاجتماعية، في دور من أدوار تاريخها، عن أحزابها التقليدية. أي أن الأحزاب التقليدية، بالصورة التنظيمية التي تبدو فيها، وبالرجال المعينين الذين يشكلونها ويمثلونها ويقودونها، لم تعد تتعرف فيها طبقتها، أو الشطر الذي تمثله منها، على تعبيرها الخاص. عندما تحدث هذه الأزمات، يصبح الوضع المباشر حرجاً وخطيراً، إذ يفسح المجال أمام الحلول العنيفة، ونشاط القوى الخفية، ممثلة برسل العناية الإلهية.

كيف تتكون أوضاع التعارض هذه بين «الممثَّلين والممثِّلين»، وتنتقل من إطار الأحزاب (التنظيمات الحزبية بالمعنى المحدد للكلمة، المجال الانتخابي ـ البرلماني، تنظيم الصحافة)، إلى جهاز الدولة كله، مدعمة موقع السلطة البيروقراطية المقابل (المدني والعسكري)، وموقع الأوساط المالية والكنيسة، وكل الهيئات المستقلة نسبياً عن ذبذبات الرأي العام؟ تختلف العملية بين بلد

---

(١) «الأزمة العضوية» هي ما سيدعوه غرامشي «أزمة هيمنة الطبقة المسيطرة»، والإيضاح يلي التسمية (المترجم).

وآخر. رغم أن مضمونها لا يتبدل. والمضمون هو أزمة هيمنة الطبقة المسيطرة. وتنفجر الأزمة إما لأن الطبقة المسيطرة فشلت في عمل سياسي كبير، طلبت أو فرضت بالقوة، في سبيله، رضوخ الجماهير العريضة (الحرب مثلاً)، وإما لأن جماهير واسعة (لا سيما من الفلاحين والمثقفين البورجوازيين الصغار) انتقلت فجأة من العزوف السياسي إلى شيء من النشاط، وطرحت مطالب تشكل، في مجملها المبعثر، ثورة. يدور الكلام (آنئذ) على «أزمة السلطة». وتلك هي بالضبط أزمة الهيمنة، أو أزمة مجمل الدولة[1].

تولد الأزمة أوضاعاً مباشرة خطيرة لأن مختلف فئات السكان لا تملك المقدرة نفسها على تحري وجهة السير بسرعة، وعلى إعادة تنظيم ذاتها، بموازاة غيرها. فالطبقة المسيطرة التقليدية، وبطاقمها السياسي العديد والمدرب، تبدل رجالها وبرامجها، مستعيدة السيطرة التي تفلت منها، بسرعة لا تقوى عليها الطبقات التابعة. وإذا اضطرت (الطبقة المسيطرة) للتضحية، ضحت وتعرضت لغد مظلم مليء بالوعود الديماغوجية، لكنها تحتفظ بالسلطة، وتشد بنيانها، وتستعملها لسحق الخصم، وبعثرة قيادته التي لا يمكن أن تكون ذات عدة وعدد. إن انتقال قواعد عدد كبير من الأحزاب تحت علم حزب واحد يمثل حاجات الطبقة كلها، ويلخصها على وجه أفضل. إن هذا الانتقال ظاهرة عضوية وعادية، وإن كانت وتيرتها سريعة جداً أو شبه صاعقة، إذا ما قورنت بفترات الهدوء. تجسد هذه الظاهرة انضواء

---

(١) يكتسب النص وضوحاً أكثر إذا احتفظ القارئ في ذهنه، طوال قراءته، بالأحداث التي أدت إلى صعود الفاشية في إيطاليا. فهي الأنموذج الذي يحلله غرامشي (المترجم).

فئة اجتماعية، بكاملها، تحت قيادة واحدة تبدو وحدها قديرة على حل معضلة رئيسية من معضلات الوجود (الطبقي)، وعلى إبعاد خطر مميت. وإذا لم يكن حل الأزمة عضوياً، بل حصل بواسطة الزعيم المرسل من العناية الإلهية، فإن ذلك يعني أن ثمة توازناً راكداً (قد تكون عوامله متباينة، ولكن يغلب عليها عدم نضوج القوى التقدمية)، كما يعني أنه ما من فئة، لا الفئة المحافظة ولا الفئة التقدمية، تملك قوة الانتصار. وذلك يدل، أخيراً، على أن الفئة المحافظة بحاجة إلى سيد[1].

ينبغي ربط هذا النمط من الظواهر بإحدى أهم المسائل التي تمس الحزب السياسي، وهي مسألة مقدرة الحزب على مقاومة تبلد العادات، والنزوع نحو التحنط والتخلف عن المرحلة. تولد الأحزاب وتصبح منظمات، لتقود الوضع في لحظات حيوية بالنسبة لطبقاتها. لكنه لا تقوى دوماً على التلاؤم مع المهام والمراحل الجديدة، كما أنها لا تقوى دوماً على النمو بموازاة مجمل علاقات القوى (وبالتالي لا تؤدي دور طبقاتها المناسب) في بلد معيّن، أو على الصعيد العالمي. في تحليل هذه التطورات ينبغي التمييز بين العناصر التالية: الفئة الاجتماعية، جماهير الحزب، بيروقراطية الحزب وقيادته. البيروقراطية هي القوى الروتينية والمحافظة الأكثر خطراً. وهي، إذا ما أفضت إلى تشكيل سلك متضامن ومنفصل يشعر باستقلاله عن الجماهير، تخلف الحزب وفرغ من مضمونه الاجتماعي في لحظات الأزمة الحادة، وبقي كأنه معلق في الفضاء. ويمكن، في هذا الصدد، رؤية ما يحدث لعدد من الأحزاب الألمانية مع انتشار

(١) راجع «١٨ برومير لويس بونابرت» (ملاحظة من غرامشي).

الهتلرية. كما أن الأحزاب الفرنسية تشكل ميداناً غنياً لأبحاث مماثلة. فهي تستوي في التحنط والتخلف. إنها وثائق تاريخية - سياسية عن مختلف مراحل التاريخ المنصرم في فرنسا، احتفظت منها بمصطلحها الهرم. وقد تكون أزمتها أكثر هولاً من أزمة الأحزاب الألمانية.

في تفحص هذا النمط من الأحداث، يهمل عادة إعطاء العنصر البيروقراطي مدنياً كان أم عسكرياً، المكانة التي يستحقها. كذلك يغفل كون العناصر العسكرية والبيروقراطية العاملة لا تدخل وحدها في تحليل كهذا، بل تدخل فيه أيضاً الفئات الاجتماعية التي تمد البيروقراطية عادة بعناصرها، تبعاً للدول المعنية. قد تكون حركة سياسية ما، عسكرية، حتى لو أن الجيش، كجيش، لا يشترك فيها علناً، كما أن حكومة قد تكون عسكرية دون أن يشترك فيها الجيش. إذ إن هناك حالات تفرض عدم «كشف» الجيش، وعدم خروجه على الشرعية، أي عدم حمل السياسة إلى ما بين الجنود، كما يقال، للحفاظ على التجانس بين الضباط والجنود في ميدان بادي الحياد، فوق الفرق. لكن الجيش، أي هيئة الأركان وسلك الضباط، هو الذي يحدد وجهة الوضع الجديد، ويسيطر عليه. ومن ناحية أخرى، ليس صحيحاً أنه لا يجوز للجيش، حسب الدساتير، أن يقوم بعمل سياسي، إذ على الجيش أن يدافع عن الدستور، أي عن شكل الدولة الشرعي، وعن المؤسسات المرافقة. لذلك لا يعني الحياد المزعوم سوى دعم الطرف الرجعي، ولكن لا بد من طرح المشكلة على هذه الصورة (المحايدة)، في تلك الحالات، إذا أريد الحيلولة دون انتقال خلافات الأمة إلى الجيش، ودون انتفاء سلطة هيئة الأركان الحاسمة، نتيجة تفكك الأداة العسكرية. هذه العناصر العينية ليست

طبعاً مطلقة، فهي متفاوتة الفعل وفقاً للمراحل التاريخية وللأمم.

إن المبحث الأول الذي ينبغي تتبعه هو التالي: هل ثمة، في بلد معيَّن، فئة تشكل الوظيفة البيروقراطية، مدنية كانت أم عسكرية، بالنسبة لها عنصراً هاماً في حياتها الاقتصادية ومكانتها السياسية (مساهمة فعلية في السلطة، ولو غير مباشرة، نتيجة استعمال «التهديد»)؟ يمكن التعرف، في أوروبا الحديثة، على هذه الفئة في البورجوازية الريفية، المتوسطة والصغيرة. وقد يتفاوت عددها بين مختلف الأقطار تبعاً لنمو القوى الصناعية، من ناحية، وللإصلاح الزراعي، من ناحية ثانية. لا شك أن الوظيفة البيروقراطية (المدنية والعسكرية) ليست وقفاً على هذه الفئة الاجتماعية، لكنها تتفق معها بسبب الدور الاجتماعي الذي تلعبه هذه الفئة، وبسبب المنحى النفسي الذي تولده هذه الوظيفة، أو تحبذه. هذا الدور وهذا المنحى يبثان في مجمل الفئة الاجتماعية بعض التجانس، وبعض الشدة في القيادة، وبالتالي يولدان قيمة سياسية ودوراً حاسماً لمجمل الهيئة الاجتماعية. وتدرج عناصر هذه الفئة على أن تأمر مباشرة مجموعات غالباً ما تكون صغيرة، غير أنها تأمر «سياسياً»، وليس «اقتصادياً». أي أن فن قيادة هذه العناصر لا يتضمن المقدرة على أحكام ترتيب «الأشياء»، وأحكام ترتيب «البشر والأشياء» في وحدة عضوية، كما يقتضي الإنتاج الصناعي، وذلك لأنه ليس لهذه الفئة وظائف اقتصادية بالمعنى الحديث للكلمة. ولهذه الفئة مدخول، لأنها تملك، قانونياً، حصة من الأرض القومية، ومهمتها هي، أساساً، أن تحول، بوسائل سياسية، دون المزارع ورفع مستوى معيشته نسبياً، لأن أي تقدم نسبي في وضع الفلاح يعرض وضعها هي لكارثة. فالبؤس المزمن، وكدح الفلاح المستمر، مع ما ينتج عنه من تبلد، كل ذلك ضرورة حيوية

لهذه الفئة. لذلك فإنها تجهد في المقاومة والهجوم المضاد لدى أبسط محاولة تبذل لتنظيم العمل الفلاحي على أسس مستقلة، أو لدى أية حركة فلاحية ثقافية قد تنعتق من حدود الدين الرسمي. تنتج حدود هذه الفئة، وعلل وهنها، عن تشتتها الإقليمي و«عدم تجانسها» الوثيق الصلة بتشتتها إياه. ويفسر ذلك خاصات أخرى كتدفق الكلام، وتعدد المذاهب الأيديولوجية المتبعة، وحتى غرابتها. فالإرادة مشدودة بعزم نحو الهدف لكنها بطيئة. ويقتضي لها، على العموم، مسار طويل لتتركز على صعيد التنظيم، وعلى الصعيد السياسي. غير أن عملية التركيز تتسارع عندما تتماثل «الإرادة» الخاصة لهذه الفئة، مع إرادة الطبقة القائمة في القمة، ومصالحها الخاصة. لا تتسارع العملية فقط، لكن «القوة العسكرية» لهذه الفئة الاجتماعية، والتي تكون أحياناً قد نظمت، لا تلبث أن تبرز وأن تفرض حكمها على الطبقة العالية، إن لم يكن بما يرجع لمضمون الحل فعلى الأقل بما يرجع لشكله. إن القوانين التي لاحظناها في علاقة المدينة بالريف، بصدد الطبقات التابعة، هي القوانين نفسها (التي تحكم الظاهرة أعلاه): تصبح قوة المدينة، آلياً، قوة للريف، ولكن لما كانت الصراعات ترتدي في الريف شكلاً «شخصياً» وحاداً، بسبب فقدان الهوامش الاقتصادية[1]، وفقدان الضغط من فوق لتحت[2]، كان الهجوم المضاد في الريف أكثر سرعة وتصميماً. فالفئة المعنية تدرك أن «عليها» أن تملي الحل على طبقات المدن العليا، لإطفاء البؤرة الرئيسية، حتى لو كان الأمر لا يتفق مباشرة مع

---

(١) العيش الكفاف (المترجم).

(٢) أي التأطير الإداري والاقتصادي الصارم (المترجم).

مصالح هذه الطبقات، إما لكلفته المرتفعة (كلفة الحل)، وإما لخطورته في المدى الطويل (إذ إن هذه الطبقات تخطط لمراحل تطور عديدة تفسح المجال أمام المناورة، ولا تحصر همها في مصلحتها («الجسدية» المباشرة). ينبغي فهم مهمة قيادة هذه الفئة على هذا الوجه، لا على وجه مطلق. وهو ليس بالأمر الضئيل. وينبغي أن نلاحظ كيف يعد ويرعى الطابع «العسكري» لهذه الفئة، بصورة واعية وعضوية، بعد أن كان تقليدياً، انعكاساً عفوياً لبعض شروط المعيشة. من بين عناصر هذا الاتجاه الواعي، الجهود المنظمة والهادفة لتشكيل وتركيز اتحادات مختلفة لعسكريين مسرحين، ولمحاربين قدامى ينتمون لفرق وأسلحة متباينة، ولا سيما لضباط تربطهم صلات هيئات الأركان، يمكن إذا حانت الفرصة، تعبئتهم دونما حاجة، لاستدعاء الجيش يحتفظ بصفته كاحتياط الفرص الحرجة. مما يمده بالقوة، ويجعله بمنأى عن التفكك السياسي، وذلك بواسطة هذه القوة الخاصة التي يستحيل ألا تؤثر على «معنوياته» بينما هي تعضده وتقف وراءه»، ويمكن القول إن حركة تبرز من نمط «القوزاق»، لكنها بدل أن تشكل وحدات متناثرة على امتداد التخوم راسمة الحدود الوطنية، كقوزاق القيصر، فهي تقوم على امتداد «تخوم» الفئة الاجتماعية.

إذن، لا ينحصر تأثير العنصر العسكري في حياة الدولة، وذلك في عدد من البلدان، في تأثير العنصر التقني ـ العسكري ووزنه، بل هو يمتد إلى تأثير ووزن الفئة الاجتماعية التي ينحدر منها (هذا العنصر). ولا سيما صفوف الضباط. لا غنى عن هذه الملاحظات لتحليل الطابع العميق للشكل السياسي المحدد الذي يطلق عليه عادة اسم القيصيرية أو البونابرتية، وذلك لتمييزه عن الأشكال الأخرى

التي يسيطر عليها العنصر التقني ـ العسكري، بما هو تقني ـ عسكري، بصور ربما كانت أكثر انكشافاً واستئثاراً.

تشكل إسبانيا واليونان حالتين أنموذجيتين، مع خطوط متباينة ومتماثلة، بالنسبة لإسبانيا، وينبغي أخذ بعض التفاصيل بعين الاعتبار: اتساع الأرض، وضعف كثافة السكان الزراعيين. فليس ثمة بورجوازية عديدة تقع ما بين النبيل، مالك اللاتفنديا[1]، والفلاح. مما أضعف من أهمية صف الضباط كقوة مستقلة (الضباط الذين يملكون بعض الأهمية، كعنصر نقيض، هم ضباط الأسلحة الراقية، المدفعية والهندسة، المتحدرون من بورجوازية المدن، والمعارضون للجنرالات، مع محاولة القيامة بسياسة خاصة). إذن، فالحكومات العسكرية في إسبانيا هي حكومات «كبار» الجنرالات. أما الجماهير الفلاحية، من مواطنين وجنود، فهي راضخة. وإذا ظهرت بوادر تفكك سياسي في الجيش، فالتفكك عامودي، وليس أفقياً، بسبب تنافس الكتل المسيطرة: فينقسم الجنود تبعاً لانقسام ضباطهم المتصارعين. والحكومة العسكرية محطة بين حكومتين دستوريتين إذ إن العنصر العسكري هو الاحتياط الدائم للنظام وللفريق المحافظ، إنه قوة سياسية تعمل في «العلن»، عندما يحدق الخطر بـ «الشرعية» ووضع اليونان مماثل، مع فوارق هي: توزع الأرض في مجموعة جزر، وانشغال قسم من السكان، وهو أكثر الأقسام حيوية ونشاطاً، بالعمل على شاطئ البحر. مما يطلق العنان للمؤامرات والدسائس العسكرية. والفلاح اليوناني سلبي كالفلاح الإسباني،

---

(١) الملكية الزراعية الشاسعة التي تستثمر كوحدة زراعية واحدة وتعتمد على عدد كبير من العمال الزراعيين المأجورين.

لكن اليوناني، في نظرة شاملة إلى السكان، أكثر حيوية ونشاطاً بالإضافة إلى كونه فلاحاً دائم البعد عن مركز حياته السياسية، مما يجعل تحليل الرضوخ العام مختلفاً كاختلاف حلّ المشكلة (يحتمل أن تكون الإعدامات التي وقعت في اليونان منذ سنوات[1]، وأودت بعدد من أعضاء حكومة كانت قد أسقطت، سورة غضب من هذا العنصر الحيوي والنشيط الذي شاء أن يعطي أمثولة دموية). وما ينبغي ملاحظته بدقة، هو أن الحكم العسكري، في اليونان كما في إسبانيا، لم يولد أيديولوجية سياسية واجتماعية دائمة، تتمتع بالشكل العضوي، كما يحدث، على العكس، في البلدان البونابرتية بالقوة، إذا جاز القول. لكن الشروط التاريخية العامة للنموذجين، متماثلة: توازن قوى المدينة المتصارعة، مما يحول دون اللعبة الديمقراطية «العادية»، أي البرلمانية. غير أن دور الريف في هذا التوازن مختلف. في البلاد التي لا يأتي فيها الريف حركة، يستعمل جنرالات الطبقة النبيلة الزراعية الجيش وسيلة سياسية للحفاظ على التوازن المتداعي، أي على سيطرة فئات الطبقات العليا. أما في بلدان أخرى، فالريف ليس ساكناً، لكن تحركه غير متسق مع تحرك المدن: على الجيش، والحالة هذه، أن يبقى محايداً وإلا تفكك أفقياً (والجيش يبقى محايداً إلى حد معين)، فتتحرك عندها الطبقة العسكرية البيروقراطية لتخنق، بوسائل عسكرية، الحركة في الريف (حيث خطرها مباشر). في هذا الصراع، تحقق الطبقة العسكرية

---

(١) إشارة إلى اضطرابات ١٩٢٠ في اليونان، وقد شهدت صراعاً بين أنصار الملك قسطنطين، الموالي لألمانيا، وفنيزيلوس الموالي لإنكلترا. على أثر اغتيال هذا الأخير، قام أنصاره بحملة اغتيالات مضادة.

البيروقراطية شيئاً من الوحدة السياسية والأيديولوجية، كما أنها تجد حلفاء في طبقات المدن المتوسطة، ويعضدها طلاب من أصل ريفي يعيشون في المدن، فتفرض أساليبها السياسية على طبقات المجتمع العليا. فتجبر هذه الأخيرة على القيام بعدد كبير من التنازلات، والسماح بتشريع يراعي مصلحة الطبقة المعنية. أي أنها تنجح في إدخال مصالحها، ولو إلى حد، في جهاز الدولة، وفي استبدال جزء من القيادات. وهي تستمر في حمل السلاح وسط تجريد عام من السلاح، ملوحة بخطر حرب أهلية بين قواها المسلحة وبين الجيش إذا ما حاولت الطبقة العليا أن تقاوم. لا يبنغي فهم هذه الملاحظات كصيغ جامدة، وإنما كمقاييس عملية للتفسير التاريخي والسياسي. في التحليل المحدد للوقائع، تتعين الأشكال التاريخية بخصائصها، وتكاد تكون «فريدة». فإن يوليوس قيصر يمثل حصيلة ظروف فعلية تختلف كل الاختلاف عما يمثله نابليون الأول (. . .).

في تحليل الدرجة الثالثة، أو نظام علاقات القوى في وضع محدد يستفاد من اللجوء إلى مفهوم يطلق عليه العلم العسكري اسم «الفرصة الستراتيجية» أو بصورة أدق درجة الإعداد الستراتيجي لمسرح الصراع، ومن عناصره الرئيسية نوعية القيادات والقوى الفاعلة التي يمكن أن يطلق عليها اسم قوى الخط الأمامي (بما فيها قوى الهجوم). تستطيع درجة الاستعداد الستراتيجي أن تجعل النصر في صف قوى «تبدو» (أي كمياً) ما دون قوى الخصم. فالاستعداد الستراتيجي يسعى لإلغاء فعل العوامل التي لا تدخل في الحساب ولا يمكن توقعها، أي ردود الفعل المباشرة على المفاجأة، والآتية في وقت معيّن، من القوى الراكدة والسلبية عادة. ومن بين عناصر تحضير فرصة استراتيجية مؤاتية، ينبغي إدراج تلك التي حللت في

الملاحظات حول وجود فئة عسكرية منظمة إلى جانب الفئة التقنية للجيش الوطني(. . .).

القيصرية

قيصر، نابليون الأول، نابليون الثالث، كرومويل، إلخ. ينبغي كتابة جدول بالأحداث التاريخية التي بلغت ذروتها في شخصية تاريخية كبيرة، شخصية «بطولية».

تمثل القيصرية وضعاً تتعادل فيه القوى المتعارضة بصورة مروعة، أي أنها تتعادل بصورة لا مخرج فيها من الصراع المستمر إلا بالفناء المتبادل. عندما تناضل القوة التقدمية (أ) ضد القوة الرجعية (ب)، قد لا تنتصر (أ) على (ب)، أو (ب) على (أ) بالضرورة، فلا تنتصر لا (أ) ولا (ب). وإنما تستنزف الواحدة الأخرى. فتتدخل القوة الثالثة (ج) من خارج، مخضعة ما تبقى من (أ) ومن (ب). . .

ولكن إذا كانت القيصرية تعبر دائماً عن حلّ «تحكيمي»، تتعهد به شخصية كبيرة، لوضع تاريخي سياسي يتصف بميزان قوى ينذر بكارثة، فإن دلالتها التاريخية متباينة. فثمة قيصرية تقدمية وقيصرية رجعية. ولا يتم تعيين الدلالة المحددة لأشكال القيصرية إلا بتحري تاريخها الخاص، وليس بواسطة قالب تفسيري عام. والقيصرية تقدمية عندما تساهم في انتصار القوة المتقدمة، ولو كان الثمن بعض التنازلات وبعض التشذيبات من النصر. وهي رجعية عندما تساهم في انتصار القوة المتأخرة، مع تنازلات وتشذيبات كذلك وإن كانت تحمل دلالة ووقعاً مختلفين (عن التنازلات والتشذيبات التقدمية). إن

قيصر ونابليون الأول مثلان عن القيصرية التقدمية، ونابليون الثالث وبسمارك مثلان عن القيصرية الرجعية.

ما ينبغي أن يعرف هو أي العنصرين غالب في جدول «الثورة والعودة إلى الواقع السابق». من البديهي أن الحركة التاريخية لا تعرف الرجوع إلى الوراء، وبالتالي ليس ثمة عودة كاملة إلى الوضع السابق. وعلى كل حال فالقيصرية صيغة سجالية، أيديولوجية، وليست ميزان تأويل تاريخي. فقد يكون الحل قيصرياً دونما حاجة إلى قيصر، أي بدون شخصية كبيرة «بطولية» ذات صبغة تمثيلية. وقد عرف النظام البرلماني بدوره نمطاً من حلول وسطية مشابهة (. . .)، وكل حكومة ائتلافية هي درجة أولى من القيصرية التي قد تمتد، وقد لا تمتد، حتى إلى أبعد الدرجات دلالة (بالطبع، يتراءى للظن السطحي أن حكومات الائتلاف هي «السد المنيع» في وجه القيصرية». في العالم الحديث، ومع سيطرة التحالفات الكبيرة ذات الطابع الاقتصادي ـ النقابي والسياسي الحزبي، يختلف هيكل الظاهرة القيصرية عما كان عليه حتى عهد نابليون الثالث. ففي الحقبة التي تنتهي عند نابليون الثالث، كانت القوى العسكرية «النظامية» أو قوى «الخطوط الأولى»، عنصراً حاسماً في حدوث القيصرية، يبرز في انقلابات محددة، في عمليات عسكرية إلخ. أما في العالم الحديث، فتجعل القوى النقابية والسياسية، بالإضافة إلى الوسائل المالية الهائلة التي تسيطر عليها جماعات ضيقة من المواطنين تجعل الأمور أكثر تعقيداً، مما يتيح رشوة موظفي الأحزاب والنقابات الاقتصادية، أو إرهابهم، دونما حاجة للجوء إلى عمل عسكري باهر من طراز (انتصارات) قيصر أو ١٨ برومير (. . .). فقد تغيرت التقنية السياسية الحديثة تغيراً شاملاً منذ ١٨٤٨، بعد اتساع البرلمانية ونظام

التعاون بين النقابة والحزب، ويعد تكوين بيروقراطيات ضخمة في خدمة الدولة أو الأفراد (السياسات ـ الفردية ـ الخاصة، بيروقراطيات الأحزاب والنقابات). وهناك التغيرات التي طرأت على الشرطة، بالمعنى الواسع، أي (عدا الشرطة التي تقوم في خدمة الدولة بقمع الإجرام) مجمل القوى التي ينظمها الأفراد والدولة لحماية سيطرة الطبقات الحاكمة، أكانت هذه السيطرة سياسية أم اقتصادية. بهذا المعنى ينبغي اعتبار بعض الأحزاب «السياسية» وبعض المنظمات الاقتصادية أو غير الاقتصادية، ينبغي اعتبارها كلها هيئات شرطة سياسية، تقوم بمهام التحري والوقاية. إن صورة القوتين (أ) و(ب) اللتين تتصارعان في سياق مشرف على كارثة، فلا تأمل إحدى القوتين انتزاع الغلبة في الصراع المشترك ليستقيم توازن عضوي (أو لاستعادة توازن عضوي)، مما يؤدي (أو قد يؤدي) إلى القيصرية ـ إن هذه الصورة هي محض افتراض نوعي[1]، أو بيان اجتماعي (يسهل استعماله في السياسة). ويمكن جعل الافتراض أكثر تعييناً، وأكثر قرباً من الواقع التاريخي المحدد: ينبغي، لذلك، تحديد بعض العناصر الأساسية.

عند الكلام على (أ) و(ب)، قيل فقط عنهما أنهما قوتان: الأولى نوعياً تقدمية، بينما الأخرى نوعياً رجعية. ويمكن تعيين نمط القوى التقدمية والرجعية المعنية، وبالتالي الحصول على صورة تقريبية أدق. في وضعي قيصر ونابليون الأول يمكن القول إن (أ) و(ب)، رغم تمايزهما وتناقضهما لم تكونا على حال تستبعد

---

(١) أي أنها ترسم الخطوط العامة، والواجهة، دون تقدير كمي للقوى (المترجم).

الاندماج «مطلقاً»، بتمثل يعقب عملية عضوية[1]. وهذا ما حدث بالفعل إلى حد ما على الأقل (حد يتفق مع الأهداف التاريخية السياسية المقصودة، إذ تمّ التخلي عن الصراع العضوي الأساسي فتم تجاوز الكارثة). هذا مثل عن عنصر يسمح بالاقتراب (من الواقع التاريخي المحدد). وهناك عنصراً آخر: قد تحدث مرحلة الكارثة عقب ثغرة سياسية «عابرة» في القوة المسيطرة التقليدية، وليس بسبب ثغرة عضوية يستحيل تجاوزها. هذا ما حدث مع نابليون الثالث. فقد انقسمت القوة المسيطرة في فرنسا بين ١٨١٥ و١٨٤٨ إلى أربع شيع سياسية: الشرعيون، والأورليانيون، والبونابرتيون، واليعقوبيون ـ الجمهوريون. وقد مكنت صراعات الشيع الداخلية القوة النقيضة (ب) ـ التقدمية ـ من التقدم بصورة «مبكرة»، غير أن النظام الاجتماعي الموجود لم يكن قد استنفد إمكانات تطوره، كما برهنت الأحداث اللاحقة بجلاء. وقد مثل نابليون الثالث (على طريقته الخاصة وبحجمه المتواضع) هذه الإمكانات الكامنة: فكان لقيصريته مسحة خاصة. أما قيصرية قيصر ونابليون الأول فقد كانت، إذا جاز القول، ذات صبغة كمية ـ كيفية، إذ مثلت مرحلة الانتقال التاريخية من نمط دولة معين، إلى نمط مغاير، وهو انتقال كانت فيه التجديدات من العدد والأهمية بحيث توازي ثورة حقيقية. بينما لم تكن قيصرية نابليون الثالث سوى كمية محض، وفي دائرة ضيقة. لم يكن ثمة انتقال من نمط دولة إلى آخر، بل «تطور» نمط بعينه في سياق متصل.

---

(١) العملية العضوية هي التي يتم خلالها التطابق بين الطبقة الاجتماعية وتعبيرها السياسي، والتوحيد السياسي هو من نتائج هذه العملية (المترجم).

تختلف الظواهر القيصرية، في العالم الحديث، عما كانت عليه، في ما سبق، كل الاختلاف. وتستوي في ذلك الظواهر التقليدية من طراز قيصر ـ نابليون الأول، وتلك التي من طراز نابليون الثالث، على قرابة مع هذه الأخيرة ـ ففي العالم الحديث لا يبرز التوازن المنذر بالكارثة بين قوى قد تندمج وتتوحد، في نهاية المطاف، وإن بعد مسار قاس ودام. وإنما يبرز بين قوى لا دواء، تاريخياً، لتناقضها. ومما يزيد الأمر حدة أن هذا التناقض يشتد مع حدوث الأنظمة القيصرية. لكن القيصرية تملك، حتى في العالم الحديث، بعض الهامش الذي قد يتسع وقد يضيق، تبعاً للبلد ولوزنه النسبي في المجال العالمي. وذلك لأن لكل نظام اجتماعي «دوماً»، إمكانات هامشية للتطور في المستقبل، ولدوام تنظيمه، كما أن النظام هذا يستطيع الاستفادة من الضعف النسبي للقوة التقدمية النقيضة، أي من الضعف الناتج عن طبيعتها ونمط وجودها الذي ينبغي (منعها من تجاوزه). لذلك قيل إن القيصرية المعاصرة بوليسية أكثر مما هي عسكرية.

من الخطأ المنهجي (صورة من صور الآلية الاجتماعية) اعتبار الظاهرة التاريخية الجديدة نتيجة للتوازن بين القوى الرئيسية، أكانت ظاهرة القيصرية تقدمية أم رجعية، أم ذات صفة متوسطة عابرة. بل ينبغي رؤية العلاقات التي تربط بين الفئات الرئيسية (من مختلف الأنواع، الاجتماعية ـ الاقتصادية والتقنية ـ الاقتصادية) من الطبقات الأساسية، والقوى المساعدة التي تقودها القوة المهيمنة أو هي خاضعة لها. لذلك يتعذر فهم انقلاب، كانون الأول[1] إذا لم يدرس دور الكتل المسلحة والفلاحين الفرنسيين.

---

(١) ١٨٥٢ ـ نابليون الثالث.

ثمة حدث تاريخي هام، من وجهة النظر هذه، في فرنسا، هو قضية دريفوس[1]. وتنخرط هذه القضية في سلسلة الملاحظات السابقة لا لأنها أدت إلى «القيصرية»، ولكن، بالضبط، للسبب المعاكس: أي لأنها حالت دون قيصرية كانت في طور الإعداد، وذات صفة بالغة، الرجعية. ودلالة قضية دريفوس تكمن في أن العناصر التي أجهضت قيصرية الجناح الأكثر رجعية، تنتمي إلى التكتل الاجتماعي نفسه المسيطر الذي ينتمي إليه الجناح الرجعي. وهي (أي العناصر التقدمية) لم تعتمد على الفلاحين والريف، بل على العناصر الثانوية في المدينة، تقودها الإصلاحية الاشتراكية (مع الاعتماد على أكثر العناصر الفلاحية تقدماً). هناك حركات تاريخية ـ سياسية أخرى، في العالم الحديث، من طراز الحركة التي أثارتها قضية دريفوس، وهي وإن لم تكن، بالتأكيد، ثورة، فإنها لم تكن كذلك مجرد ردة فعل. فهي تفتت، حتى داخل المعسكر المسيطر، تحجر الدولة الخانق، وتدخل، في حياة الدولة والنشاطات الاجتماعية، عناصر بشرية جديدة وأكثر عدداً من سابقتها. وقد يكون مضمون هذه الحركات «تقدمياً» إلى حد ما، بقدر ما يشير إلى أن المجتمع القديم كان يضمر قوى فاعلة لم يحسن القادة القدماء استغلالها. هذه «القوى الهامشية» ليست تقدمية، على وجه الدقة، إذ إنها لا تستطيع «طبع عصر كامل بطابعها». وليست قوتها العميقة الخاصة هي ما يجعلها فعالة تاريخياً، ولكن الضعف البنائي للقوة

---

(١) كان دريفوس ضابطاً في الجيش الفرنسي، أحاله رؤساؤه إلى المحاكمة وحكم عليه في دعوة أولى متسرعة لعب فيها العنصر الديني دوراً أساسياً. فقد كان دريفوس يهودياً. وتحولت المحاكمة إلى قضية عندما وقف رأي عام واسع في وجه تسلط الضباط على الحياة السياسية (المترجم).

النقيضة. فهي بذلك، وثيقة الصلة بوضع محدد تتوازن فيه القوتان المتصارعتان، والعاجزتان عن التعبير، في مجالهما الخاص، عن إرادة بناء متميّزة.

الصراع السياسي والمعركة الحربية

في المعركة الحربية، بعد بلوغ الهدف الستراتيجي الذي هو تحطيم جيش العدو واحتلال الأرض، يحل السلم. ويلاحظ أنه يكفي، لإنهاء الحرب، أن يكون بلوغ الهدف الستراتيجي محتملاً: أي أن لا يرقى شك لاستحالة أن يحارب أحد الجيشين، وأن لا يرقى شك «القدرة» الجيش المنتصر على احتلال أرض العدو. أما الصراع السياسي فهو أكثر تعقيداً، وقد تصح مقارنته بالحروب الاستعمارية وبحروب الاستيلاء التي يحتل فيها الجيش المنتصر، بصورة دائمة، جزءاً من الأرض التي استولى عليها، أو هو ينوي احتلاله. إذ ذاك يتشتت الجيش المنكسر والأعزل، ولكن الصراع يستمر على الصعيد السياسي وعلى صعيد «الاستعداد» الحربي.

وقد عرف الصراع السياسي في الهند ضد الإنكليز (. . .) حرباً مثلثة الوجوه: حرب حركة، وحرب مواقع، وحرب مستترة، ومقاومة غاندي السلبية هي حرب مواقع تتحول أحياناً إلى حرب حركة، كما تتحول أحياناً أخرى إلى حرب مستترة. فالمقاطعة هي حرب مواقع، والإضرابات حرب حركة، وتخزين الأسلحة السري وإعداد بعض العناصر للقتال الهجومي، حرب مستترة. إنها صورة من صور حرب المغاوير، وإن كانت معتدلة. فلو أيقن الإنكليز بأن حركة جماهيرية

مهيأة للانتفاض، هي في طور الإعداد، وإنها تهدف للقضاء على تفوقهم الستراتيجي[1] بواسطة الخنق الجماهيري، أي بقسرهم على تفتيت قواهم في ساحة حرب عامة، لو أيقن الإنكليز ذلك لكان عليهم أن يستثيروا الخروج المبكر للقوى الهندية المقاتلة، لتعيينها وسحق الحركة كلها. كذلك فإن من مصلحة فرنسا أن يدفع اليمين القومي الألماني لمحاولة انقلاب مغاير يجبر التنظيم العسكري السري على أن يكشف عن وجهه قبل الأوان. مما يفسح المجال لتدخل مناسب، من وجهة النظر الفرنسية. إذن، في أشكال الصراع المزدوجة، التي يكون فيها الطابع العسكري رئيسياً، بينما يغلب الطابع السياسي (ولكل صراع سياسي أس عسكري)، يتطلب استعمال «المغاوير» تطويراً تكتيكياً مستقلاً، تستطيع تجربة الحرب أن تحفزه، لا أن تكون أنموذجاً له.

ينبغي إفراد بحث مستقل لموضوع العصابات البلقانية. فهي مرتبطة بالشروط المتميزة للبيئة الطبيعية، والجغرافية المحلية، كما أنها مرتبطة بتكوين الطبقات الريفية وبفعالية الحكومات. ولا يختلف عما سبق، أمر العصابات الإيرلندية. بشكلها التنظيمي، وأسلوبها الحربي المرتبطين بالبنية الاجتماعية الإيرلندية. ولكن ينبغي التمييز بين أساليب قتال العصابات البلقانية والإيرلندية وغيرها من نوع حرب الأنصار، وبين قضية المغاوير، رغم وجوه الصلة بينها. تختص بهذه الأساليب أقليات ضعيفة، لكنها مستميتة، تجابه أكثريات قوية التنظيم، بينما تفترض حرب المغاوير احتياطاً ضخماً، مجمداً

---

(١) القائم على إمكان المناورة بخطوط داخلية، وتركيز قواهم على أكثر نقاط «التبعثر» خطراً (غرامشي).

لأسباب عدة، ومحتفظاً بالقوة (لا بالفعل) بفعاليته. هذا الاحتياط يدعم المغاوير، ويغنيهم بإمدادات فردية.

قد تدفع العلاقات التي قامت في ١٩١٧ ـ ١٩١٨ بين تشكيلات المغاوير وبين الجيش بمجمله، كما دفعت بالفعل، الساسة إلى رسم خطط عسكرية خاطئة، إذ ينسى أن المغاوير ليسوا أولاً، سوى فرق تكتيكية تفترض، ولا شك، جيشاً معطل الفعالية، لكنه ليس مشلولاً. وإذا كان الانضباط والروح العسكرية قد تلاشيا إلى درجة تدفع إلى اللجوء لتنظيم تكتيكي جديد، فإنهما لم ينعدما، بل ما زالا ساريين إلى حد يماثله مستوى التنظيم الجديد، وإلا لكانت العاقبة، الهزيمة والنكوص الأكيد، ثانياً: لا ينبغي اعتبار المغاوير من علائم روح القتال العامة في مجموع الجيش، فهم على النقيض من ذلك، من علائم سلبية المجموع وانخفاض الروح المعنوية في صفوفه. هذا، ومن المسلم به أن المقارنة بين الفن العسكري والسياسة ليست سوى منشط للذهن، وهي تتم بعناصر بالغة التجريد: ففي الميليشيا السياسية تفتقد العقوبة الجزائية الصارمة لكل من يرتكب هفوة، أو لا ينصاع بدقة، كما أنه ليس ثمة محكمة عرفية، هذا عدا أن تنظيم القوى السياسية لا يقارن بتنظيم القوى العسكرية، ولو على سبيل التقريب.

في الصراع السياسي ثمة أشكال أخرى تُضاف إلى حرب الحركة، وحرب الحصار أو المواقع. وحرب «المغاوير» الفعلية، أي الحديثة، جزء لا يتجزأ من حرب المواقع، كما بان من حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨. وحتى حرب الحركة وحرب الحصار، في الفترات السابقة، كان لها «مغاويرها»: الخيالة الخفيفة، الخيالة الثقيلة، وفرق النخبة... وكانت للفرق السريعة وظيفة «المغاوير»، كما أن بذور

حرب «المغاوير» الحديثة كانت كامنة في فن تنظيم الدوريات. وهي كانت كامنة في حرب الحصار أكثر منها في حرب الحركة: مدة دوريات أطول، ولا سيما فن تنظيم حملات مفاجئة، وهجمات غير متوقعة بعناصر منتخبة.

وهناك عنصر آخر لا ينبغي نسيانه: في الصراع السياسي يجب ألا تقلد أساليب صراع الطبقات المسيطرة تقليداً أعمى، وإلا سقط الصراع في كمائن بسيطة. وغالباً ما تبرز هذه الظاهرة في الصراعات الراهنة. فالدولة، إذ يتضعضع تنظيمها، تشبه جيشاً فقد كل عزيمته، فيأتي دور تنظيم «المغاوير» أي المنظمات المسلحة الخاصة، ليؤدي مهمتين: استعمال اللاشرعية، بينما تبدو الدولة محافظة على الشرعية وسيلة لإعادة تنظيم الدولة نفسها. ومن الحماقة الصارخة أن نحسب أن بالإمكان مواجهة العمل اللاشرعي الخاص بعمل مماثل، أي محاربة «المغاوير» بـ «المغاوير». مما يعني الحسبان أن الدولة ستبقى إلى الأبد مكتوفة اليدين. وهذا ما لا يحدث إطلاقاً، عدا الشروط الأخرى المختلفة (التي تميّز العمل اللاشرعي في الحالتين). إن الصفة الطبقية تؤدي إلى اختلاف أساسي: فالطبقة التي عليها أن تعمل يومياً ساعات ثابتة، لا يمكنها أن تشكل تنظيمات هجوم دائمة ومتخصصة، على غرار طبقة ذات إمكانات مالية ضخمة، وغير مرتبطة بعمل ثابت، عن طريق كل فرد من أفرادها.

في أية ساعة من ساعات الليل والنهار، بوسع هذه التنظيمات، التي تحولت إلى تنظيمات محترفة، أن توجه ضربات حاسمة ومفاجئة. إذن، ليس لتكتيك «المغاوير» الأهمية عينها لدى كل الطبقات. بعض الطبقات بحاجة لحرب الحركة والمناورة، لأنها حربها التي تتيح لها، في الصراع السياسي، توقع استعمال مفيد،

وربما ضروري، لتكتيك من طراز «المغاوير». ولكن على المرء أن يكون ساذجاً لينشده من الأنموذج العسكري: ينبغي، هنا أيضاً، أن تقدم السياسة على الجانب العسكري، والسياسة وحدها تهب إمكان المناورة والحركة.

ينتهي كل ما قيل عن ظاهرة «المغاوير» العسكرية، إلى التمييز وبين الوظيفة التقنية لسلاح خاص مرتبط بحرب المواقع الحديثة، وبين وظيفته السياسية ـ العسكرية. فلقد كانت حرب المغاوير، في وظيفتها العسكرية، ظاهرة اشتركت فيها كل جيوش الحرب العالمية، أما في وظيفتها السياسية ـ العسكرية، فقد استعملت في بلدان منهكة، وغير متجانسة سياسياً، كان يعبر عنها بالتالي، جيش وطني مهيض الجناح، وأركان عامة تجمع التحجر إلى البيروقراطية.

بصدد أوجه القرب بين مفاهيم حرب الحركة وحرب المواقع، في الفن العسكري، وبين المفاهيم المقابلة في الفن السياسي، يجب التذكير بكتيب روزا لوكسمبورغ[1]...

في هذا الكتيب ينظر إلى تجارب ١٩٠٥ التاريخية بشيء من التسرع والسطحية، إذ تهمل روزا العناصر «الإرادية» والتنظيمية التي كانت أكثر انتشاراً وفعالية مما يبدو لها، إذ إنها ضحية مسبقة «اقتصادية» وعفوية. غير أن هذا الكتاب (وغيره من كتب المؤلفة) وثيقة بالغة الدلالة على تنظير حرب الحركة في تطبيقها على الفن

---

(١) الإضراب الجماهيري والحزب والنقابات: «إن الإضراب الجماهيري كما أبرزته الثورة الروسية (١٩٠٥) ليس أداة بارعة اكتشفت لإضفاء القوة على الصراع البروليتاري، إنه نمط الحركة الجماهيرية البروليتارية الشكل الذي يبرز فيه صراع الثورة البروليتاري». (الاستشهاد من غرامشي).

السياسي. يعتبر العنصر الاقتصادي المباشر (الأزمات، إلخ.) مدفعية ثقيلة تشق، كما في الحرب، منفذاً إلى صفوف دفاع العدو، كافياً لإتاحة انبثاق الفرق وحيازة نصر نهائي (استراتيجي)، أو على الأقل لحيازة نصر هام في وجهة الخط الستراتيجي. طبعاً، يعتبر العلم التاريخي[1] فعالية العنصر الاقتصادي المباشر أكثر تعقيداً بكثير من فعالية المدفعية الثقيلة في حرب الحركة، إذ إن لهذا العنصر فعلاً مثلثاً: ١ ـ شق منفذ إلى دفاع العدو بعد زرع البلبلة في صفوف العدو نفسها، وتحطيم ثقته بنفسه، وبقواه، وبمستقبله، ٢ ـ إتاحة الفرصة لتنظيم القواعد بسرعة صاعقة، وإنشاء الإطارات، أو على الأقل وضع الإطارات الجاهزة (التي تمّ إعدادها خلال العملية التاريخية العامة) بسرعة صاعقة في محلها من تأطير القواعد المبعثرة ٣ ـ تكوين أيديولوجية، بسرعة صاعقة، منصبة على تحديد الهدف المقصود. كان ذلك شكلاً من أشكال الحتمية الاقتصادية الصارمة، بالإضافة إلى حيثية تجعل الخطأ أفدح، وهي أن النتائج كانت متوقعة بسرعة، في الزمان والمكان. أي أن الأمر كان صوفية تاريخية فعلية، انتظاراً لنوع من الومضة الغامضة.

إن ملاحظة اللواء كراسنوف (في روايته)[2] غبية: في ظنه أن الحلفاء (الذين لم يكونوا يرغبون بانتصار روسيا القيصرية حتى لا تحل المسألة الشرقية نهائياً لصالح القيصرية) فرضوا على هيئة الأركان الروسية حرب الخنادق (وهي حرب غير معقولة لاتساع الجبهة العريض، من البلطيق إلى البحر الأسود، ومناطق المستنقعات

(١) الماركسية (المترجم).

(٢) من النسر ذي الرأسين إلى العلم الأحمر ـ برلين ـ دياكو في ١٩٢١.

والغابات فيها) بينما كان الإمكان الوحيد المعقول هو حرب الحركة. والواقع هو أن الجيش الروسي حاول حرب الحركة والاختراق لا سيما في القطاع النمساوي (وفي بروسيا الشرقية) وأحرز انتصارات باهرة رغم أنها عارضة. والحق أنه لا يمكن اختيار شكل الحرب الموافقة إلا بتوفر تفوق ساحق على العدو. والكل يعرف الخسائر البشرية التي كلفها عناد هيئات الأركان، وإصرارها على تجاهل أن حرب المواقع حرب «يفرضها» الميزان العام للقوى المحاربة. ولا تقوم حرب المواقع على الخنادق فحسب، وإنما تقوم على كل تنظيم القطاع الموجود خلف الجيش المرابط، وصناعته. ومما يفرض الحرب هو ضرب المدفعية السريع، وطلق البنادق الأوتوماتيكية والعادية، وتمركز القوى في نقطة واحدة، ويضاف إلى ذلك كله توفر التموين، مما يتيح استبدال السلاح المفقود، أثر اختراق أو تراجع، بسرعة. وثمة عنصر آخر هو عدد البشر الكبير الذين يشكلون القوى المنتشرة ذات المقدرة المتفاوتة، والتي لا يسعها الحركة إلا جماعات جماعات (. . .) إن الخبراء العسكريين، بعد أن كانوا يتمسكون بحرب الحركة وأمسوا يتمسكون بحرب المواقع، لا يقولون بحذف حرب الحركة من العلم العسكري، ولكنهم يذهبون إلى أن في الحروب بين أكثر الدول تقدماً، صناعياً وحضارة، ينبغي قصر دور هذا النمط على مهمة تكتيكية لااستراتيجية، أي ينبغي أن ينظر إليه كما كان ينظر إلى حرب الحصار في علاقتها بحرب الحركة.

يجب القيام بعملية القصر نفسها، في الفن والعلم السياسيين، على الأقل بما يرجع إلى أكثر الدول تقدماً، حيث أضحى «المجتمع

المدني»[1] بنية بالغة التعقيد تقوى على مقاومة «اجتياح» العنصر الاقتصادي المباشر (أزمات، إلخ.) إن بنى المجتمع المدني الفوقية هي خنادق الحرب المعاصرة. وكما أن هجوماً قاسياً للمدفعية، في الحرب الأخيرة، كان يترك انطباعاً بتحطيم جهاز الدفاع المعادي كله (بينما هو لم يحطم فعلاً إلا القشرة العليا، وبالتالي إذ يحين وقت الهجوم والتقدم، كان يواجه المهاجمين خط دفاعي فعال)، كذلك الأمر في السياسة خلال الأزمات الاقتصادية الكبيرة. ولا يظن أن وقوع الأزمة يعجل في تنظيم فرق الهجوم بسرعة صاعقة، زمناً ومكاناً، بله تشربها روحاً قتالية عالية. وفي الطرف المقابل، لا تنعدم الروح المعنوية لدى الذين يتلقون الهجوم. فهم لا يتركون مواقع دفاعهم، بل إنهم يتابعون القتال بين الحطام، محتفظين بثقتهم بقواهم وبمستقبلهم. هذا لا يعني أن الأمور تبقى على ما كانت عليه. لكن الأكيد أن المرء لا يجد كل عناصر السرعة، والوتيرة المتسارعة، والمسيرة المتقدمة النهائية التي يتوقعها استراتيجيو «الكردونية» السياسية[2].

ونجد آخر حدث من هذا الطراز، في التاريخ السياسي، بين عناصر ١٩١٧. فقد أدّت هذه الأخيرة إلى انعطاف كبير في تاريخ الفن والعلم السياسيين: إذن ينبغي القيام بدراسة «عميقة» لعناصر المجتمع المدني التي تقوم عليها نظم الدفاع في حرب المواقع. والحديث عن «العمق» مقصود، لأن هذه العناصر درست. غير أن

---

(١) أي تنظيم المجتمع من حيث هو مجموعة مؤسسات، عامة وخاصة، مترابطة تبعاً لسيطرة فئات معينة (المترجم).

(٢) نسبة للواء لوجي كردونا ـ أي بيروقراطية القادة الذين يعزفون عن جهد إقناع القواعد بقصد الحصول على حماستها وتبنيها الطوعي للموقف (المترجم).

هذه الدراسة تمت بسطحية تافهة، كما يدرس بعض مؤرخي اللباس بعض غرائب الزي النسائي. أو أنها تمت من زاوية «عقلانية»، أي مع اقتناع بأن بعض الظواهر تلغى إذا فسرت بصورة «واقعية» كما لو كانت خرافات شعبية (لا تلغى، هي الأخرى، بمجرد تفسيرها).

ينبغي أن تتفحص ما إذا كانت نظرية تروتسكي الشهيرة حول «دوام» الحركة، انعكاساً سياسياً لحرب الحركة (التذكير بملاحظة لواء القوزاق، كرسنوف) وبالتالي انعكاساً للشروط العامة ـ الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ـ لبلد ما زالت أطر الحياة القومية فيه بدائية ومفككة، لا تقوى على التحول إلى «خندق وقلعة». والحالة هذه، يجوز القول أن تروتسكي الذي يبدو «غربياً» هو، على العكس، كوسموبوليتي، أي سطحي الصفة القومية والصفة الغربية أو الأوروبية. أما لينين فهو، على النقيض، عميق الصفة القومية والصفة الأوروبية.

يذكر تروتسكي، في ذكرياته، ما قيل له من أن نظريته أثبتت صحتها بعد.. خمسة عشر عاماً (...). الحق أن نظريته لم تثبت صحتها لا قبل خمسة عشر عاماً، ولا بعد. فقد وقع له ما وقع للعنيدين. حزر على العموم، أي صح توقعه العملي العام، كما يصح ما يتوقع لطفلة في الرابعة من العمر أنها ستغدو أماً. وإذ تغدو أماً فعلاً، يقال: «لقد تنبأت بذلك»، وينسى أنه عندما كانت الطفلة في الرابعة، كان يراد اغتصابها بحجة أنها لا بد أن تصبح أماً. يبدو لي أن لينين أدرك ضرورة التحول عن حرب الحركة التي طبقت بنجاح في روسيا عام ١٩١٧، إلى حرب المواقع، الحرب الوحيدة الممكنة في الغرب، حيث تستطيع الجيوش بسرعة، كما لاحظ كرسنوف، تكديس كميات هائلة من الذخيرة، كما أن الأطر الاجتماعية ما زالت

تستطيع التحول إلى خنادق منيعة. يبدو لي أن هذا هو معنى صيغة «الجبهة الواحدة»، صيغة تقابل تحالف جبهة وحيدة، بقيادة واحدة معقودة لـ «فوش»[(١)].

لكن لم يتسنَّ للينين تعميق صيغته (حتى لو اعتبرنا أنه لم يكن في وسعه تعميقها إلا نظرياً)، إذ كانت المهمة الأساسية، في الاطار القومي، تفرض التعرف على الأرض وتحديد عناصر الخندق والقلعة المتمثلة في فئات المجتمع المدني إلخ. ولما كانت الدولة في الشرق هي الكل، فإن المجتمع المدني بدائي وهلامي. كان في الغرب بين الدولة والمجتمع المدني علاقة محددة، فتنكشف في دولة مزعزعة ركائز مجتمع مدني صلب. ولم تكن الدولة سوى خندق متقدم، تحتمي خلفه سلسلة متماسكة من القلاع والمجنات. ولا شك أن الأمر متفاوت من دولة لدولة، وهذا بالضبط ما كان يستدعي التنبه للسمة القومية.

يمكن مقارنة نظرية تروتسكي بنظرية بعض النقابيين الفرنسيين في الإضراب العام، وبنظرية روزا في الكتيب (المذكور). ولا شك أن كتيب روزا ونظرياتها تركت أثراً في النقابيين الفرنسيين، كما تشير بعض مقالات روسمر[(٢)] حول ألمانيا في مجلة «الحياة العمالية». كما أنها (نظرية تروتسكي) تابعة جزئياً لنظرية العفوية.

---

(١) المارشال الفرنسي الذي رئس الأركان العامة لجيوش الحلفاء، خلال الحرب العالمية الأولى (المترجم).

(٢) الفرد روسو ـ نقابي، أحد قادة معارضي الحرب في فرنسا، وأحد أبرز قادة الجناح «البلشفي» في الحزب الاشتراكي الفرنسي، وهو الجناح الذي أسس الحزب الشيوعي إثر مؤتمر «تور» عام ١٩٢٠ تروتسكيّ النزعة (المترجم).

مفهوم الثورة السلبية

ينبغي استنتاج مفهوم «الثورة السلبية» من مبدأين أساسيين في علم السياسة: أولهما أنه ما من نظام اجتماعي ينقرض ما دامت القوى الإنتاجية التي نمت فيه تجد متسعاً لحركة صاعدة لاحقة، وثانيهما، أن المجتمع لا يطرح مهام لم تنضج شروط تحقيقها الضرورية بعد، إلخ.. من البديهي أنه يجب البدء بتوسيع هذين المبدأين، نقدياً، إلى حدود مداهما، ونزع ما علق بهما من الآلية والجبرية. كما يجب ردهما إلى وصف الأدوار الثلاثة الأساسية التي تتيح تعريف «وضع» ما أو توازن قوى، وإعطاء الدور الثاني، أي توازن القوى السياسية، قيمته القصوى، كما تتيح تعريف الدور الثالث، أي التوازن السياسي ـ العسكري.

يلاحظ أن بيزاكانه[1] في «محاولاته» يولي الدور الثالث عنايته فهو يدرك، بخلاف ماتزيني، أهمية وجود جيش نمسوي محارب في إيطاليا، يقف على أهبة الاستعداد للتدخل في أية بقعة من شبه الجزيرة (الإيطالية). ويستند لقوة امبراطورية هابسبورغ العسكرية، أي لرحم مستعد على الدوام لتوليد جيوش إمداد جديدة. العنصر التاريخي الآخر الذي ينبغي التذكير به هو نمو المسيحية داخل الأمبراطورية الرومانية، ونمو ظاهرة «الغاندية» الحالية في الهند، ونظرية تولستوي في لا مقاومة العنف. وهي كلها تشبه كثيراً المرحلة الأولى من المسيحية (قبل قرار ميلانو)[2]. فالغاندية والتولستوية

---

(١) مفكر الحركة الماتزينية.

(٢) قرار قسطنطين الذي جعل من المسيحية دين الامبراطورية الرومانية، عام ٣١٣ (المترجم).

تنظيران ساذجان، مع مسحة دينية، لا «ثورة سلبية». ينبغي كذلك التذكير ببعض الحركات التي أطلق عليها نعت «التصوفية»، وردود الفعل التي أثارتها تبعاً للعصور ولأنماط الأوضاع المحددة (لا سيما الدور الثالث). منطلق الدراسة هو تحليل فينشنزو كووكو[١].

هل يمكن مقارنة مفهوم «الثورة السلبية»، بالمعنى الذي يطلقه فنشنزو كووكو على المرحلة الأولى من «الريزرجمنتو»[٢] الإيطالي، بمفهوم حرب الحركة؟ (. . .). أي هل ثمة مطابقة تامة بين حرب المواقع والثورة السلبية؟ أو على الأقل، هل ثمة مرحلة تاريخية، كاملة ينبغي فيها مساواة المفهومين، الواحد بالآخر، حتى تعود حرب المواقع فتنقلب حرب حركة؟ (. . .).

هاك مشكلة: في الصراع بين كافور وماتزيني، يمثل كافور الثورة السلبية ـ حرب المواقع، ويمثل ماتزيني المبادرة الشعبية ـ حرب الحركة أليس الاثنان ضروريين، وذلك بالنسبة نفسها بالضبط؟ ولكن ينبغي أن ندرك أنه بينما كان كافور واعياً مهمته (إلى حد ما)، بفهمه دور ماتزيني، كان يبدو أن ماتزيني لم يكن مدركاً دوره، ولا دور كافور. لو كان لماتزيني هذا الإدراك، أي لو كان سياسياً واقعياً، وليس نبياً ملهماً (أي لو لم يكن ماتزيني) لكان التوازن الناتج عن لقاء العملين مختلفاً، أي لصالح الماتزينية، ولكانت الدولة الإيطالية أرسيت على قواعد أقل تخلفاً، وأكثر عصرية، ولما كانت تبرز في كل حادث تاريخي ظواهر مماثلة تقريباً (. . .). ويجوز أن نطبق على

---

(١) يعرف من كووكو «الثورة السلبية» بالثورة التي تأتي بها الجيوش الأجنبية، كجيوش بونابرت.

(٢) حركة توحيد إيطاليا في أواسط القرن التاسع عشر (المترجم).

مفهوم الثورة السلبية تأويل تحولات الخلية التي تغيّر، تدريجياً «تركيب القوى السابق» لتصبح (التحولات) قاعدة تحولات لاحقة. وقد رأينا انتقال عناصر جديدة إلى حضن الكافورية، خلال فترة الريزرجمنتو الإيطالي (بعد ١٨٤٨) وتخليها عن حزب العمل[١]، مما عدل في تكوين القوى المعتدلة (الكافورية) وأضعف الحركة الماتزينية (تجد تأرجحات غاريبالدي مكانها في هذا السياق إلخ). ويقع هذا العنصر في المرحلة الأولى من الظاهرة التي أطلق عليها في ما بعد اسم «التحولية»، والتي لم تبرز أهميتها الحقيقية كشكل تطور تاريخي.

ينبغي التوكيد، في تطوير هذا المفهوم، على أنه بينما كان كافور مدركاً دوره، بقدر ما كان يعي دور ماتزيني وعياً نقدياً، أدى إدراك هذا الأخير، الضعيف أو المعدم، لدور كافور إلى وعي ضعيف لدوره هو. ومظهر ذلك تردده، ومبادراته المرتجلة التي كانت تخدم سياسة البيامون (كافور). وهذا مثل على قضية أسلوب فهم الجدل، وهي قضية نظرية طرحها «بؤس الفلسفة»[٢]: على كل عضو في التناقض الجدلي أن يكون كل ذاته، وأن يرمي في المعركة بكل «قواه» السياسية والمعنوية تلك هي الوسيلة الوحيدة للتجاوز الحقيقي ـ هذا ما لم يدركه برودون كما لم يدركه ماتزيني. وقد يقال أن منظري الثورة السلبية غفلوا هم أيضاً عن هذا المبدأ (. . .). لكن الأمر، في الحالة الأخيرة، مختلف: كانت «غفلة» المنظرين المعنيين

---

(١) الحزب الماتزيني.

(٢) كتاب كارل ماركس في الرد على برودون (المترجم).

النظرية تعبيراً عملياً عن الحاجات التي دفعت «الموضوعة»[1] إلى إفراز إمكاناتها كلها إلى حد النجاح في ضم جزء من النقيض نفسه، كي لا يتخطاها التناقض الجدلي، في نهاية المطاف. والحقيقة هي أن الموضوعة وحدها تفرز كل إمكاناتها النضالية حتى تبتلع مدعي تمثيل النقيض: وهذا هو، على وجه الدقة، ما تعنيه الثورة السلبية أو الثورة ـ العودة (عودة الوضع الثوري بعد الثورة المضادة). يجب التوقف، هنا عند مسألة الانتقال من النضال السياسي، على غرار «حرب الحركة»، إلى غرار «حرب المواقع». وقد تم ذلك في أوروبا بعد ١٨٤٨، وهذا ما لم يدركه ماتزيني، ولا الماتزينيون، بينما فهمه آخرون معكوساً: هذا ما حصل بعد ١٨٧١[2] إلخ... كان فهم المسألة مستعصياً، آنذاك، على رجال من طراز ماتزيني، إذ إن الحروب لم تكن بعد قد ولدت نمط حرب الحركة، بينما كانت المذاهب العسكرية تتجه وجهة هذا النمط (...).

ينبغي مراجعة بيزاكانه، إذ إنه وحده حاول إعطاء حزب العمل مضموناً مادياً، لا شكلياً فحسب، أي حاول أن يجعل منه النقيض الذي يتجاوز المواقف التقليدية. ولا يقولن قائل إن الحصول على تلك النتائج التاريخية كان يفترض انتفاضة شعبية مسلحة، كما كان هاجس ماتزيني، وهو هاجس مبشر ديني لا هاجس سياسي واقعي. لكن الانتفاضة الشعبية التي كانت مستحيلة، بالصورة المركزة والمتزامنة للانتفاضة، لم تتم بالصورة «المنتشرة» والشبكية التي

(١) إشارة إلى مراحل الحركة الجدلية العامة في صورتها المبسطة: الموضوعة (أو القضية)، النقيض، التركيب (المترجم).

(٢) عامية باريس.

يتخذها الضغط غير المباشر وقد كان هذا المنحى الآخير ممكناً، كما كان يشكل المقدمة اللازية للصورة الأولى. ومرد استحالة الصورة المركزة والمتزامنة هو الفن العسكري آنذاك. لكنه علة جزئية. فقد نتجت الاستحالة عن أن الصورة المركزة والمتزامنة، لم يسبقها إعداد أيديولوجي طويل، مهيأ عضوياً لإيقاظ العواطف الشعبية، وجعل تركزها وانفجارها في عداد الممكن.

إثر ١٨٤٨، قام المعتدلون وحدهم بنقد الوسائل التي سبقت فشل ١٨٤٨. وبالفعل تجددت الحركة كلها، واحتل رجال جدد مناصب القيادة العليا. لم يقم الماتزينيون بأي نقد ذاتي. كان النقد الذاتي الوحيد تصفوياً، أي أن عناصر عديدة تخلت عن ماتزيني، وشكلت الجناح اليساري في الحزب البيامونتي[١]. والمحاولة «السنية»[٢] الوحيدة أي التي قِيم بها من الداخل، كانت تحليلات بيزاكانه، التي لم تصبح يوماً ميثاق سياسة عضوية جديدة، رغم اعتراف ماتزيني نفسه بأن لبيزاكانه «نظرة استراتيجية» إلى الثورة الوطنية الإيطالية.

تستطاع دراسة العلاقة بين الثورة السلبية وحرب المواقع، من وجوه أخرى أهمها اثنان: الأول، وجه ما يجوز أن يطلق عليه اسم «الأشخاص» (القياديين)، والثاني، وجه «التجمع الثوري». يمكن مقارنة «الأشخاص» بدقة، بالعلاقات التي برزت خلال الحرب الكبرى بين الضباط المحترفين وضباط الاحتياط ـ من ناحية،

---

(١) حزب كافور.

(٢) محاولة ترجمة لكلمة «أرثوذكسية» التي تفيد استمرار الوجهة الأولى لحركة ما، وهي وجهة تحددها الجماعة الأقوى، من بين الجماعات التي حضنت الحركة في طورها الأول (المترجم).

والجنود المدعوين للخدمة والمتطوعين ـ المغاوير، من ناحية أخرى. في الريزرجيمنتو، مقابل الضباط المحترفين، كانت تقف الأحزاب السياسية الشرعية، العضوية، التقليدية، إلخ. التي بان عجزها، أو أوشك، عند العمل (١٨٤٨)، والتي اجتاحتها في فترة ١٨٤٨ـ ١٨٤٩، الموجة الشعبية، الماتزينية ـ الديموقراطية، وهي موجة غير منظمة، متدافعة، «خارج الزمن» إذا جاز التعبير. لكن هذه الأحزاب، باتباعها قادة مرتجلين أو شبه مرتجلين (غرباء عن تنظيمات كانت موجودة كالحزب المعتدل) أحرزت انتصارات تفوق ولا شك تلك التي أحرزها المعتدلون: فقد أظهرت جمهورية روما، كما أظهرت جمهورية فينيسيا، مضاء في المقاومة يثير الإعجاب[1]. خلال الفترة التي تلت ١٨٤٨، انتظمت علاقة القوتين النظامية و«البطولية»، حول كافور وغاريبالدي، وأثمرت طاقتها من النتاج، رغم أن كافور هو الذي استولى عليها فيما بعد.

وعلاقة هذا الجانب وثيقة بالجانب الآخر، أي بـ «التجمع». ينبغي الملاحظة أن الصعوبة الفنية التي تحطمت عندها كل المبادرات الماتزينية كانت، بالضبط، مسألة «التجمع الثوري». من المهم دراسة محاولات اجتياح رومارينو أولاً، ثم الأخوة باندبيرا، ثم بيزاكانه إلخ. لمنطقة السافوا[2] ومقارنتها بالوضع الذي أتيح لماتزيني في ميلانو عام ١٨٤٨، وفي روما عام ١٨٤٩، وهو وضع لم يقو ماتزيني

---

(١) عند انهيار الثورات الإيطالية عام ١٨٤٨. أمام الاحتلال النمسوي الجديد، كانت روما وفينيسيا مركزي المقاومة الصامدين. وكان غاريبالدي يقود مقاومة روما، بينما فضل ماتزيني المفاوضة (المترجم).

(٢) على التوالي في ١٨٣٤، ١٨٤٣، ١٨٥٧.

على تنظيمه. كانت مبادرات هذه الجماعات مرشحة، بالضرورة، للسحق قبل أن تثمر. إذ كان غريباً ألا تقوم القوى الرجعية بسحق محاولات من طراز محاولات رومارينو وبيزاكانه...، وهي تتمتع بالتمركز والنشاط الحر (أي أنها لم تكن لتصطدم بأية معارضة تتخذ شكل حركة جماهيرية واسعة)، حتى لو كان إعداد تلك المحاولات (رومارينو...) أفضل وأرقى. في المرحلة الثانية (١٨٥٩ـ ١٨٦٠) أضحى «تجمع ثوري»، كتجمع الألف حول غاريبالدي، «ممكناً» إذ إن غاريبالدي طرف في قوى الدولة البيامونتية، من ناحية، ثم إن الأسطول الإنكليزي حمل إنزال مارسالا[1]، والاستيلاء على باليرما، معطلاً أسطول البوربون أما ميلانو، بعد الأيام الخمسة، وأما روما الجمهورية فكان بمكنة ماتزيني أن يحولهما إلى قلعتين تضمان تجمعات عضوية. ولكن لم يخطر الأمر بباله. مما أدى إلى نزاعه مع غاريبالدي في روما، والعزوف عن استعمال (صيغة التجمع) في ميلانو، في وجه كاتانيو والمجموعة الديموقراطية الميلانية.

ومهما كان الأمر، فإن تطور حركة الريزرجمنتو، إذ أبرز أهمية حركة الجماهير «الديماغوجية» التي قادها زعماء ارتجلتهم الصدفة، هذا التطور استعادت سيطرتها عليه القوى التقليدية العضوية، أي الأحزاب المكونة منذ زمان طويل، والتي تملك قيادات أعدت وفق قواعد عقلانية، إلخ.. وقد أدّت الأحداث السياسية المماثلة دوماً

(١) عندما نزل غاريبالدي وصحبه «الألف» على شاطئ صقلية، في مارسالا، بتاريخ ١١ أيار ١٨٦٠، لتحريرها من حكم السنيور بون، فاوض الإنكليز أسطول البوربون في حماية رعاياهم. مما منع الأسطول من ضرب غاريبالدي (المترجم).

إلى النتائج نفسها. فهذا ما حصل في فرنسا عام ١٨٣٠، عندما تغلب الأورليانيون على القوى الشعبية، الجذرية، الديموقراطية. وهذا ما حصل، في نهاية المطاف، في الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، إذ إن نابليون يمثل، حقيقة، انتصار القوى البورجوازية العضوية على القوى البورجوازية الصغيرة اليعقوبية. كذلك الأمر خلال الحرب العالمية[1] بما يرجع إلى دور الضباط القدماء حيال ضباط الاحتياط، إلخ. وقد أدت غفلة القوى الشعبية الجذرية عن إدراك المهمة التي يسعى الطرف الآخر لبلوغها، إلى الحيلولة دون إدراكها، هي، بجلاء، مهمتها. وتبعاً لذلك، إلى إعاقتها عن أن تزن في ميزان القوى النهائي، بصورة تتفق والوزن الفعلي لدورها، أي عن أن تحدد نتيجة أكثر تقدماً، على أساس تطلبات أكثر عصرية (. . .).

ينبغي تجنب طرح المسألة بصيغة «ذهنية»، بدل الصيغة التاريخية ـ السياسية. لا جدال في ضرورة الوضوح «الذهني» في فهم عناصر الصراع. لكن هذا الوضوح قيمة سياسية بقدر ما يتحول إلى شعور عارم منتشر، وبقدر ما هو الشرط الأول لإرادة صلبة (. . .).

وبالتالي، فإن المهمة الأساسية هي الاهتمام الممنهج والدؤوب ببناء وتطوير هذه القوة، وجعلها أكثر تجانساً وأكثر إحكاماً وأكثر وعياً لنفسها. ويلاحظ المرء ما سبق ذكره، في التاريخ العسكري وفي الاهتمام الذي صرفه كل جيش على جعل نفسه مستعداً للقتال في أي وقت. والدول العظمى عظمى بالتحديد لأنها كانت مستعدة دائماً للتدخل الفعال في الأوضاع العالمية المناسبة، وكانت هذه الأوضاع مناسبة لأنه كانت هنالك الإمكانية العينية للدخول فيها بفعالية.

---

(١) الأولى.

حول البيروقراطية

(١) هناك مغزى أساسي يجده علم السياسة وتاريخ أشكال الدولة في الحقيقة القائلة بأنه قد نتج، خلال التطور التاريخي للأشكال السياسية والاقصادية، نوع من الموظف «المهني» المدرب فنياً على العمل البيروقراطي (المدني والعسكري). هل حدث هذا بحكم الضرورة أم بسبب انحطاط الحكم الذاتي، كما يدعي الليبراليون «الخالصون»؟ من المؤكد أن لكل شكل من الأشكال المجتمعية والدولية مشكلته الخاصة المتعلقة بالموظفين، وطريقته الخاصة في طرحها وحلها، ونظامه الخاص لانتقائهم، والنوع، الخاص به من الموظف الذي سيعمل على تدريبه. إن إعادة البناء، فكرياً، لتطور هذه العناصر جميعاً ضرورة قصوى. وتتطابق مسألة الموظفين تطابقاً جزئياً مع مسألة المثقفين. ولكن إن كان صحيحاً أن كل شكل من أشكال المجتمع والدولة يحتاج لموظفين من نوع جديد، فلا بد وأن يصح القول بأنه لم تنجح أي من الفئات الحاكمة الجديدة، على الأقل لمدة من الزمن. في إقصاء المصالح التقليدية والراسخة، أي سلك الموظفين القائم والذي كان قد أنشئ قبل استلامها الحكم (وبشكل خاص في المجالين العسكرين والإكليريكي). بإمكان وحدة العمل المهني والعمل الذهني، والارتباط الأوثق بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية (وفيها يضطلع الموظفون المنتخبون بتنفيذ أعمال الدولة وبمراقبتها وبالسيطرة عليها)، أن تكون دوافع ملهمة لخط جديد لحل مسألة كل من المثقفين والموظفين.

(٢) ثمة علاقة بين مسألة البيروقراطية و«أفضل» طريقة لتنظيمها

وبين النقاش حول ما يسمى بـ «المركزية العضوية» و«الديموقراطية المركزية» (التي، من جهة أخرى، لا تمت للديموقراطية المجردة بصلة، فالحال أن كل من الثورة الفرنسية والجمهورية الثالثة قد طورتا أشكالاً من المركزية العضوية لم تفقه منها مملكة نابوليون الأول المطلقة شيئاً). إن العلاقات الاقتصادية والسياسية الحقيقية التي وجدت في جميع المجالات شكلها التنظيمي ووظيفتها وارتباطاتها في تعابير شتى للمركزية العضوية وللديموقراطية المركزية، هذه العلاقات يجب دراستها والبحث عنها: في حياة الدولة (المركزية، اتحاد المنظمات، اتحاد الدولة الفدرالية الاتحاد الفدرالي لدول أو لدولة فدرالية إلخ.)؟ في العلاقات بين الدول (التحالفات، الأشكال المختلفة «للتجمعات» السياسية الدولية) في الحياة السياسية وفي نشاط الجمعيات الثقافية (الماسونية، نادي الروتاري، الكنيسة الكاثوليكية)؟ في الاتحادات الاقتصادية (التروستات الكارتيلات)؟؟ في الوطن نفسه، في أوطان مختلفة، إلخ.

ظهرت في الماضي (قبل ١٩١٤) سجالات حول غلبة ألمانيا في مجال الثقافة العليا وفي أوساط بعض القوى السياسية العالمية: هل كانت هذه الغلبة حقيقية، أو مِمَ كانت تتألف؟ بالإمكان القول (أ) بعدم وجود أي رابط انضباطي عضوي كان قد أدى إلى الغلبة هذه، وبالتالي، كانت الغلبة ظاهرة أثر ثقافي مجرد ذو مقام معنوي غير ثابت، (ب) بأن هذا الأثر الثقافي لم يخص أبداً النشاط الفعال الذي كان على العكس من ذلك، مقطع الأوصال ومحلياً بدون اتجاه موحد. ليس بإمكان المرء إذن التكلم عن المركزية بهذا الصدد، عضوية كانت أم ديمقراطية أم من أي نوع أو تركيب. فقد شعرت بهذا الأثر ونمته مجموعات صغيرة من المثقفين المفتقرين إلى أي

رابط بالجماهير الشعبية، وانعدام الرابط هذا هو ما يشكل خاصية هذا الوضع. على الرغم من ذلك، يستحق هذا الوضع الدراسة لأنه يفيد في تفسير العملية التي أدّت إلى صياغة نظريات المركزية العضوية التي كانت نقداً أحادي الجانب للفوضى ولتشتت القوى من قبل مثقفين.

في الوقت نفسه، ينبغي أن نميّز بين تلك النظريات في المركزية العضوية التي تخفي برنامجاً محدداً للغلبة الحقيقية لحزب ما على كل شيء (إن كان حزباً مؤلفاً من فئة، كالمثقفين، أو من فئة إقليمية «ذات امتيازات»)، وتلك التي هي فقط وجهة نظر أحادية الجانب للمتشيعين والمتعصبين والتي، وإن كان ممكناً أن تكون خافية لبرنامج للغلبة (اعتيادياً، غلبة شخص واحد، كالعصمة البابوية التي حولت الكنيسة الكاثوليكية إلى ما يشبه طائفة بابوية)، لا تبدو مباشرة وكأنها تخفي برنامجاً من هذا النوع كواقعة سياسية مدركة. إن الاسم الأكثر ملاءمة هو المركزية البيروقراطية. فبإمكان العضوية أن تكون نتيجة للديموقراطية المركزية فقط عندما تكون «مركزية» متحركة إن جاز التعبير، أي أن تكون تعديلاً متواصلاً للتنظيم استناداً للحركة الحقيقية، تناغماً بين الضغوطات القادمة من الأسفل وبين الأوامر الصادرة من أعلى، تدخلاً متواصلاً لعناصر تبرز من أعماق الجماهير في الاطار الصلب لجهاز الحكم، مما يؤمن الاستمرارية والتراكم المطرد للخبرات. إنها «عضوية» لأنها تأخذ بالحسبان الحركة التي هي الوسيلة العضوية لإظهار الحقيقة التاريخية والتي لا تتحجر ميكانيكياً في البيروقراطية، ولأنها، في الوقت نفسه، تأخذ بالحسبان ما هو مستقر نسبياً أو دائم أو على الأقل ما يتحرك في اتجاه يسهل تبينه، إلخ. يتجسد عامل الاستقرار هذا في الدولة في التطور

العضوي للنواة المركزية من الفئة الحاكمة، كما هو الأمر، على نطاق محدود أكثر، في الحياة الحزبية. ويدل انتشار البيروقراطية المركزية في الدولة على أن الفئة الحاكمة قد تشبعت وأصبحت زمرة ضيقة تعمل جاهدة لإدامة امتيازاتها الأنانية بالتحكم في نشوء القوى المعادية أو حتى بخنقها، حتى لو كانت هذه القوى تتجانس والمصالح الأساسية للفئة الحاكمة (مثال على ذلك أنظمة الحماية في صراعها حتى النهاية مع الليبرالية الاقتصادية)[١]. إن عنصر الاستقرار ضروري للأحزاب التي تمثل فئات اجتماعية ثانوية، وذلك من أجل تأمين الهيمنة، لا للفئات ذات الامتيازات، بل للعناصر التقدمية عضوياً بالمقارنة مع قوى مركبة ومتذبذبة وإن كانت متحالفة معها أو على صلة بها.

على كل حال، تجب الإشارة لى أن المظاهر غير الصحية للبيروقراطية المركزية تعود إلى عدم وجود أي مبادرة أو تحمل للمسؤولية في مستوياتها الدنيا، أي بسبب السياسة البدائية التي تمارسها القوى الهامشية، وإن تجانست والفئة المهيمنة إقليمياً (ظاهرة البييدمونتيه في العقود الأولى التي تلت الوحدة الإيطالية). وبإمكان نشوء أوضاع كهذه في المنظمات الدولية (عصبة الأمم) أن يكون خطراً ومؤذياً.

(١) استدعت البورجوازيات الأوروبية الصاعدة وجود حواجز جمركية بين الممالك القومية، عرفت بأنظمة الحماية. إلا أنه بعد استتباب النظم الرأسمالية ضمن حدودها أخذت تشعر بضيق هذه الحدود في وجه اتجاه الإنتاج الرأسمالي نحو التوسع، وهنا «الليبرالية الاقتصادية». وقد قضت هذه فيما قضت على نظم الحماية التي فرضها محمد علي باشا في مصر، مساهمة في إدخال مصر ضمن دورة الإنتاج الكولونيالية (المترجم).

توفر الديموقراطية المركزية صيغة مرنة قابلة لأخذ أشكال عدة، وهي تحيا إلى المدى الذي تفسر وتكيف فيه باستمرار استناداً للضرورة: فهي بحث نقدي في ما هو مطرد في عدم الانتظام الظاهري من جهة، ومن جهة أخرى في ما هو متحيز وحتى ما هو متباين في الانتظام الظاهري، وذلك في سبيل تنظيم المتشابهات وربطها ربطاً محكماً بيعضها البعض بطريقة تجعل التنظيم والربط يبدو «استقرائياً» وكضرورة تجريبية لا كنتيجة لعملية عقلانية استنباطية مجردة، أي لعملية يقوم بها المثقفون الخالصون (أو البغال الخالصة). في الحقيقة، هذا الجهد المتواصل لفصل العنصر «الدولي» وذلك «الأحادي» عن الواقع القومي والمحلي هو عمل سياسي عيني والنوع الوحيد من النشاط المنتج للتقدم التاريخي؟ وهو يتطلب وحدة عضوية بين النظرية والممارسة، وبين فئات المثقفين والجماهير الشعبية، وبين الحكام والمحكومين. من وجهة النظر هذه، تخسر صيغة الوحدة والوحدة الفدرالية الكثير من مغزاها، بينما تحافظ، في المفهوم البيروقراطي، على وجودها السام، فنصل نتيجة لذلك لا إلى وحدة بل إلى مستنقع راكد، هادئ سطحياً و«مغفل»، ولا إلى اتحاد فدرالي بل إلى «كيس من البطاطا»، أي إلى تجاوز ميكانيكي لـ «الوحدات» الفردية بدون أي رابط بينها.

مسألة «الإنسان الجمعي» أو «الانضوائية الاجتماعية»

ثمة[1] مهمة تربوية وإعدادية تضطلع بها الدولة. وغرض هذه المهمة أن تخلق نماذج جديدة راقية من الحضارة، وأن تصل «الحضارة» وأخلاق، أوسع الجماهير الشعبية بحاجات نمو جهاز الإنتاج الاقتصادي الدائم. أي أن غرضها هو جلاء نماذج جديدة من البشرية، حتى على الصعيد الجسدي. ولكن كيف ينجح كل فرد في الولوج إلى الإنسان الجمعي، وكيف يتم الضغط التربوي على الأفراد إذا شئنا الحصول على تقبلهم وتعاونهم، وبالتالي إذا شئنا أن نحول الضرورة والقسر إلى «حرية»؟ هذه مسألة تندرج في «القانون» الذي ينبغي توسيع مدى مفهومه بإدراج النشاطات التي يحتويها اليوم تعبير «الحياد القانوني»، والتي تقع في المجتمع المدني. هذا الأخير لا يعتمد على «جزاء» و«إلزام» محددين. وهو بالتالي لا يمارس ضغطاً جميعاً، ولا يحصل على نتائج موضوعية في تكوين العادات، ومناحي التفكير والسلوك، وفي المعايير الخلقية إلخ.

ما هو المفهوم السياسي لما يدعى بـ «الثورة الدائمة»، ولما وُلِد قبل ١٨٤٨، تعبيراً علمياً عن التجارب اليعقوبية من ١٧٨٩ إلى ترميدور[2] يحمل المفهوم طابع مرحلة تاريخية تفتقر إلى الأحزاب السياسية الجماهيرية الكبيرة، كما تفتقد إلى النقابات الاقتصادية

(١) الانضواء بمعنى التلاؤم التام مع السلوك الاجتماعي: تبني أشكاله، وقيمه... (المترجم).

(٢) الردة اليمينية التي أطاحت بحكم روبسبير، عام ١٧٩٣ (المترجم).

الكبيرة. وتتميز هذه المرحلة، بمعظم وجوهها، بحالة الميوعة: طابع الريف المتخلف، نسبة المدن الضئيلة حيث تقوم الدولة باحتكار مطلق للإدارة السياسية الفعلية (في مدينة واحدة في فرنسا، هي باريس)، جهاز دولة ضئيلة النمو نسبياً، واستقلال أوسع للمجتمع المدني عن (دائرة) عمل الدولة، نظام محدد للقوى العسكرية وللتسليح الوطني، استقلال أوسع للاقتصاد القومي تجاه السوق العالمية وعلاقاتها الاقتصادية، إلخ. في الحقبة التي تلت ١٨٧٠، تغيّرت هذه العناصر أثر التوسع الاستعماري الأوروبي، وعلاقات الدولة التنظيمية، إن على الصعيد الداخلي أم على الصعيد العالمي، وأمست (العناصر) أكثر تعقيداً وامتداداً. فخضع مفهوم ١٨٤٨، «الثورة الدائمة»، لبلورة وجدت تجاوزها السياسي العلمي في مفهوم «الهيمنة المدنية». وحدث في فن السياسة ما حدث في فن الحرب، تحولت حرب الحركة أكثر فأكثر إلى حرب مواقع، ويمكن القول أن الدولة تربح الحرب بقدر ما تعد لها زمن السلم، بتفاصيلها وبجوانبها الفنية جميعاً. إن بنية الديمقراطيات المعاصرة الضخمة، أكانت تنظيم دولة أم كانت تنتظم مجموعات تعمل في الحياة المدنية، تشكل، في ميدان فن السياسة، «الخنادق» والتحصينات الدائمة في جبهة حرب المواقع. فهي (بنية الديمقراطيات) تجعل من الحركة، التي كانت «كل» الحرب، أمراً «جزئياً».

إن القضية تطرح، بما يرجع للدولة الحديثة، لا بما يرجع للدول المتأخرة أو المستعمرات حيث ما زالت تقوم أشكال تم تخطيها، أو تخلفت عن التطور. ينبغي دراسة قيمة الأيديولوجيات (...) في مصنف علم السياسة.

قانون النسب المحدّدة

من الممكن الاستفادة من هذا القانون، في توضيح بعض النقاط المتعلقة بعلم التنظيم (دراسة الجهاز الإداري والتركيب السكاني إلخ.) وذلك بإعطائنا أنموذجاً تفصيلياً أوضح، وفي السياسة بشكل عام (في تحليل الأوضاع وعلاقات القوى ومسألة المثقفين إلخ.) حتماً أن المرء دوماً بحاجة إلى أن يفهم أن لاستعمال قانون النسب المحددة قيمة مجازية وشكلية، وأن تطبيقه بشكل ميكانيكي مستحيل، حيث إن للعنصر النوعي في التجمعات البشرية (المقدرات الفنية والعقلية للأعضاء الأفراد) وظيفة أساسية وطاغية ليس بالإمكان قياسها رياضياً. بالتالي، يمكن القول بأن لكل تجمع بشري مبدأه الخاص الأفضل في النسب المحددة.

وعلم التنظيم، بشكل خاص، بإمكانه الاستفادة من الرجوع إلى هذا القانون، ويتضح هذا من النظر إلى الجيش. ولكن لكل شكل مجتمعي نوعية خاصة من الجيش، ولكل نوع من الجيش مبدأه الخاص في النسب المحددة والذي يتغير حتى بتغير الأسلحة والاختصاصات. هناك علاقة محددة بين الجنود وبين ضباط الصف والملازمين والضباط الكبار والقيادات العليا والأركان العامة إلخ. كما أن هنالك علاقة بين الأسلحة المختلفة وبين أجهزتها المتخصصة إلخ. ويستلزم أي تغيير في أي من الأجزاء توازناً جديداً لمجموع الأجزاء ككل إلخ.

ومن الممكن أن نرى التطبيق السياسي لهذا القانون في الأحزاب والنقابات والمصانع، وكيف أن لكل طبقة اجتماعية قانونها الخاص في النسب المحددة الذي يتغير باختلاف المستويات الثقافية

والاستقلال الفكري وروح المبادرة والشعور بالمسؤولية والانضباط لأعضائها الهامشيين والأكثر تخلفاً.

لخص بانتاليوني قانون النسب المحددة في كتابه «مبادئ الاقتصاد البحت» بقوله « . . لا تتحد الأجسام كيميائياً إلا بنسب محددة، وكل كمية من عنصر ما تزيد عن الكمية اللازمة للاتحاد مع العناصر الأخرى الموجودة في نسب محددة تبقى حرة؟ وإن قلت كمية أي من العناصر بالنسبة لكمية العناصر الأخرى، فلن يتم الاتحاد إلا تبعاً للمقدار الذي توجد فيه الكمية من العنصر الموجود بكمية أقل من العناصر الأخرى».

بالإمكان استعمال هذا القانون مجازياً لفهم كيفية تحول «حركة» ما أو اتجاه للرأي إلى حزب، أي إلى قوة سياسية فعالة من وجهة نظر الجيش والسلطة الحاكمة، وبالتحديد إلى الحد الذي به تمتلك هذه القوة وتنتج من داخلها قادة على مستويات مختلفة، وإلى الحد الذي اكتسب فيه هؤلاء القادة قدرات معينة. تحول الأحزاب ويحول الرجال القديرون «الآلية» التاريخية لبعض المقدمات (وجود شروط موضوعية معينة) إلى احتمالات سياسية، فإن عدم وجود الأحزاب والرجال أو ضعفهم يبطل مفعول «الآلية» نفسها (التي، بالتالي، لن تكون آلية): المقدمات موجودة تجريدياً، لكن النتائج المترتبة عليها لن تتحقق بالافتقار للعامل الإنساني. بالتالي، بالإمكان القول إن وظيفة الأحزاب هي تطوير قادة أكفاء، هي مؤشر تعرف به الجماهير التي تختار وتطور وتضاعف القادة الضروريين من أجل أن تعي فئة اجتماعية (وهي كمية «ثابتة»، إذ إنه من الممكن تحديد عدد الأعضاء التابعين لكل فئة) نفسها وأن ترتفع بنفسها من الفوضى المشوشة وأن تصبح جيشاً سياسياً عصري التهيئة. فعندما تتأرجح الأصوات

الانتخابية لحزب ما في انتخابات متتالية (على مستوى واحد أو على مستويات مختلفة) بين حدين، أقصى وأدنى، مما يبدو غريباً أو اعتباطياً يمكننا أن نستنتج أن كوادره قد نقصت، كمياً أو كيفياً، أو كمياً وليس كيفياً (نسبياً)، أو كيفياً وليس كمياً. ويشكو الحزب الذي ينال أصواتاً كثيرة في الانتخابات المحلية وأقل منها في الانتخابات الأعظم أهمية سياسية، بالطبع من نقص كيفي في قيادته المركزية: لديه على الأقل عدد كاف من الكوادر الثانوية، لكنه يفتقر إلى قيادة عليا تجاري مستوى دولته ومكانها في العالم.

علم الاجتماع وعلم السياسة

يتعلق نجاح علم الاجتماع بانحطاط مفهوم علم السياسة وفنها كما جرى في القرن التاسع عشر (بتحديد أكثر، في النصف الثاني من القرن، مع نجاح المذهبين التطوري والوصفي[1]. والمهم فعلاً في علم الاجتماع ليس سوى علم السياسة. «فالسياسة» تمسي (خارج هذا التصور ـ المترجم) مرادفة للسياسة البرلمانية ولسياسة الزمر التابعة لأفراد، والاعتقاد بأن عهد «التطور الطبيعي» قد ابتدأ مع ظهور الدساتير والمجالس النيابية عندما وجد المجتمع لنفسه أساساً

(١) يرتبط المذهبان التطوري والوصفي في خاصيتيهما الأيديولوجية الغائية التي تصور المجتمع البورجوازي على أنه هدف التاريخ حيث يصل الإنسان مستوى من التصرف عقلاني بالإطلاق، مما يسمح بتطبيق المنهج الوصفي ـ أي تطبيق مناهج العلوم الطبيعية على العلوم الإنسانية وربما أمكننا أن نرى تلاحم هذين العنصرين بأكمل وجه لدى أوغست كونت (المترجم).

نهائياً لأنه عقلاني (يتأتى من فصل السياسة عن الاجتماع ـ المترجم) إلخ. . وبذلك تمكن الآن دراسة المجتمع بمناهج العلوم الطبيعية. وتستتبع هذه النظرة للأمور إفقار مفهوم الدولة وتضر به. فإن كان علم السياسة يعني علم الدولة، وإن كانت الدولة مركباً كلياً من النشاطات العملية والنظرية التي تستعملها الطبقة الحاكمة ليس فقط لتبرير حكمها والحفاظ عليه، بل أيضاً لتنال موافقة المحكومين الفعالة عليها، فمن الواضح أن جميع المسائل الأساسية لعلم الاجتماع ما هي إلا مسائل علم السياسة. وإن بقي بعضها خارج هذا المجال، فلا بد وأن يكون هذا البعض مسائل زائفة، أي مسائل لا جدوى منها. كانت المسألة التي واجهها بوخارين إذن هي مسألة تجديد كيفية وضع علم السياسة في علاقة مع الماركسية، فهل بينهما تطابق (وهذه وجهة نظر لا يمكن الدفاع عنها إلا من زاوية الوضعية الرثة)، أم أن علم السياسة هو كلية المبادئ التجريبية أو العملية المستقاة من مفهوم أوسع للعالم أي من فلسفة بالمعنى الصحيح، أم أن هذه الفلسفة ليست إلا علم المفاهيم أو المقولات العامة النابعة من علم السياسة، إلخ.

فإن كان صحيحاً أنه ليس بمقدورنا فهم الإنسان إلا على أنه محدد تاريخياً، أي أنه طور أوضاعاً معينة وعاش فيها ضمن مركب اجتماعي محدد أو في كلية للعلاقات الاجتماعية، فهل بإمكاننا فهم علم الاجتماع على أنه دراسة هذه الأوضاع، ودراسة القوانين التي تحكم تطورها؟ هذا المفهوم خاطئ لأنه لا يأخذ بالحسبان إرادة البشر أنفسهم ومبادرتهم. ينبغي أن تصاغ هذه المسألة بشكل تساؤل عن ماهية «العلم» نفسه. أليس العلم «ممارسة سياسية» وفكراً سياسياً بالقدر الذي يغير به البشر ويحولهم إلى ما لم يكونوا عليه قبلاً؟ فإذا

كان كل شيء «سياسة» وإذا كنا لا نبغي الوقوع في استعمال لفظية متعبة غير مثمرة، علينا أن نستعمل مفاهيم جديدة لنميِّز ما بين السياسة المطابقة لما كان يعرف تقليدياً بـ «الفلسفة» وبين السياسة التي تدعى عالم السياسة بالمعنى المحدد للكلمة. فبفهمنا العلم على أنه «اكتشاف» واقع غير معلوم حتى الآن، ألا نكون قد فهمنا هذا الواقع على أنه «مفارق» بمعنى خاص؟ ألا يكون المرء في هذه الحالة مؤمن بوجود شيء لا يزال «غير معلوم» وبالتالي «مفارق»؟ وألا يعني مفهوم العلم «كخلق» أن العلم «سياسة»، يتعلق كل شيء بفهمنا لما نتكلم عنه؟ بكوننا نتكلم عن خلق «اعتباطي» أو عن خلق عقلاني، أي ذي فائدة لمن يعمل على توسيع آرائه في الحياة وعلى جعلها أسمى. (طوَّر).

العدد والكيف في الأنظمة التمثيلية

إحدى الملاحظات الأكثر ابتذالاً والتي يكررها البعض المرة تلو الأخرى ضد النظام الانتخابي في تشكيل أجهزة الدولة هي أن «العدد هو القانون الأسمى» وأن «لرأي أي أبله يعرف القراءة (وحتى لرأي الأميين في بعض الدول) فعالية في تقرير الوجهة السياسية للدولة هي الفعالية نفسها التي لرأي من يكرس أفضل إمكانياته لخدمتها ولخدمة الأمة إلخ.» إلا أن الحقيقة هي أن القول بأن العدد هو «القانون الأسمى» خاطئ كلياً كما هو الحال في القول بأن أثر أي ناخب هو «بالضبط» مساوٍ لأثر أي ناخب آخر. في هذه الحالة أيضاً، ليس للعدد قيمة إلا تلك الآلية الإجرائية التي تقدم قياساً وعلاقة ولا شيء

أكثر من ذلك. ما هو الشيء موضع القياس إذن؟ إن ما يقاس هو بالتحديد فعالية ومقدرة آراء بعض الأشخاص أو الأقليات النشطة أو النخب أو الفصائل المتقدمة إلخ. على الامتداد والإقناع. أي أن المقاس هو عقلانيتهم، تاريخيتهم أو وظيفتهم العينية. ويعني هذا أن الآراء الفردية غير متساوية «تماماً». فلا «تولد» الآراء والأفكار تلقائياً في العقول الفردية، بل لها مركز منه تنشأ وتشع ويدعى لها وتقنع، والمركز هذا هو الفئة من الأشخاص أو حتى الفرد الواحد الذي طوّر هذه الأفكار وعرضها بشكلها السياسي الحقيقي أن تعداد «الأصوات» مظهر نهائي لعملية طويلة يكون فيها الأثر الأكبر بالتحديد لمن «يكرس أفضل إمكانياته (بما هي) للدولة وللأمة». فإن لم ينل فئة الشيوخ الوقحين هذه موافقة الأكثرية بالرغم مما تمتلكه من القوى المادية الطاغية، ينبغي القول بأنها إما غير كفوءة أو هي لا تمثل المصالح «القومية» التي لا بد وأن تكون العامل الأهم في دفع الإرادة القومية باتجاه معيّن. «مع الأسف» يدفع الجميع إلى خلط مصالحهم «الخاصة» بمصالح الأمة، وبالتالي إلى أن يعتبروا «كون» قانون الأعداد هو الذي يقرر أمراً مروعاً، والواضح أنه كان من الأفضل لو أن التحول إلى نخبة يتم بمرسوم: فالمسألة إذن ليست مسألة البعض «المرتاح فكرياً» والذي يجد نفسه وقد سقط إلى مستوى الأميين، بل هي مسألة من يدعي الراحة ويريد أن يسلب الرجل «العادي» حتى الجزء الضئيل جداً الذي يمتلكه من سلطة تقرير وجهة حياة الدولة.

وسعت هذه الأقوال المبتذلة من نقد (ناشئ عن طغمة حاكمة متسلطة، لا عن نخبة) للنظام البرلماني (من الغريب أن أثر الثراء في التشويه المنظم لعقلانية القبول العددي التاريخية لم تكن سبب

الانتقاد) لتشمل كل النظم التمثيلية، وحتى تلك التي ليست برلمانية والتي لم تشكل وفق القوانين الرسمية للديموقراطية. وهذا مما يزيد من خطأ هذه الأقوال: ففي الأنظمة الأخرى هذه، لا تصل الموافقة إلى مرحلتها النهائية في الوقت نفسه الذي يقوم فيه التصويت، بل على العكس من ذلك[١]. فالمفروض في الموافقة أن تكون فعلاً دائماً إلى الحد الذي يمكن أن يصل إليه اعتبار الموافقين موظفين لدى الدولة، واعتبار الانتخابات طريقة في التسجيل الطوعي لنوع خاص من موظفي الدولة، الأمر الذي يمكن أن يربط على مستويات مختلفة، بصورة أو بأخرى، بالحكم الذاتي. وبما أن الانتخابات تجري لا على أساس برامج ضبابية عامة، بل على أساس برنامج عمل مباشر عيني، يكون أولئك الذين وافقوا قد تعهدوا بالقيام بأعمال تفوق تلك التي يقوم بها المواطن العادي في سبيل تحقيق هذه البرامج، أي بأن يكونوا طليعة العمل المسؤول والنشط. ولا يمكن إثارة العنصر «الإرادي» لدى الجماهير الواسعة بطريقة أخرى، عندما لا يكون هؤلاء مجرد مواطنين غير منظمين، بل عناصر فعالة ومؤهلة، بإمكان المرء أن يفهم الأهمية التي بإمكان التعبير الانتخابي أن يأخذها[٢].

القول بأن «المجتمع لا يطرح على نفسه مسائل لا تتوفر لديه

---

(١) وهنا تلميح للنظام السوفياتي حيث يسيطر الناخبون على المنتخبين بصورة مستمرة (المترجم الإنكليزي).

(٢) بالإمكان تطوير هذه الملاحظات بشكل أكثر عضوية وتفصيلاً، مع الإشارة إلى الاختلافات الأخرى بين الأنواع المختلفة للانتخابية اعتماداً على تغييرات العلاقات الاجتماعية والسياسية العامة: العلاقة بين موظفي الانتخاب وموظفي المهنة إلخ.

الشروط المادية لحلها» (هو موضوع الكلام التالي ـ المترجم). تعتمد مسألة تشكل الإرادة الجمعية مباشرة على هذا القول. وإن توخينا تحليل معناه نقدياً، ينبغي القيام ببحث دقيق في كيفية تشكل الإرادات الجمعية الدائمة، وفي كيفية طرح الإرادات لنفسها أهدافاً عينية مباشرة وغير مباشرة أي خطاً محدداً للعمل الجمعي. نهتم هنا بعمليات تطورية طويلة نوعاً ما، ونادراً فقط بالانفجارات «التركيبية» غير المتوقعة. صحيح أن «الانفجارات» التركيبية تحدث، ولكن ان نحن تفحصناها عن كثب نرى أنها تخريبية أكثر مما هي بناءة فهي تزيل الحواجز الميكانيكية الخارجية التي تعيق التطور التلقائي أو الأرومي: وبإمكاننا اعتبار الفسبر[1] الصقليين مثالاً على ذلك.

يستطيع المرء أن يدرس عينياً نشوء حركة جمعية تاريخية ما، محللاً إياها في جميع مراحلها الجزيئية، ونادراً ما يفعل هذا لأن كل معالجة للموضوع ستصبح ولا شك مرهقة: على عكس هذا، تؤخذ تيارات الرأي على أنها متشكلة حول فئة أو شخصية طاغية ما، وهذه مسألة يعبِّر عنها في الأزمنة الحديثة بالحديث عن حزب ما أو عن تكتل أحزاب متحالفة: كيف يبتدئ تشكل الحزب، كيف تتطور قوته التنظيمية وأثره الاجتماعي إلخ. نحن نهتم بعملية تفصيلية بجزيئيات عملية تحليلية إلى أبعد حد، عملية شعرية تتألف وثائقها من كمية مربكة من الكتب والكتيبات والمقالات في المجلات والحوليات، والمناقشات والسجالات اللفظية، التي تكرر إلى ما لا نهاية والتي

(١) الإشارة إلى انتفاضة شعبية صقلية ضد مملكة أنجو Anjou الفرنسية التي احتلت جنوب إيطاليا وصقلية في عام ١٢٦٧. وفي ليلة ٣١ آذار ١٢٨٢، ذبح سكان باليرمو بضعة آلاف من الجنود والفرسان الفرنسيين. والفسبر صلاة تقام في المساء لدى الكنيسة الكاثوليكية (المترجم).

تمثل في كليتها الضخمة الجهد الطويل الذي ولَّدت عنه إرادة جمعية متجانسة إلى الدرجة المعينة الضرورية والكافية لتحديد فعل منسق ومتواقت زمنياً وجغرافياً مع حدوث الواقعة التاريخية.

أهمية الطوباويات والأيديولوجيات المشوشة والعقلانية في المرحلة الأولى للعمليات التاريخية تشكل الإرادات الجمعية: للطوباويات وللعقلانية المجردة عين أهمية المفاهيم القديمة للعالم التي تطورت تاريخياً عبر تراكم الخبرات المتتالية. المهم هو النقد الموجه إلى هذا المركب الأيديولوجي من قبل الممثلين الأوائل للمرحلة التاريخية الجديدة. فخلال عملية النقد هذه تبرز عملية تمييز وتغيير في الأثر النسبي الذي كانت تتمتع به عناصر الأيديولوجيات القديمة، فما كان ثانوياً وتابعاً أو حتى عرضياً يصبح أساسياً ويصبح نواة المركب الأيديولوجي والعقائدي الجديد. بذلك تتفتت الإرادة الجمعية القديمة إلى عناصرها المتناقضة، لأنه من تلك العناصر تتطور العناصر التابعة اجتماعياً إلخ.

منذ نشوء النظام الحزبي، وهو مرحلة تاريخية مرتبطة بتقولب Standardisation القطاعات الواسعة من الجماهير (المواصلات، الصحف، المدن الكبيرة، إلخ.) أصبحت العمليات الجزئية الصغيرة تحدث بسرعة أكثر من الماضي.

الهيمنة (المجتمع المدني) وتقسيم السلطات

إن تقسيم السلطات وكل النقاش الذي جرى في سبيل تحقيقه، والمبادئ القانونية التي وجدت ببروزه، كل هذا كان نتيجة الصراع الذي دار بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي في فترة تاريخية

معيّنة كان التوازن الطبقي فيها يشكو من بعض عدم الاستقرار الناشئ عن الارتباط الشديد لبعض قطاعات المثقفين (الذين كانوا في خدمة الدولة مباشرة، وبشكل خاص البيروقراطية المدنية والعسكرية) بالطبقات الحاكمة القديمة. أي أنه يحدث داخل المجتمع ما يسميه «كروتشه الصراع الدائم بين الدين والدولة»، هذا إن اعتبرنا الدين (الكنيسة) ممثلاً للمجتمع المدني في كليته (بينما هو عنصر قليل الأهمية فيه نسبياً)، وإن اعتبرنا الدولة كل محاولة للبلورة الدائمة لمرحلة تطورية محددة، أو لموقف محدد. بهذا المعنى، بإمكان الدين أن يصبح دولة، وبإمكان الصراع أن يظهر نفسه بين المجتمع المدني العلماني والمعلمن وبين الدولة ـ (عندما يكون الدين قد أصبح جزءاً مكملاً للدولة، للمجتمع السياسي المحتكر من قبل فئة ذات امتيازات، فئة تتوحد مع الكنيسة من أجل المحافظة على احتكارها بمساعدة ذلك الجزء من «المجتمع المدني» الذي تمثله الكنيسة).

الأهمية الأساسية لتقسيم السلطات بالنسبة لليبرالية السياسية والاقتصادية: بالإمكان تلخيص الأيديولوجية الليبرالية برمتها، بكل نقاط قوتها ونقاط ضعفها، بمبدأ تقسيم السلطات. وهنا نرى منبع ضعف الليبرالية: إنها البيروقراطية (تبلور الموظفين الأساسيين) التي تنفذ السلطة الإكراهية والتي تصبح، بعد مدة معيّنة، طبقة مهنية. ومن هنا شعبية الهدف الذي يصبو إلى جعل جميع المناصب انتخابية، الهدف الذي هو الليبرالية المتطرفة وهو انحلالها في وقت واحد (مبدأ الدستور الدائم إلخ. في الجمهوريات، يرضي الانتخاب الدوري لرئيس الدولة الهدف الشعبي الأولي هذا إرضاءً وهمياً).

وحدة الدولة في تمايز السلطات: البرلمان أكثر ارتباطاً

بالمجتمع المدني السلطة القضائية تقع بين الحكومة وبين البرلمان وتمثل استمرارية القانون المدون (في مواجهة الحكومة أيضاً) طبيعي أن القوى الثلاث هي أيضاً أدوات للهيمنة السياسية ولكن في درجات مختلفة: (١) البرلمان (٢) القضاء (٣) الحكومة. ينبغي ملاحظة كيف يترك إجهاض إدارة القانون انطباعاً لدى العامة ذا أثر مؤذ بصورة خاصة: إن هذا القطاع هو القطاع الأكثر حساسية في جهاز الهيمنة، وكذلك الأمر، الأعمال البوليسية التعسفية والإدارة السياسية.

مفهوم القانون

لا يمكن أن نجد مفهوماً للقانون يكون مجداً في الأساس على صورة متكاملة في أية عقيدة موجودة (ولا حتى في عقيدة ما يسمى بالمدرسة الوضعية، وبشكل خاص عقيدة فيري). إن هدفت كل دولة إلى خلق نوع خاص من الحضارة ومن المواطن وإلى الحفاظ عليه (وبالتالي من الحياة العامة والعلاقات الشخصية)، وإن هدفت إلى التخلص من بعض العادات ووجهات النظر وإلى نشر غيرها، سيكون القانون إدارة لتحقيق هذا الهدف (بجانب المدارس والمؤسسات والنشاطات الأخرى). ويجب تطويره حتى يتوافق مع الهدف هذا وحتى تكون له فعالية قصوى في الإسفار عن نتائج إيجابية.

يجب تحرير مفهوم القانون من كل بقايا «المفارقة» والإطلاقية، وعملياً من كل تعصب أخلاقي. على الرغم من ذلك، لا يبدو لي أن بإمكان هذا المفهوم الانطلاق من وجهة النظر القائلة بأن الدولة لا «تعاقب» (إذا رد هذا التعبير إلى معناه الإنساني) بل هي فقط تناضل

ضد «الخطورة» الاجتماعية. في الحقيقة، يجب على الدولة أن تبدو وكأنها «مرب» في أنها تهدف بالتحديد إلى خلق نوع جديد من الحضارة ومستوى جديد لها. ولا يجب أن نستنتج أن البنية الفوقية يجب أن تترك لنفسها ولتطورها التلقائي، لنشوئها المتقطع والعشوائي، من كون الدولة فعّالة بشكل أساسي في القوى الاقتصادية، وكونها تطور جهاز الإنتاج الاقتصادي وتعيد تنظيمه وكونها تغيّر البنية ففي مجال البنية الفوقية أيضاً، تكون الدولة أداة «عقلنه»، أداة تسارع و Taylorisation[١]، فهي تعمل ضمن خطة، وهي تضغط وتوقظ وتستحث، وهي «تعاقب» لأنه عندما تخلق أوضاع «يستحيل» فيها نمط ما من الحياة، يجب أن يترتب على «العمل أو الإهمال الإجرامي» نتائج قانونية عقابية ذات مغزى أخلاقي، وليس فقط حكم بالخطورة العامة. إن القانون هو الناحية السلبية والقمعية لمجمل النشاط الإيجابي التمدني الذي تطوره الدولة. ويجب أن تضم نشاطات «منح الجوائز» الفردية والجماعية إلى مفهوم القانون، إلخ، فالعمل الحميد والأهل للتقدير مكافأ عليه بقدر كون العمل الإجرامي معاقباً عليه (وهو يلقى عقابه بطرق مبتكرة، تجعل من «الرأي العام» مصدر الحكم).

---

(١) نسبة إلى تايلور الأميركي الذي نظم العمال داخل المصانع. بحيث توافق عملهم توافقاً دقيقاً ومتطلبات المؤسسة الصناعية الرأسمالية، أي أنه عقلن علاقة العمال بالمصنع عبر توزيع العمل وعلاقتهم بالمشرفين عليهم وببعضهم البعض إلخ (المترجم).

في ما كتبه ستالين (بصورة أسئلة وأجوبة)، في أيلول ١٩٢٧، حول بعض نقاط أساسية في علم السياسة وفنها. هناك نقطة يبدو لي أن تعميقها من الضرورة بمكان. إنها التالية: حسب الماركسية (في جانبها السياسي) إن في صياغة مؤسسها، أو حتى إذا أدخلنا في الاعتبار التحديدات التي قدمها أحدث منظريها الكبار، كيف يحلل الوجه القومي للوضع العالمي؟ الواقع أن العلاقة «القومية» هي نتيجة تزاوج «فريد» (بمعنى من المعاني). وينبغي فهم هذا التزاوج في إطار هذا التفرد، إذا شئنا السيطرة عليه وتوجيهه. لا شك أن التطور يسير في اتجاه الأممية ولا يسعها إلا أن تكون أممية. لذا يجب درس تزاوج القوى القومية التي على الطبقة الأممية قيادتها وتطويرها تبعاً للمنحى الأممي وتوجيهاته. والطبقة القائدة الأممية جديرة بهذا النعت شرط أن تفسر هذا التزاوج، وهي طرف فيه، تفسيراً صحيحاً. وكونها طرفاً يتيح لها أن تعطي الحركة وجهة ما، في إطار معيَّن. والخلاف الأساسي بين تروتسكي وستالين يدور على ما يبدو لي، حول تأويل البلشفية. إن إلقاء تهمة القومية (الضيقة) سخيف[1]، إذا ما رجعنا إلى جوهر القضية. عندما يدرس الجهد الذي بذله البلاشفة بين ١٩٠٢ و١٩١٧، يتضح أن جدته تقوم على تصفية العناصر القائمة والأيديولوجية (بمعنى الذم) من الأممية، بقصد إعطائها مضمون سياسة واقعية. أن مفهوم الهيمنة هو المفهوم الذي تنعقد عنده تطلبات الصفة القومية، مما يوضح سبب صمت بعض الاتجاهات

---

(١) إتهام تروتسكي لستالين (المترجم).

عنه، أو اكتفاءها بالإشارة الحيية إليه. إذ إن على طبقة ذات طابع أممي، بقدر ما تضطلع بقيادة فئات اجتماعية ذات طابع قومي ضيق (المثقفون)، بل غالباً ما دون القومي، محلي وبلدي (الفلاحون)، أن على هذه الطبقة أن «تتقومن» إلى حد ما، وهو حد ليس بالضيق، إذ إن العبور بمراحل من التزاوجات المنطقية[1] (لمجموعات أمم) المتفاوتة، أمر لا مناص منه، قبل أن تنضج شروط اقتصاد مخطط على الصعيد العالمي. ومن ناحية أخرى، يجب ألا ننسى أن التطور التاريخي يخضع لقوانين الضرورة، طالما أن المبادرة لم تنتقل، نهائياً إلى أيدي القوى التي تسعى للبناء تبعاً لمخطط تقسيم للعمل يرتكز على السلم والتضامن. أما إن المفاهيم اللاقومية (أي تلك التي لا ترجع إلى كل بلد بمفرده) خاطئة، فهذا ما يرى بوضوح في الحالات العكسية: فقد أدت هذه المفاهيم إلى السلبية والجمود في مرحلتين متمايزتين: ١ـ في المرحلة الأولى لم يكن يظن طرف من الأطراف أن عليه البدء، أي أن كل طرف كان يحسب أن أخذه زمام المبادرة سوف يعزله، وبانتظار حركة شاملة لم يتحرك أحد، لم ينظم أحد العمل، ٢ـ كانت المرحلة الثانية أسوأ، على ما نظن. فقد انتظر شكل من «النابليونية» متخلف ومناف للطبيعة (الواقع أنه ما من مرحلة تاريخية تتكرر على شاكلة واحدة). لكن الثغرات النظرية لهذا الشكل الحديث للآلية القديمة، تتستر بالنظرية العامة للثورة الدائمة. وهذه الأخيرة لا تعدو أن تكون توقعاً نوعياً (عاماً) يقدم بصورة مسلمة لا تقبل النقاش، وهي تتداعى من تلقاء نفسها، إذ إنها لا تبرز في حيز الواقع.

---

(١) نسبة إلى منطقة.

إن ما يذهب إليه هيغل، في أمر الأحزاب والتجمعات كسياق «خاص»[1]. للدولة، مستمد تاريخياً من تجارب الثورة الفرنسية السياسية، وبوسعه أن يمد المذهب الدستوري بمادة محددة وملموسة. فالسلطة تحكم بوضوح المحكومين، غير أنه رضوخ منظم يختلف عن الرضوخ النوعي العام الذي يبرز في الانتخابات. فالدولة تحصل على الرضوخ وتطلبه. لكنها «عدا ذلك» «تهذبه» بواسطة المنظمات السياسية والنقابية التي هي هيئات خاصة، متروكة لمبادرات الطبقة الحاكمة الخاصة. بذلك يتجاوز هيغل المذهب الدستوري الخالص، منظرا الدولة البرلمانية بنظام أحزابها. ولا يسع نظرته إلى العمل المشترك إلا أن تكون عامة وبدائية، ما بين السياسة والاقتصاد، تبعاً لتجربة الحقبة التاريخية التي كانت ضيقة ويعوزها المثال المكتمل للتنظيم، التنظيم «المهني» (الاقتصاد المطعم بالسياسة).

تقدم الثورة الفرنسية أنموذجين غالبين: النوادي، وقد كانت منظمات مرنة على غرار «اللجنة الشعبية»، تقوم بتوفير مركزيتها شخصيات سياسية، لكل منها جريدة تستحث بواسطتها انتباه قُراء محددين واهتمامهم، قُراء لا تسم عناصرهم الهامشية سمة مميزة، يدافعون عن مواقف الجريدة في اجتماعات النادي. ولا ريب أن وجود شيع ضيقة ومنتخبة، بين قاصدي النادي الدائمين، يعرف أعضاؤها بعضهم البعض، ويجتمعون على حدة لتهيئة جو

---

(١) خاص نقيض عام، والعام هو صفة الدولة بمؤسساتها (المترجم).

الاجتماعات، والدفاع عن هذا الاتجاه أو ذاك، وفقاً للمناسبات والمصالح الملموسة المطروحة.

وقد نمت في فرنسا، إثر ترميدور، بين مريدي اليعقوبية الذين ينتمون إلى الصف الثاني، تلك المؤامرات السرية التي انتشرت في إيطاليا قبل ١٨٤٨. وذلك في خضم ألف صعوبة وصعوبة، في الحقبة النابليونية، بسبب رقابة الشرطة اليقظة. وقد سهل الأمر بعض الشيء بين ١٨١٥ و١٨٣٠ في ظل حكم «العودة»[١] الذي لم يكن متشدداً في (ملاحقة) القاعدة (الشعبية). كما أنه كان يجهل بعض الهموم والأمور. وينبغي أن يكون قد تم تمايز الحقل السياسي الشعبي خلال الفترة التي تتراوح بين ١٨١٥ و١٨٣٠، كما يبيِّن في «الأيام الثلاثة المجيدة»[٢] عام ١٨٣٠، إذ ظهرت على السطح المنظمات التي تكونت خلال الخمس عشرة سنة المنصرمة. بعد ١٨٣٠، وحتى ١٨٤٨، استكملت عملية التمايز لتنتج، مع بلانكي وفيليب بابيو ناروتي[٣] أنماطاً تكاد تكون أنموذجية.

يصعب أن يكون هيغل قد عرف عن كثب هذه التجارب التاريخية التي كانت أكثر حياة عند ماركس.

إن الثورة التي أدخلتها الطبقة البورجوازية على نظرية القانون، وبالتالي على وظيفة الدولة، تقوم أخص ما تقوم على إرادة التعميم

(١) عودة البوربون، السلالة الملكية التي حكمت فرنسا قبل الثورة الكبرى (المترجم).

(٢) الأيام الثلاثة التي قام أثناءها سكان باريس بخلع الملك شارل العاشر، في تموز ١٨٣٠ (المترجم).

(٣) من قادة الحركة الشعبية الفرنسية. ويطلق اسم الأول (البلانكية) على الانقلابية النخبوية (المترجم).

(إذن، ثمة طابع أخلاقي للقانون والدولة). فقد كانت الطبقات المسيطرة ما قبل الثورة، محافظة كل المحافظة، أي أنها لم تكن تحاول توفير انتقال الطبقات الأخرى إليها، بصورة عضوية، مما يعين توسيع دائرتها الطبقية «تقنياً» وأيديولوجياً. كانت النظرة السائدة هي نظرة المرتبة المغلقة. بينما تقدم الطبقة البورجوازية نفسها هيئة دائمة الحركة، قديرة على استيعاب المجتمع بأكمله، وذلك برفعه إلى مستواها النقابي والاقتصادي. إذ ذاك تتحول وظيفة الدولة تحولاً كاملاً، فتصبح الدولة مربية إلخ.

كيف يمكن أن يحصل توقف فيرجع إلى النظرية التي ترى في الدولة قوة خالصة، إلخ. الطبقة البورجوازية «مشبعة»: فهي لا تتوقف عن الإتساع فقط، يبل تتفكك. أو هي لا تكف عن استيعاب عناصر جديدة فحسب، لكنها تلفظ قسماً منها (أو أن من تلفظهم يفوقون عدداً، ويكثير من تستوعبهم). وأخيراً، إن طبقة تستطيع أن تدعي القدرة على استيعاب المجتمع كله، وكذلك القدرة على التعبير عن هذه العملية، تدفع بنظرية القانون والدولة هذه إلى الكمال، إلى تصور مرحلة تنتهي فيها الدولة، وينتهي فيها القانون، لأنهما أصبحا غير مجديين بعد استنفادهما إمكانات دوريهما، وامتصاص المجتمع المدني لهما.

أما أن المفهوم الشائع للدولة جزئي، ويؤدي إلى أخطاء فاحشة، فالدليل عليه دراسة لكتاب دانييل هاليفي: «انحطاط الحرية»، وقد قرأت مراجعة له في «له نوفيل ليترير». يرى هاليفي أن الدولة هي الجهاز التمثيلي، وهو يكتشف أن أهم أحداث التاريخ الفرنسي، من ١٨٧٠ حتى يومنا، لم تنتج عن مبادرات هيئات سياسية انبثقت عن الانتخاب العام، بل عن هيئات خاصة (شركات رأسمالية، قيادات

أركان إلخ). أو عن موظفين كبار تجهلهم البلاد إلخ. ولكن ما الذي يعنيه ذلك سوى أنه لا ينبغي أن يفهم بكلمة «دولة» جهاز الحكم فحسب، بل جهاز الهيمنة «الخاص» أو المجتمع المدني. وينبغي أن نلاحظ كيف يولد من نقد الدولة التي لا تتدخل، الدولة التي تجرجر نفسها وراء الأحداث، إلخ. التيار الأيديولوجي الدكتاتوري اليميني بتدعيمه للسلطة التنفيذية، إلخ. ولكن ينبغي قراءة كتاب هاليفي لمعرفة إذا كان هو أيضاً سلك هذه الطريق، وليس ثمة من عائق نظراً لسوابقه (إعجابه بسوريل وبموراس، إلخ.) (...).

في السجال حول مهام الدولة (والمعني هو الدولة بالمعنى الضيق، أي التنظيم السياسي القانوني)، يقابل تعبير «الدولة العسس»، تعبير «الدولة الشرطي»، في الإيطالية، وهو يحاول الدلالة على دولة لا تتعدى مهامها الوصاية على الأمن العام، واحترام القوانين. ولا يلفت النظر كفاية إلى أن قيادة التطور التاريخي في نظام من هذا النمط (لم يوجد مثيله قط إلا افتراضاً، على الورق) تعود إلى القوى الخاصة، إلى المجتمع المدني الذي هو أيضاً «دولة»، بل إنه الدولة ذاتها.

يبدو أن تعبير الدولة ـ العسس، الذي ينبغي أن يحمل من السخرية أكثر مما يحمله تعبير «الدولة ـ الشرطي»، أو تعبير «الدولة ـ البوليس»، يبدو أن هذا التعبير يعود إلى لاسال[١]. ونقيضه ينبغي أن يكون «الدولة ـ الأخلاق» أو «الدولة المتداخلة» عموماً. لكن ثمة فوارق بين المفهومين. إن مفهوم الدولة الأخلاقية ذو أصول فلسفية

---

(١) الزعيم العمالي الألماني الذي عاصر ماركس، وأسس رابطة العمال الألمان العامة (المترجم).

ثقافية (أي خاصة بالمثقفين: هيغل)، ويمكن ربطه بالدولة ـ العسس، إذ إنه يعتمد على النشاط المستقل، التربوي والأخلاقي، للدولة العلمانية، وهو بذلك نقيض للكوسموبوليتيه، ولتدخل التنظيم الديني ـ الرهباني، اللذين يمثلان بقايا القرون الوسطى. أما مفهوم الدولة المتداخلة فذو أصول اقتصادية، وهو يمت بصلة، من ناحية، إلى تيارات الحماية الجمركية أو القومية الاقتصادية، ومن ناحية ثانية إلى محاولة إيكال «حماية»، الطبقات الكادحة من تعديات الرأسمالية، إلى موظفين بعينهم في الدولة، يتحدرون من عائلات مالكة للأرض وإقطاعية (وهي سياسة بسمارك ودزرائيلي)[١].

يسوغ لهذه الإمكانات أن تتزاوج بأشكال شتى، وقد تزاوجت بالفعل. بالطبع يميل الليبراليون («الاقتصاديون») للدولة ـ العسس، وهم يودون أن تترك المبادرة التاريخية للمجتمع المدني ولمختلف القوى التي لا تحصى فيه إلى جانب دولة ترعى «أمانة اللعبة» وقوانينها. ويدقق المثقفون في فوارق هامة عندما يكونون ليبراليين، وحتى عندما يدافعون عن التدخل (وقد يكون واحدهم ليبرالياً في المجال الاقتصادي ومدافعاً عن التدخل في المجال الثقافي، إلخ.). ويطالب الكاثوليكيون بدولة متدخلة تقف في صفهم بلا تردد، وإلا طالبوا ـ حيث هم أقلية، بدولة «لامبالية» لا تشد أزر خصومهم.

هناك سؤال ينبغي التدقيق فيه: أليست نظرية الدولة ـ الشرطي ـ العسس «إذا وضعنا التعريض جانباً: الشرطي، العسس، إلخ.)

---

(١) سن دزرائيلي سنة ١٨٧٥ وسنة ١٨٧٨ قوانين حددت ساعات عمل الأطفال والنساء، كما أقرت بحق الإضراب في حدود. وسن بسمارك قوانين تعويض نهاية الخدمة والضمان الصحي. هذا إلى جانب ضرب الحركة العمالية.

النظرية الوحيدة التي تتجنب المراحل الجدية «المهنية ـ الاقتصادية» (للدولة)؟

ما زلنا، في هذا كله، نساوي بين الدولة والحكم، وهي مساواة تنبع من الشكل المهني، الاقتصادي، أي من دمج المجتمع المدني بالمجتمع السياسي، إذ ينبغي الانتباه إلى أن في مفهوم الدولة العام عناصر ينبغي ردها إلى المجتمع المدني (إذ تعني الدولة: المجتمع السياسي + المجتمع المدني، أي الهيمنة المدرعة بالعنف). إن المسألة أساسية في نظرية ترى إمكان تلاشي الدولة وانحلالها في مجتمع «منظم». ويمكن التصور أن عنصر الدولة ـ الضغط ـ يستنفد بقدر ما يشتد عود عناصر المجتمع «المنظم» ويتنامى.

ينبغي التذكير بأن نعت الدولة الليبرالية بـ «العسس» يعود للاسال، أي لمنظر جامد، وغير جدلي، للدولة (ينبغي تفحص نظرية لاسال حول هذه النقطة، وحول الدولة عموماً، كنقيض للماركسية). في نظرية الدولة ـ المجتمع «المنظم» يجب أن يتم الانتقال من مرحلة تفي «الدولة» فيها «الحكومة»، وتندمج «الدولة» فيها بـ «المجتمع المدني»، إلى مرحلة الدولة، العسس، مرحلة تنظيم ضاغط يرعى نمو عناصر المجتمع «المنظم» التي يؤدي إيناعها، تدريجياً، إلى الاستغناء عن تسلط الدولة وضغطها. إن هذا الأفق لا يؤدي إلى ليبرالية «جديدة» رغم أنه يضعنا على عتبة عصر حرية عضوية.

تجاوز المرحلة الاقتصادية ـ المهيمنة

إذا صح أن على كل نمط دولة أن يمر، حتماً بمرحلة من البدائية الاقتصادية ـ المهنية، نتج أن على مضمون الهيمنة السياسية للفئة

الاجتماعية التي أسست نمط الدولة الجديد، أن يكون أولاً، اقتصادياً. فالقضية هي إعادة تنظيم العلاقات الفعلية وبنيتها، وبين البشر والعالم الاقتصادي أو الإنتاج. والحالة هذه يضعف (دور) عناصر البنية الفوقية، ويرتدي طابع التوقع والصراع، ولكن مع عناصر «صعيد» (ثقافي) ما زالت ضعيفة. فيغلب الطابع السلبي على الصعيد الثقافي، طابع نقد الماضي. فيتجه للهدم والنسيان. أما خطوط البناء فلا تتعدى «الخطوط العريضة»، البدايات، التي قد تتغير كل لحظة (بل ينبغي أن تتغير) لتنسجم مع البنية الجديدة في طول التكوين. وهذا ما لا يتم في حقبة العاميات[1]. على النقيض من ذلك، ترتدي الثقافة التي تبقى خاضعة للكنيسة طابعاً معادياً للاقتصاد (الاقتصاد الرأسمالي الوليد). فهي لا تنحو منحى تأسيس هيمنة الطبقة الجديدة، بل منحى الحيلولة دون ذلك: فالمذهب الإنساني والنهضة، بهذا المنظار، رجعيان، لأنهما دليلا انهزام الطبقة الجديدة، ونفي لعالمها الاقتصادي الخاص، إلخ.

الهيمنة بين الأمم

ثمة عنصر آخر ينبغي تفحصه، هو مسألة الروابط العضوية بين سياسة الدولة الداخلية، أم العكس. في هذه الحالة أيضاً ينبغي التمييز بين الدولة الكبيرة التي تتمتع باستقلال عالمي نسبي، والدول الأخرى، كما ينبغي التمييز بين أشكال الحكم المختلفة (كان، فيما

---

(١) التنظيم السياسي والمدني الأول للبورجوازية تحت السيطرة الإقطاعية (المترجم).

يبدو، لحكم كحكم نابليون الثالث، سياستان: سياسة رجعية في الداخل، وأخرى متحررة في الخارج).

أوضاع الدولة قبل الحرب وبعدها. لا شك أن الأوضاع التي تكون عليها دولة ما عند توقيع السلم، تلعب دوراً في قيام تحالف ما. إذ يمكن أن ينتهي الأمر بأن يفقد البلد الذي كان مهيمناً، زمن الحرب، هيمنته، لنزيف قواه في الحرب. عليه، في هذه الحالة، أن يرضخ إذ يرى بلداً «ثانوياً» أسعفته مهارته، وأسعفه «حظه»، يصبح البلد المهيمن. وهذا ما يحدث في «الحروف العالمية»، عندما يفرض الوضع الجغرافي على بلد أن يرمي في المعركة بكل موارده، فهو منتصر بفضل تحالفاته، لكن النصر يجده مهيضاً، إلخ. لذا ينبغي حساب عناصر عديدة في مفهوم «الدولة الكبرى»، ولا سيما العناصر «الدائمة»، أي خصوصاً، «الطاقة الاقتصادية والمالية» لدى الشعب.

النظرية والممارسة في ماركسية غرامشي

جون مرينغتون

شهد[1] العقد الماضي نمواً في الاهتمام الذي يوليه الاشتراكيون الأوروبيون للكتاب والمناضلين الماركسيين الذين عاشوا في فترة ما قبل ثورة أكتوبر مباشرة وما بعدها، والذين طوروا نظرياتهم تحت أثر انهيار الأممية الثانية وفشل الموجة الثورية التي اجتاحت أوروبا بين ١٩١٧ و١٩٢٠. وقد نتج عن بروز الاتجاهات الإصلاحية في الأحزاب الاشتراكية في فترة ما بعد الحرب والاستسلام اللاحق للحزب الاشتراكي الديموقراطي الألماني، وعن فشل القيادات الاشتراكية في محاربة الاتجاهات التشيعية داخل أحزابها وجمودها المهلك في مواجهة الأحداث التي تلت الحرب مباشرة، وضع لا يمكن أن ينتج في داخله حلول نظرية جديدة وبالتالي إمكانيات عملية جديدة إلا بواسطة نقاط انطلاق جذرية. وقد تجاوب كل من غرامشي ولوكاش بطرق مختلفة مع هذه الحاجة، متخطين حدود «المناظرة

(١) John Merrington, Theory and Practice in Gramsci's Marxism (The Socialist Register, 1968).

الإصلاحية» ـ فقد بقي كل من «الثوريين» و«الإصلاحيين»، أساساً، ضمن الإطار نفسه ـ Problematic (بالمعنى الذي يستعمله ألتوسير للدلالة على الإطار الذي تنسج من خلاله تصورات يجمعها ويوحدها ـ المترجم) ـ وقائمين بتشخيص جديد وبتكهن جديد مستقى من تجربة هزيمة ما بعد الحرب، ومؤكدين مجدداً على العامل الفعال والإرادي في التغيير التاريخي، على مسألة واسطة القيام بثورة.

وقد كان انعدام الفعالية المتزايد للقيادات الاشتراكية ـ الديموقراطية الأوروبية، والذي تجلى واضحاً في أزمة ما بعد الحرب، إشارة خارجية لاعتلال كبير، وقد تماشى فيه تحجر البنى البيروقراطية التنظيمية مع «ماركسية رسمية» بنيت على أساس مجموعة جامدة من المذاهب الاطلاقية «قوانين التطور الاجتماعي» على غرار قوانين العلوم الطبيعية. في هذه الأوضاع كانت الحاجة لتجديد الماركسية ملحة. وقد قاوم كل من غرامشي ولوكاش بنشاط مداخل الوضعية إلى الماركسية، أي هذا الاتجاه الوضعي العلموي (Scientism) الذي كان أساس أرثوذوكسية الأممية الثانية. إلا أن هذه النظريات أصبحت، وإلى حد كبير لا تزال، تياراً ثانوياً في الحركة الاشتراكية العالمية بعد أن فرضت الأرثوذوكسية الستالينية خلال الثلاثينات، ولم يصبح إعادة اكتشافها ممكناً بشكل واسع إلا بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي عام ١٩٥٦، إن ما يجعل أعمال غرامشي ذات أهمية خاصة بالنسبة لمسائل اشتراكية ما بعد الحرب في الغرب هو قابلية الماركسية المتكررة لأن تتحجر بشكل نظام فكري تخطيطي يضم مقولات جامدة وصحيحة أبداً، ويناشد المفاهيم بدلاً من أن يعيد اكتشافها ضمن كل وضع جديد. وتشكل صفحات «دفاتر السجن» الـ ٢٨٠٠ (والتي ابتدئ بنشرها بعد

الحرب وبعد انهيار الفاشية الإيطالية) أشمل محاولة لتجديد الماركسية وأكثرها مثابرة على يد ماركسي غربي في القرن العشرين، وذلك من خلال إعادة صياغة المقولات القديمة واستحداث المفاهيم الجديدة عبر مواجهة التطورات الاجتماعية والثقافية المعاصر. تمثل أعمال غرامشي، بشكل خاص، نموذجاً للتطوير النقدي للماركسية (على عكس التأويل الأعمى)، الذي ينقل النظرية من حيز «القوة» إلى حيز «الفعل» في علاقتها مع كل حدث معيَّن، والذي يعين المراكز المتغيرة لتناقضات العالم الرأسمالي ويطور استراتيجية تتلاءم وإياها. في كل وضع، ينتج كل تصور جديد حلولاً جديدة كوسيلة لأحكام القبضة على الواقع، مبرزاً تناقضاته ومعيناً نقاط تغييره الحاسمة، وذلك كوسيلة لتوجيه العمل الذي يهدف إلى الثورة الاشتراكية، لا كوسيلة لرفض العالم الفعلي للإبقاء القصير النظر على الصيغ الأصلية. إن ضرورة «إعادة التفكير» بالماركسية في فترة ما بعد ستالين، ليس من الناحية الاقتصادية فحسب بل في علاقتها مع كلية التطورات الاجتماعية والثقافية في الغرب الرأسمالي، واعتماد الحركة الاشتراكية المستمر على الأشكال التنظيمية التقليدية، والسلبية المتزايدة لإمكانيات اليسار الاستراتيجية، كل هذا فرض مواجهة «العبقري الوحيد الذي طرح وواجه أصعب مسائل الاشتراكية الأوروبية على حد قول يوجينه جنوفيزه[١].

---

(١) اختصرت الحواشي الـ ١٢ إلى الهام منها، وحذفت كل الإشارات التفصيلية للمصادر الإيطالية لاستشهادات مرنغتون من أعمال غرامشي الكاملة الصادرة في ١٢ جزءاً عن دار ايناودي في تورينو.

Eugene Genovese, «In Studies on the Left», vol. 7, No. 2 (1967) p. 8377.

- ١ -

ماذا كانت الملامح العامة لتجديد غرامشي للماركسية؟ كان الشرط المسبق لتجديد كهذا بالنسبة لغرامشي، كما بالنسبة للينين أو لوكاش، رفض «الاقتصادية» بمختلف أشكالها، أي النزعة لاختزال مستويات البنية الفوقية المختلفة إلى مرتبة «المظهر» أو «الظاهرة» Phenomenon وقد أنتجت هذه النزعة على يدي «الأساتذة» الماركسيين في الأممية الثانية مفهوماً تطورياً ـ حتمياً للتاريخ الذي يفهم على أنه محكوم بقوانين موضوعية يتخطى أثرها مجال التدخل الإنساني الفاعل. وكانت النتيجة جبرية كوارثية في وجه الأحداث، معتمدة على إيمان أعمى بـ «قوى التاريخ» وبانهيار الرأسمالية المحتوم تحت ضغط تناقضاتها الداخلية. وقد قصد غرامشي هذا الانحراف عن الماركسية عندما عنون إحدى مقالاته الأولى في تشرين الثاني ١٩١٧ «الثورة ضد رأس المال»، وفيها حيا البلاشفة لأنهم قد كسروا الجدول الحديدي للحقبات التاريخية. وقد وصف الجبرية في دفاتر السجن كـ «رائحة زكية أيديولوجية مباشرة» للماركسية، كـ «شكل من أشكال الدين وكمثير (على نمط المخدرات) تجعله ثانوية طبقات اجتماعية معينة ضرورياً ومبرراً تاريخياً. هي تحافظ على المثابرة في أوقات الهزيمة والشدة: «إنني مهزوم الآن، إلا أن طبيعة الأمور إلى جانبي على المدى الطويل إلخ». إلا أن في أوقات الأزمة العضوية، عندما يصبح الثانوي «موجه» بالقوة، تصبح الجبرية بديلاً للمبادرة الحقيقية، والنتيجة تذبذب، وسلبية، و«اعتزاز أحمق بالنفس» لهذا السبب، «ينبغي محاربة الطفولية البدائية التي تدعي (إدعاء يعرض على أنه محك

ضروري من محكمات المادية التاريخية) تفسير كل تقلب سياسي أو أيديولوجي كتعبير مباشر عن البنية بشدة». مستشهداً بملاحظة أنغلز في مراسلاته والقائلة إن «الاقتصاد قوة التاريخ المقررة فقط في التحليل الأخير»، يتابع غرامشي ويرفض القول «بأن الأزمات الاقتصادية وحدها تنتج مباشرة الحوادث الأساسية. . إن مسألة الصحة أو الاعتلال الاقتصادي كسبب الحقائق التاريخية الجديدة مسألة جزئية من مسائل علاقات القوى بمستوياتها المختلفة».

مع هذا الرفض للاقتصادية رفضت النزعة الوضعية لموضعة objectify المعطيات المتنافرة غير المترابطة للواقع المباشر، مذوبة كلية العمليات الاجتماعية في «الوقائع» الجزئية للواقع العرضي ومعلنة بذلك أن مقولاتها مقولات عامة. في نقده لمؤلف بوخارين «نظرية المادية التاريخية»، رفض غرامشي المادية المبتذلة كما رفض «الموضوعية المزيفة» لمنهج بوخارين الذي يفهم الماركسية على أنها وسيلة للتنبؤ بأحداث المستقبل بدقة العلوم الطبيعية نفسها. كما في نقد سابق للوكاش، أكد غرامشي على استحالة التنبؤ الذي يلهي الاهتمام عن إمكانيات التدخل السياسي الفاعل: ما قوانين الماركسية لـ «تطور الاجتماعي» إلا قوانين وجهة».

ولم يكن الشيء الذي فعلته كلٌّ من المادية الفظة ومن التكنولوجية إلا إعادة استعمال مقولات العلم البورجوازي وإهمال الطبيعة الجدلية للكلية الماركسية[1]. كان جهد غرامشي النقدي

---

(١) يقول غرامشي في نقده لكتاب بوخارين «عندما تطرح المسألة بهذا الشكل (من قبل بوخارين)، لا يمكن للمرء أن يفهم مغزى الجدل الذي ينحط إلى نظام منطقي صوري، إلى سكولاستيكية أولية». . . قورن موقف غرامشي بموقف لوكاش الذي أشار إلى «الشبه بين نظرية بوخارين وبين المادية

منصباً على إعادة الاعتبار للجدل وبالتالي لإمكانية الممارسة الواعية، فإن تفاعل الذاتي والموضوعي في العملية التاريخية، حيث للأشكال المختلفة للبنية الفوقية ـ الثقافية والسياسية والأيديولوجية ـ وجود مستقل نسبياً وغير قابل للاختزال إلى مرتبة «فيض» من البنية الاقتصادية التي فهمت وكأنها «ماهية» مثالية. في معارضته الصلبة لذلك الانحراف عن الماركسية، المغلف بحتمية تطورية والمتمثل بخط طويل من النظرية الرسمية، من بليخانوف إلى كاوتسكي وبوخارين، يستبق غرامشي بوضوح التطورات النظرية الأكثر حداثة لفترة ما بعد ستالين، أي إدراك ضرورة ماركسية أكثر اكتمالاً وشمولاً (مقابل انتقائية بعض الاتجاهات الحديثة) تشدد على دور البنى الفوقية المتميز وعلى تعقيد الكلية الماركسية الخاضعة للعامل الاقتصادي فقط في «الآن الأخير» كما عبّر ألتوسير عن هذا، «من اللحظة الأولى إلى اللحظة الأخيرة، لا تأتي الساعة المنفردة للآن الأخيرة أبداً»[١].

وبالتالي، فإن الصفة المميّزة لماركسية غرامشي هي مداها وشموليتها. لم تكن الاقتصادية عاجزة فقط عن تفسير النواحي الحاسمة للواقع الاجتماعي والسياسي المعاصر ودور الكاثوليكية وظهور موسوليني. لم تكن بصيرتها النظرية محدودة فقط، بل كانت أيضاً نظرة جزئية للمستقبل الاشتراكي مهتمة فقط بتغيير البنية الاقتصادية. كان اللازم، في مكانها، التأكيد على نظرة شاملة مبنية على نقد شامل. إن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج شرط ضروري،

= العلمية ـ الطبيعية البورجوازية» المستقاة «من استعماله «للعلم» (بالمعنى الفرنسي) كنموذج».

(١) Louis Altusser, «Contradiction et Sur determination», Pour Marx, Paris 1966, p. 133.

إنما ليس كافياً، للسيطرة الرأسمالية، كما أن إدراك الاشتراكية للبنية الاقتصادية لا يعني أن «مسألة البنية الفوقية يجب أن تترك لنفسها ولتطورها التلقائي لنشوئها المتقطع والعشوائي». لم تكن ماركسية غرامشي مقتصرة على الشروط المادية للوجود، بل شملت أيضاً مضمون هذا الوجود، أي التطور المتكامل للإمكانيات البشرية عبر مجمل التجربة والامتداد الواسع للإمكانيات الخلاّقة التي ستجعلها الاشتراكية ممكنة. تطلب توسيع المجال هذا تشديداً متجدداً على دور الوعي والأفكار في تغيير المجتمع، الشيء الذي طوره غرامشي عبر مجابهة طويلة مع المثاليين المحدثين الذين كان يمثلهم في إيطاليا بشكل خاص الفيلسوف ـ المؤرخ بنديتو كروتشه، أكثر المتحدثين باسم الليبرالية التصورية أثراً في تلك الفترة. كما كانت نظرية لوكاش نتاجاً لعملية تركيبية Synthesis مع سوسيولوجية فيبر وسوسيولوجية زيمل المضادتين للوضعية، كذلك الأمر تطورتِ ماركسية غرامشي عن نقده لكروتشه: بذلك وجد ردّ الفعل الأوروبي ضد الوضعية بعد ١٨٨٠ استجابته الجدلية ضمن الماركسية نفسها. إن مفهوم غرامشي للأرثوذكسية الماركسية «ليس مستنداً إلى هذا التابع أو ذاك، أو إلى هذا الاتجاه أو ذاك المرتبط بتيارات خارجة عن الصياغة الأصلية.. بل على مفهوم أساسي للماركسية «ككافية بذاتها»، كافية لخلق حضارة بكاملها، شاملة ومتكاملة»[1].

---

(١) كتب لوكاش عام ١٩٢٣: «ليست أولوية الدوافع الاقتصادية في التفسير التاريخي ما يميز الماركسية حسماً عن العلم البورجوازي، بل وجهة نظر الكلية»..

Likacs, Histoire et Conscience de Classes, Trans, Alexos & Boix Paris 1960, p. 47.

وقد جعل المشروع الضخم، الذي وضعه غرامشي لنفسه خلال فترة سجنه الطويلة، هذه الماركسية المتكاملة عينية، ذلك المشروع الذي هدف إلى إعادة النظر في النظرية، أو نقلها من حيز القوة إلى حيّز الفعل في علاقتها بتجربة قومية محددة وبثقافة محددة، وهذا من أجل إعطاء نقد شامل ومن أجل تحدي الواقع الاجتماعي القائم. وكان هذا الرفض لتطبيق حلول مسبقة على «واقع فعلي» معين هو الذي جعله يشدد على تميُّز أوضاع القوى، القومية منها والعالمية، الذي يقرر الشكل الذي ستأخذه أزمة ما في أي حالة معينة، والذي يقرر بالتالي استراتيجية الحركة الثورية. هاجم في دفاتر السجن «النظم الفكرية المغلقة والنهائية»، وأضاف قائلاً «تكمن وحدة أي نظرية وقيمتها كنظرية منظمة في تماسكها الجوهري وفي فهمها الخصب لكل حل لإشكال ما، لا في بنيتها الخارجية والشكلية». كما نقرأ في ملاحظته بعنوان «ضد البيزنطية»: «إن ما يحدد ماهية الفكر هو انسجام الواقع الفعلي، وليس العكس. نستنتج من هذا أن كل حقيقة، بجانب كونها كلية وقادرة على أن يعبِّر عنها بشكل مجرد (لقبيلة المنظرين)، إنما تستمد فعاليتها من التعبير عنها بلغة الأوضاع العينية الخاصة. ولو لم يكن التعبير عنها «بلغات خاصة» ممكناً، تكون تجريداً بيزنطياً ومدرسياً (سكولاستيكياً) لا نفع منها إلا لتسلية تجار الألفاظ». ليس من الممكن التحديد المسبق للمتطلبات الخاصة المقابلة لكل وضع: «إن الواقع مليء بالتركيبات الغريبة، ومهمة المنظر هي إيجاد البرهان على نظريته من داخل الفوضى هذه، أي «ترجمة» عناصر الحياة التاريخية إلى لغة نظرية. والواقع ليس هو الذي يعرض نفسه تبعاً لمخطط فكري مجرد. ليس باستطاعة هذا أن يحدث أبداً، وبالتالي يعبِّر هذا المفهوم عن السلبية». إن كل وضع

قومي هو «نتيجة لتركيب (بمعنى معيّن) أصيل وفريد، ويجب فهم التركيب ضمن سياق هذه الأصالة والخصوصية إن توخى المرء تخطيها وقيادتها». هناك طريق واحد للاشتراكية يمكن تطبيقه في جميع الحالات: «إن وجهة التطور هي تجاه الأممية، إلا أن نقطة الانطلاق «قومية»، ومن هذه النقطة يجب البدء». بعكس أممية تروتسكي وروزا لكسمبورغ الشكلية، كان هذا الاهتمام الطاغي بالوضع القومي هو الذي مكّن غرامشي من تعيين خصوصية إشكال الدول الغربية ومن تطبيق تجربة اللينينية والثورة الروسية على الأوضاع المختلفة في الغرب.

والتأكيد على الترابط المتين بين النظرية وبين الحركات الفعلية داخل المجتمع ضروري جداً نظراً لأن النزعة التي تفسر نظريات غرامشي على أنها ماركسية مثالية تتغاضى عن وحدة النظرية والممارسة المرتبطان بمتطلبات النضال العيني، والتي كانت وراء أعماله. كان «التوكيد النشط على الوحدة بين النظرية والممارسة» سلاح غرامشي ضد كل من المادية والمثالية. وكانت الفكرة الرئيسية التي تقع وراء دراساته الفلسفية والتاريخية والثقافية تجاوباً مع مسألة سياسية أساساً. فقد برهنت التنظيمات التقليدية للطبقة العاملة وقيادتها عن عدم تمكنها من تجاوز المعضلة التي تواجهها كل حركة اشتراكية بعملها في داخل المجتمع الرأسمالي، مستعملة مؤسساته وفي الوقت نفسه قائمة بعمل يهدف الإطاحة به. كانت النتيجة موقفاً دفاعياً نقابياً ودعوات طوباوية وخطابية من اليسار (السينديكالية والعفوية) للعمل الجماهيري. صح ذلك بشكل خاص على القيادة «المتطرفة» Maximalist للحزب الاشتراكي الإيطالي التي برهنت عن عدم تمكنها من تجاوز قطبي المشاركة الانتهازية في المجتمع

والانسحاب الانعزالي منه، على الرغم من ولائها الأسمي للأممية الثالثة في مؤتمر بولونيا (١٩١٩). فشلت هذه القيادة بالتالي في استيعاب وضع أزمة ما بعد الحرب وفي توفير قيادة ثورية نشطة، وكانت النتيجة شلل عن العمل مهلك ومتمركز في مواقف قديمة وفي بيان فارغ. وقد استعيدت النزعة الانعزالية نفسها من قِبل الاتجاه الذي سيطر في الحزب الشيوعي الإيطالي في الفترة الأولى بعد تأسيسه في مؤتمر ليفورنو عام ١٩٢١. فقد مثل «الامتناع الانتخابي» التشيعي الذي دعت إليه الفئة التي قادها بورديغا انعدام الإمكانية نفسها على التدخل الفعلي في الحلبة السياسية القائمة على أساس المسلمات الميكانيكية نفسها التي كانت أساس عدم فعالية الحزب الاشتراكي الإيطالي، والتي عارضت بوضوح السياسة التي وضعها الكومنترن. كان لينين قد أدان هذا الاتجاه في كتابه «مرض اليسارية الطفولي في الشيوعية» قائلاً: «يخلص أن الرفيق بورديغا وأصدقاءه اليساريين من انتقادهم الصريح للسادة توراتي وشركاه إلى نتيجة غير صحيحة. . يجب على الشيوعية، لا في الميدان البرلماني وحده، بل في جميع ميادين النشاط، أن تدخل شيئاً ما جديداً من الناحية المبدئية (وهذا لا يتم بدون جهد مديد دائب عنيد)، شيئاً يعرم الصلة جذرياً بتقاليد الأممية الثانية»[1]. أصبحت معارضة غرامشي لقيادة الحزب الاشتراكي الإيطالي والتي وصلت إلى ذروتها في تجربة حركة المجالس العمالية في تورينو بعد عام ١٩٢١ نضالاً ضد التشيع في الحزب الشيوعي الإيطالي الفتي، نضالاً لم ينتصر إلا بصعود

---

(١) لينين: مرض «اليسارية» الطفولي في الشيوعية، دار التقدم: موسكو ١٩٦٧، ص ١٢٠-١٢١.

غرامشي لقيادة الحزب في ١٩٢٤. وتأكد هذا الموقف مجدداً بتغيير سياسة الكومنترن في ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠.

وقد قِيل إنه انتقد بشدة، في سلسلة من النقاشات السياسية التي أقامها مع مساجين آخرين في أواخر ١٩٣٠، التفشي الجديد «للفظية المتطرفة القديمة» وفشل الحزب في مواجهة الفاشية: «إنهم لا يعلمون كيف يعدلوا الوسائل تبعاً للأوضاع التاريخية المختلفة».

استناداً للخلفية المؤلفة من هزيمة الاشتراكية الإيطالية وانتصار الفاشية، يبقى إنجاز غرامشي الدائم هو أنه تخطى، في النظرية وفي الممارسة السياسية على حد السواء، الخيار العقيم بين المشاركة وبين الامتناع عبر نظرة جديدة جذرياً للمسألة الأساسية التي هي طبيعة السلطة في المجتمع الغربي، فقد شدد على العمل النشط في تسييس وتعبئة الجماهير، معيداً إمكانية المبادرة الثورية من قبل قوة سياسية واعية ومستندة على وحدة أيديولوجية وسياسية بين «المثقفين» و«الجماهير» الذين يشكلون الكتلة الثورية. كانت المسألة تطوير الطابع الخاص لـ «إرادة جمعية» تجعل من الممكن الانتقال من دور نقابي، قطاعي، وبالتالي من دور ثانوي تابع لمعارضة سلبية بحتة، إلى الدور المهيمن للعمل الواعي تجاه أهداف ثورية، العمل ليس تجاه تعديل جزئي داخل النظام، بل تجاه «طرح مسألة الدولة في كليتها». من أجل أن يصبح هذا ممكناً، يجب أن يتحول الطابع الجزئي والمحدود للمعارضة إلى تحد متجه شمولياً عبر الامتداد الكامل للعلاقات الاجتماعية حتى تتحول بنية القوى الخارجية التي تسحق الإنسان وتجعله خاضعاً لها إلى وسيلة للتحرير، إلى آلة لخلق شكل أخلاقي ـ سياسي جديد يمكن من مبادارت جديدة. يمثل الانتقال إلى الدور المهيمن تحول «الموضوعي» إلى مجال «الذاتية

المشتركة» Intersubjectivity التحول من «الدور الاقتصادي فقط (دور الانفعال الأناني) إلى الدور الأخلاقي ـ السياسي، أي إلى تطوير البنية إلى البنية الفوقية في عقول الرجال ووعيهم». استلزم هذا الانتقال من النضال الاقتصادي البحت مفهوماً جديداً لدور الأيديولوجيا، لدور «المثقفين» (بالمعنى الواسع لكل أولئك الذين لهم دور تنظيمي وتربوي)، وتشديداً على الطابع الإرادي للمنظمة الثورية كواسطة لتحقيق تحول في الوعي وتجديد ثقافي على كل مستويات المجتمع.

كانت قوة غرامشي في أنه طرح هذه المسائل بشكل يسمح بحلول عملية، فقد رأى في انفصال النظرية عن الممارسة السبب الجذري لوهن إمكانيات اليسار الاستراتيجية. ومغزى هذا أن الاشتراكية كانت لا تزال تمر في «طور بدائي نسبياً، وطور لا يزال اقتصادياً ـ نقابياً، يحول فيه التركيب العام للبنية تحولاً كمياً بحتاً، وما تزال فيه البنية الفوقية الكيفية في طور النشوء ولم تصبح بعد تشكلاً عضوياً». نتج عن طلاق النظرية من النضال الفعلي، من الإمكانيات المحددة الموجودة في المجتمع، مخططات «اعتباطية» مكان تلك الوحدة «العضوية» التي وحدها بإمكانها إعادة علاقة جدلية خلاقة بين الواقع الموضوعي وبين المبادرات الثورية. كانت عزلة غرامشي الطويلة في السجن، بدلاً من كونها فترة تأمل خارجي، تعويضاً عن العزلة بجهد شديد للانخراط السياسي. إن دوريه «الثقافي» والسياسي مرتبطان ارتباطاً لا ينفصم، وكل محاولة لفصلهما ـ محاولة مغرية في حالة غرامشي، فالانقسام هو بين فترتين، فترة من العمل السياسي (والصحافة السياسية) ١٩١٦ ـ ١٩٢٦، وفترة السجن ١٩٢٦ ـ ١٩٣٧ ـ لا تتوصل إلا إلى فصل بين

نظرياته وبين مقاصده، مما يعطي، في أحسن الأحوال، نظرية جزئية إليه. لا توفي هذه التفسيرات الشكلية والأحادية الجانب حق أصالة دفاتر السجن والترابط الجاري خلالها والذي يشكل مرتكزها، على الرغم من طابعها المبعثر. كان تمرس غرامشي في الواقع السياسي هو ما أنقذه من إعطاء أي حل مثالي أو شكلي. «ليس بإمكان التحليلات العينية لعلاقات القوى أن تكون أهدافاً بحد ذاتها (إلا إذا كان المرء بصدد كتابة فصل من التاريخ الماضي). على العكس من ذلك، فهي لا تأخذ مغزاها إلا إلى المدى الذي تبرر فيه النشاط العملي، المبادرة الإرادية». لا تقتصر تحليلاته على الإشارة إلى الخيار بين مفاهيم، كما تكمن وحدتها وترابطها في الإطار النظري ـ العملي الذي كان مجال أبحاثه. استلزم هذا أخذ الحدود الموجودة والإمكانيات المفتوحة بعين الاعتبار: «بحث في الشروط الضرورية لحرية العمل تجاه أهداف معينة... إن المسألة ليست مسألة تعيين مراتب الأهداف بل تعيين تدرج الأهداف المتوخى الوصول إليها». لا يمكن لهذا أن يكون نتيجة لعملية عقلية استدلالية تابعة «المثقفين خالصين» ـ (أو لـ «حمير خالصة»)، بل هو عملية عضوية تجد فيها النظرية حقيقتها في الممارسة، وحيث يوجه التحليل نحو الاستراتيجية، أي حيث التحليل «نشط» بدلاً من كونه «وصفي»[1]. إن الامتحان الأخير لأي تحليل هو «فعاليته العملية» داخل «الواقع الفعلي».

من أجل الوصول إلى فهم أفضل لطبيعة «الإرادة الجمعية» هذه

---

(١) قارن تمييز غرامشي بين النظرية «الأدبية» البحتة التي يحتكرها مثقفون معزولون والنظرية المكيافيلية التي تمثل «الرجل العملي».

عند غرامشي، ينبغي معالجة الدور الحاسم للأيديولوجيا وللبنى الفوقية في تحليله لبنية السلطة في المجتمعات الغربية.

ـ ٢ ـ

استند هجوم غرامشي على الاقتصادية على الحاجة إلى إعادة صياغة «مسألة العلاقة بين البنية والبنية الفوقية الواجب طرحها وحلها بدقة إن توخى المرء التوصل إلى تحليل صحيح للقوى العاملة في تاريخ فترة محددة وإلى تحديد علاقاتها». تؤكد الفرضية «الاقتصادية» على «عنصر مباشر للقوة» ينتج مباشرة عن حتمية البنية. النتيجة هي مساواة «الدولة» «بالحكومة» أو بالجهاز القمعي ـ الإكراهي فقط الذي يخص «جزءاً من الفئة الموجهة (بكسر الجيم) يبغي تعديل اتجاه الحكومة فقط، لا بنية الدولة»، والدولة بالنسبة لهذا الجزء هي مجرد مسألة تناوب الأحزاب الموجهة، لا إنشاء وتنظيم نوع جديد من المجتمع السياسي، أقل من ذلك، نوع جديد من المجتمع المدني». إن مفهوماً لعنصر القوة الغير موسط unmediated غير كاف في هذه الحالة، «ليس بوسع تحليل الدرجات المختلفة لعلاقات القوى إلا أن يتوج على صعيد الهيمنة والعلاقات الأخلاقية ـ السياسية».

بذلك يرتبط مفهوم الهيمنة بهدف غرامشي في إعادة تعريف طبيعة السلطة في المجتمعات الحديثة بتعابير أوسع وأكثر شمولاً، تعابير تعطي مجالاً لعلاقات وخصوصيات المستويات أو الأدوار المختلفة ـ السياسية والثقافية أو الأيديولوجية ـ لتشكل اجتماعي معطى في تحديد بنية خاصة للسلطة. أشار في رسالة من السجن في ١٩٣١ إلى المكان الذي تحتله مسألة المثقفين في برنامج بحثه الذي استلزم «تطويراً لمفهوم الدولة كتوازن بين المجتمع السياسي (دكتاتورية أو

جهاز قمعي لتكييف الجماهير الشعبية مع نوع الإنتاج والاقتصاد في لحظة معينة) وبين المجتمع المدني (أو هيمنة فئة اجتماعية على المجتمع القومي ككل عبر ما يدعى بالمنظمات الخاصة، كالكنيسة والنقابات والمدارس إلخ)». يأخذ بذلك مفهوم الدولة «معنى أوسع وأكثر عضوية» يضم «عناصر تعود لفكرة المجتمع المدني (بمعنى أن الدولة = المجتمع السياسي + المجتمع المدني، أي هيمنة مصفحة بالقمع)». تصبح بذلك الدولة، بالمعنى الأوسع، «دولة كدولة ومجتمع مدني» أو «المركب الكامل للنشاطات العملية أو النظرية التي لا تبرر الفئة الحاكمة فيها سيطرتها وتحافظ عليها فحسب، بل تفلح في الحصول على الموافقة الفاعلة للمحكومين». يمتد بذلك مفهوم السلطة ليشمل المركب الكامل للمؤسسات التي توسط mediate علاقات القوى في المجتمع مؤمنة «الهيمنة السياسية والثقافية لفئة اجتماعية على المجتمع برمته كالمحتوى الأخلاقي للدولة». تتمم وظيفة «القيادة بالموافقة» وظيفة «القمع»، وهاتان الوظيفتان نمطا علاقات السلطة أو دوراهما moments. لم تكمن أهمية مكيافيلي لأبحاث غرامشي في واقعيته السياسية فحسب، بل في «الطبيعة المزدوجة» لقنطوره كرجل ووحش في وقت واحد، كشيء يضم «درجات» من القوة ومن الموافقة، من الصلاحية ومن الهيمنة. تتخطى معالجة غرامشي المفهومية مقولات علم السياسة ومقولات علم الاجتماع، فليست الدولة بعد الآن مجرد جهاز قمعي بل لها أثر ارتجاعي retroactive في مجال المجتمع المدني، خلال «تعددية التجمعات والوكالات المعينة» التي تشكل «جهاز هيمنة فئة اجتماعية على باقي السكان (أو المجتمع المدني)، أساس «الدولة» بالمعنى الضيق كجهاز قمعي ـ حاكم».

إن الوظيفة المستقلة للبنى الفوقية في الدول الرأسمالية المتقدمة متكونة تماماً، فالبنى الفوقية «واقع فعّال وعامل». ومع أن التشكلات السياسية والأيديولوجية المختلفة تتطابق ومصالح الطبقة المسيطرة، ليس بالإمكان اختزالها إلى مجرد فيض من البنية أو إلى ظواهر ثانوية epiphenomena لها. وهي قابلة لتركيبات ولأشكال تاريخية مختلفة تفعل بدورها على البنية. إنه خلال هذه «الوحدة في الكثرة» يصبح بالإمكان، بتحليل علاقات القوى داخل وضع تاريخي محدد، تحديد المراكز والأبعاد الموضعية للنضال السياسي ككل، آخذين بعين الاعتبار إمكانية الخطأ أو النتائج غير المنتظرة لأعمال يقوم بها الفاعل. يميّز غرامشي بين الحركات «العضوية» في البنية والتي تبرز «تناقضاتها غير القابلة للشفاء» والتي ينجم عنها تجمعات دائمة نسبياً، طبقات كاملة داخل المجتمع، والتي تتحدى، بالقوة، وجود البنية الفوقية بذاتها، وبين الحركات «الاقتضائية» «للأوضاع» والتي لا تتعدى كونها تعديلات داخل البنية الراهنة للسلطة. إن عدم التمكن من تعيين العلاقة الجدلية المحددة بين هذين، «إن كان بعرض العلل العاملة غير المباشرة على أنها علل مباشرة، أو بالتأكيد على أن العلل المباشرة هي العلل الفعالة الوحيدة»، يؤدي من جهة إلى الاقتصادية، ومن جهة أخرى إلى الأيديولوجية ideologism، (أي ـ المترجم) إلى تمجيد العامل الإرادي والفردي». على أساس هذا المبدأ العام، يحلل غرامشي «الأدوار» العديدة لجدل البنية والبنية الفوقية، من العلاقات الاجتماعية الأساسية للإنتاج إلى التجمعات السياسية والتنظيمية. تتوقف هذه التجمعات على الدرجات المختلفة للتجانس وللتنظيم وللوعي السياسي، من العصبية «الأولية» للمرحلة الاقتصادية ـ النقابية، إلى العصبية الأوسع للطبقة الموجودة «لنفسها»

for - itself (أي التي تعي واقعها كنفسها ـ المترجم) ولكن التي لا تزال ضمن الإطار السياسي ـ القانوني للمجتمع، وثم إلى الدور «السياسي» بوضوح، «مما يشير إلى انتقال واضح من البنية إلى مجال البنية الفوقية المركبة»، حيث تتخطى فئة ما حدود مصالحها النقابية. تصبح هذه مصالح فئات متحالفة وثانوية أخرى، وتتخطى المصلحة القطاعية وتصبح «منتشرة (سياسياً) عبر المساحة المجتمعية بأكملها خالقة وحدة فكرية وأخلاقية وليس فقط وحدة للأهداف الاقتصادية والسياسية» طارحة كل القضايا التي تقابلها على المستوى «الشمولي» لا على ذلك النقابي، «ذلك المستوى الذي فيه ينبغي لمصالح الفئات المختلفة أن تفهم وأن تنسق عينياً مع المصالح العامة للفئات الثانوية». على الدور السياسي، إن توخى أن يصبح شمولياً، أن يتخطى «المصالح»، متخطياً المقولات الاقتصادية للمجتمع الموجود ليشكل تحدياً متكاملاً، سياسياً وثقافياً وأيديولوجياً، ليشكل توكيداً كيفياً للنظام الاجتماعي الجديد.

ومن هنا، الدور الحاسم الذي تلعبه الأيديولوجيا كوسيلة لتوسيط الوعي في المجتمع الرأسمالي، وهي محمية ومحافظ عليها وراء مركب كامل من المؤسسات الخاصة والعاملة التي تبرر شرعية السيطرة البورجوازية، جاعلة قيمتها وتعريفاتها عامة لأنها تعتبر كقيم نهائية للمجتمع. مطوراً تحليله من «تمهيد» ماركس لعام ١٨٥٩ـ إنه «في مجال الأيديولوجيا يعي الناس هذا الصراع ويتحاربون عليه»[1] ـ طور غرامشي، مستعملاً مفهوم سوريل للكتلة التاريخية، نظرته لدور

---

(١) التمهيد لمساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، في ماركس وأنغلز: الأعمال المختارة، طبعة موسكو الإنكليزية (١٩٥٨)، المجلد الأول، ص ٣٦٣.

المثقفين «كاختصاصيين في تبزير الشرعية»، وذلك بتوسيط الوحدة الأيديولوجية والسياسية للبنية الراهنة للهيمنة، جاعلينها مقبولة للفئات المتحالفة والتابعة معممين سيطرتها. تأخذ عملية ترسيخ هذه الهيمنة الفكرية والسياسية في القرن التاسع عشر حيّزاً كبيراً من تحليل غرامشي التاريخي، وبشكل خاص في حالة إيطاليا ما بعد الريسورجمنتو. فهو يسهب في الكلام حول عملية «الامتصاص الجزيئي» الذي انعزلت فيه القوى «الثورية» القومية الممثلة بحزب العمل action بسبب فشلها في تعبئة تأييد جماهير الجنوب الفلاحية وعدم وجود أساس طبقي عضوي لها، والتي فشلت بذلك في تحدي الكتلة التاريخية المسيطرة والمؤلفة من بورجوازية الشمال المتحالفة مع ملاك الأراضي في الجنوب. بهذه الطريقة، تمكن المعتدلون من تنمية وهيمنة ائتلاف الفئات المصلحية الزراعية والصناعية وزبانيتها، ممارسة «جذب تلقائي» تجاه المثقفين والموظفين الجنوبيين. مثلت عملية «التحول» هذه الاتساع التدريجي للأساس الاجتماعي لكتلة الطبقة الحاكمة الإيطالية، عملية امتصاص المبادرات الفردية «الخاصة» للمعارضة والفئات التي لها صلة بها. وقد لعب الفساد والرشوة دوراً هاماً في عملية الامتصاص هذه، كما في حال فرنسا منذ ١٨٧٠، وهذا وضع «يميّز بعض الأوضاع حيث تصعب ممارسة وظيفة الهيمنة، وحيث استعمال القوة يستتبع أخطاراً جمة». لا يعتبر استعمال القمع الصارخ ضرورياً إلا في فترات الأزمة العضوية حين تكون الطبقة الحاكمة معزولة وبالتالي عرضة للسقوط بسبب استحالة ممارسة الهيمنة. يتوقف حل أزمة كهذه على القوى المتوفرة، وكان تحكيم وسيط ذو صفة قيادة جاذبة ومستمرة، جديدة ومتجددة، Charismatic يدعي تمثيل «المصلحة القومية»، أي الحل القيصري، نتيجة شلل سكوني متبادل.

يدل هذا الرجوع «لدور القوة» على ضعف شديد، فالتوازن الهيمني يتصف «بمزيج من القوة ومن القبول متوازنين بنسب متغيّرة، بدون أن تتغلب القوة بكثير على القبول ـ على العكس، تبرز القوة على أنها تستعمل بموافقة الأكثرية كما تعبّر عنها أجهزة الرأي العام المزعومة ـ الصحف والاتحادات الأخرى ـ والتي تضاعف اصطناعياً لهذا الهدف». جعلت درجة «التأسيس» institutionalization في الديموقراطية الغربية البنى الفوقية «كثيفة» بشكل خاص، و«أصبح المجتمع المدني بنية معقدة ومقاومة للاقتحامات المفجعة للعامل الاقتصادي المباشر (الأزمات، الكساد إلخ)». في تقريره الأخير للحزب حول الوضع العام قبل اعتقاله عام ١٩٢٦، لاحظ غرامشي أنه في بلدان الرأسمالية المتطورة التي هي «مفاتيح الحصن البورجوازي، يوجد في حيازة الطبقة المسيطرة احتياطي سياسي وتنظيمي لم تكن تمتلكه في روسيا، على سبيل المثال. حتى الأزمات السياسية الأكثر خطورة ليس لها نتائج مباشرة على الصعيد السياسي. تتأخر السياسة دائماً بشكل ملحوظ عن التطور الاقتصادي». تنتج عن الأثر السياسي والأيديولوجي، على الفلاحين بشكل خاص، للطبقات الوسطية الكبيرة بين رأس المال والعمل في البلدان الأكثر هامشية كإيطاليا، خصوصيات أكثر للبنية الفوقية. في حالة أشكال الحكم الديموقراطية، يساعد مبدأ تقسيم السلطات ومبدأ «التحكيم غير المتحيز» للموظف التنفيذي «الذي يسود ولا يحكم» على تأمين موافقة المحكومين، مغطياً الطبيعة الحقيقية لعلاقات السلطة في المجتمع الرأسمالي وراء قناع فكرة المواطنية الشكلية المجردة والقانونية. في هذه الأحوال يتبعثر ويوسط وينحرف الوعي عبر جهاز الهيمنة السائد «للاتجاه» البورجوازي، بينما ينظم النزاع

بشكل يبقي الخلافات ضمن النطاق الضيق للمساومة الإجرائية كما يسجلها الصوت الانتخابي.

بلغة الاستراتيجية، تشير هذه الاعتبارات إلى تحول «حرب المناورة» إلى «حرب المواقع». مستعملاً التعابير العسكرية للحرب العالمية الأولى، كتب غرامشي «قبل عام ١٨٧٠... كان المجتمع لا يزال في حالة مرنة.. كان تطور جهاز الدولة قليلاً نسبياً، وكان للمجتمع المدني استقلالية أكثر في علاقته مع الدولة». بازدياد البيروقراطية «أصبحت البنية الضخمة للديموقراطيات الحديثة، إن كان ذلك بالنسبة لتنظيم الدولة أم لتعقيد تجمعات الحياة المدنية.. تشكل «خنادق» أو «تحصينات دائمة» على جبهة حرب المواقع»، والتي لا يدمر منها قصف المدفعية إلا «الوجهة الخارجية، تاركاً خطوط الدفاع في حالة فعالة». تخص هذه المسألة الدول الحديثة لا الدول المتأخرة أو المستعمرات، حيث تكون بنية الحياة القومية جنينية ومفككة وغير قادرة على أن تصبح «خندقاً» أو قلعة». وعنى هذا بدوره أن عقيدة «الثورة الدائمة» لعام ١٨٤٨ قد بطلت وقد حل محلها في علم السياسة صيغة «الهيمنة المدنية»(١). أما في روسيا، على سبيل المثال، «فقد كانت الدولة كل شيء، وكان المجتمع

(١) ربطت نظرية تروتسكي في «الثورة الدائمة» بـ «حرب المناورة» الملائمة لفترة أقدم. «بهذه الطريقة، بإمكان المرء أن يقول بأن برونشتاين (تروتسكي)، الذي يبدو وأنه رجل غربي، هو في الحقيقة كوزموبوليتاني، أي قومي سطحياً وغربي أو أوروبي سطحياً. من جهة أخرى، كان لينين في الوقت نفسه قومياً بعمق وأوروبياً بعمق». كانت نظرية تروتسكي «أحد ترسبات النظرية السياسية للهجوم الأمامي في فترة لا ينجم عنها إلا الهزيمة» وهي بذلك «ظاهرة نموذجية للفكر التشيعي.. الاعتقاد بإمكانية عمل الشيء نفسه بعد أن يتغير الوضع السياسي العسكري».

المدني بدائياً... في الغرب كانت الدولة مجرد خندق أمامي وراءه سلسلة طويلة وصلبة من الحصون». جعل التعرف الدقيق على الخصائص القومية «ترجمة» ممارسة لينين إلى لغة ملائمة «الحرب المواقع» ضرورية الحرب الوحيدة الممكنة في الغرب، استراتيجية الحصار لتحدي وكسر الجهاز البورجوازي للهيمنة.

يتحول الكلام حول «حرب المواقع» تدريجياً إلى مفتاح الاستراتيجية الغربية في تحليل غرامشي: تمثل «حرب الحصار المتبادل» المرحلة الأكثر صعوبة وحسماً، والتي تستلزم «تركيزاً: للهيمنة لا مثيل قبله» وتعبئة من قبل الفئات المسيطرة «الكل ما لدى الدولة من موارد للهيمنة» خلال ضبط من كل نوع «للتنظيم الدائم لاستحالة الفتكك الداخلي». حلل غرامشي في ملاحظاته حول الأميركانية والفوردية الاتجاه المطابق نحو عقلنة عمل القوة وinternalization ضبط مجمل مجال حياة العمال في أكثر القطاعات تقدماً من الإنتاج الرأسمالي، مما يمثل «النقطة الأخيرة.. لمحاولات الصناعة المتكررة لدرء «قانون الوجهة» القائل بانتقاض نسبة الربح»[1]. هذه التطورات للهيمنة داخل نطاق العمليات الإنتاجية نفسها، أي التكيف مع أشكال جديدة من الانضباط النفسي ووجود ارستقراطية عمالية بارتباطاتها البيروقراطية والاشترايكة ـ الديموقراطية، تطلبت «استراتيجية وتكتيكاً طويلي الأمد وأكثر تعقيداً

---

(١) تعني الأوضاع الخاصة للحياة الأميركية التي تجعل هذه الدرجة من العقلنة ممكنة أن «الهيمنة مبنية على أساس المصنع ولا تتطلب لممارستها إلا عدداً ضئيلاً من الوسطاء التقنيين في المجالين السياسي والأيديولوجي».

John M. Cammett, «Antonio Gramsci and the Birth of Italian Communism» Stanford University Press, 1967.

من تلك التي كانت ضرورية لثورة البلاشفة في . . ١٩١٧». في هذه الأحوال، ليس الاعتماد على «الأوضاع»، على تناقض الرأسمالية الأساسي «لإنتاج» معارضة، إلا خداعاً عقيماً، فإن الحتمية التي ألقت بالجماهير على الطريق الثوري في روسيا تعقدت في أوروبا الغربية والوسطى مع كل البنى السياسية التي خلقتها الرأسمالية في تطورها الأبعد. لن تتمكن معارضة متكاملة أن تظهر إلا بالعمل السياسي الملائم في تنظيم وتعبئة الجماهير، لا ضمن نطاق المصالح النقابية، بل على أساس القيادة المهيمنة للطبقة العاملة المنظمة في حزب سياسي نشط ذي قاعدة جماهيرية فعالة. تلك هي الطريقة الوحيدة للإتيان بذلك التحول في الوعي الذي يمكن ضمان تخطي المقولات القائمة للمجتمع، نظرياً وفي الممارسة الثورية، والذي يحول كل من العمال والمثقفين إلى مثقفين من نوع جديد خلال العمل السياسي والتربوي النشط للمنظمة الثورية. «إن وجود أوضاع موضوعية وإمكانيات للنضال غير كاف، تنبغي «معرفتها»، ومعرفة استعمالها، وإرادة استعمالها». قلل كل من التشبع والنقابية (السينديكالية) من قيمة هذا العمل النشط في التنظيم الجماهيري في تشكيل «إرادة جمعية». كمنت أصالة لينينية غرامشي في رفضه لكل أشكال العفوية، الذي انتقدها في روزا لكسمبورغ وفي سوريل، أي الاتجاه لدى نقاد الأممية الثانية لإضمار وجود أداة ثورية في المجتمع ولمناشدة «العمل المباشر» للجماهير بدون ضرورة تدخل التنظيم السياسي. لا يعني هذا أن التنظيم السياسي كاف بحد ذاته، فإن لتبني المتشيعين للجانب المعاكس تماماً النتائج العملية نفسها : انفصال الحزب والمثقفين عن الجماهير، الفشل في خلق علاقة «عضوية» التي هي القادرة وحدها على إرساخ هيمنة ثورية تتخطى

التبعثر الذي خلقته وحافظت عليه الكتلة المسيطرة، تبني تماسكاً جديداً وقادراً على الاستجابة لحاجات وتطلعات كل الفئات المستغلة على مجمل المدى القومي.

يعني تسييس العامل تخطي مصالحه النقابية كمأجور، الوضع الذي هو بنفسه محدد من قبل علاقات الأجرة الرأسمالية. «حتى يكون بإمكانها أن تحكم، يجب على البروليتاريا.. أن تتخلص من كل ترسب سينديكالي أو قشرة سينديكالية».

كتب غرامشي في صحيفة «العهد الجديد» عام ١٩١٩ أن النقابة «شكل من أشكال المجتمع الرأسمالي وليست تخطياً ممكناً له. فهي تنظم العمال لا كمنتجين بل كمأجورين، أي كمخلوقات لنظام الملكية الخاصة الرأسمالي، كبائعي عملهم بشكل سلعة». كانت المسألة بالتالي مسألة تطوير مؤسسات تسمح للعامل أن يطور مبادرته المستقلة كمنتج. في أوضاع إيطاليا ما بعد الحرب، كانت حركة مجالس المصانع هي وسيلة تعبئة الطبقة العاملة في تورينو كقوة ثورية، وقد عبرت عن السيطرة الديموقراطية المباشرة على عملية الإنتاج من قبل جميع المنتجين في المصنع. رأى غرامشي مفتاح المجتمع المستقبلي، حيث يصبح المنتجون «قوة عملية الإنتاج، لا مجرد منفذيها، وحيث يتحول البرغي في آلية الإنتاج الرأسمالي إلى ذات»، في دخول الديموقراطية المباشرة للمنتجين كقوة مستقلة إلى مجال الإنتاج نفسه، أي إلى ذلك الحيز من المجتمع الرأسمالي الذي يفتقر بحده إلى الديموقراطية: مجال العمل. يرينا كاميت في دراسته الجديدة كيف كانت لجنة المصنع أداة استعملها العمال «لتربية أنفسهم كمنتجين»، كيف أنه لم يكن ممكناً بالتالي إخضاعها للنقابة ولبيروقراطية الحزب الاشتراكي الإيطالي، بل كان يجب تنظيمها على

أساس مستقل. تتغافل النزعة التي ترى في حركة مجالس المصانع شكلاً من أشكال السنديكالية عن دورها كمؤسسة للتربية السياسية[1].

«تتقمص ديكتاتورية البروليتاريا النوع التنظيمي الخاص بالنشاط الخاص للمنتجين، لا للعمال المأجورين، لعبيد رأس المال. إن لجنة المصنع هي لتجمع التجارب ولتجني وعياً مسؤولاً للواجبات الملقاة على عاتق الطبقات الحائزة على سلطة الدولة». في تقرير للكومنترن في تموز ١٩٢٠، وصف غرامشي مجالس تورينو بأنها «تحويل للنضال. . . من مجال نقابي وإصلاحي بحت إلى مجال النضال الثوري، السيطرة على الإنتاج وديكتاتورية البروليتاريا». كان معنى هذا السيطرة المباشرة على المجالس من قبل المنتجين أنفسهم، «وليس عبر طرق بيروقراطية النقابات الرسمية». بهذه الطريقة، «طرح شيوعيو تورينو عينياً». . . مسألة «هيمنة البروليتاريا»، أو بكلمة أخرى، مسألة القاعدة الاجتماعية لديكتاتورية البروليتاريا وللدولة العمالية. كانت لجنة المصنع وسيلة الحزب، كطليعة النضال الواعية، لربط نفسه مباشرة بالمشاركة الجماهيرية الفعالة للطبقة العاملة كمنتجين واعين دورهم المسؤول والمحرر (بكسر الراء ـ المترجم). كانت لجنة المصنع «نموذج الدولة العمالية» حيث يمتص المجتمع المدني «عضوياً» وبالتدريج المجتمع السياسي.

كان من الضروري أن يحدث هذا الانتقال من وظيفة نقابية إلى وظيفة موجهة قبل الاستيلاء الفعلي على السلطة، فبدلاً من وجود تناسق ميكانيكي بين القاعدة وبين البنية الفوقية، هناك حركة جدلية

---

(١) أرجع غرامشي هزيمة الحركة الثورية الألمانية إلى عجزها عن التحرك خارج المؤسسات التقليدية للطبقة العاملة.

تمكّن الحركة الثورية من ممارسة قيادة فعلية de facto للمجتمع المدني قبل الاستيلاء على السلطة. «وهذا أحد الشروط الأساسية لهذا الانتزاع، بعد ذلك، عندما تمارس السلطة وحتى عندما تكون قابضة عليها بحزم كفئة «مسيطرة»، عليها أن تستمر في كونها «موجهة». كان معنى هذا أنه ليس بإمكان الطبقة العاملة أن تصبح مهيمنة بدون بعض التضحية بمصالحها المباشرة من أجل مصالح جميع حلفائها الممكنين في المجتمع، وفي إيطاليا بشكل خاص، عليها أن تتحالف مع الجماهير الريفية في الجنوب. وصفت «مسألة الجنوب» بحق بأنها «المسألة الأزلية» للاشتراكية الإيطالية، وكان لحركة تورينو بالنسبة لغرامشي «حسنة لا يمكن إنكارها»، وهي أنها «جلبت المسألة الجنوبية لانتباه طليعة الطبقة العاملة، وصاغتها كإحدى المسائل الضرورية للسياسة القومية للبروليتاريا الإيطالية». إن مستقبل الحركة العمالية في الشمال ومستقبل حركة الفلاحين في الجنوب مرتبطان ارتباطاً محكماً، وكان للعمال مصلحة مباشرة في عدم السماح لجنوب إيطاليا وللجزر أن تصبح قاعدة لردة رأسمالية معادية للثورة. في الوقت نفسه، إن في تأسيس دولة عمالية خلاص الفلاحين[1]. إن لم يتحقق هذا التحالف، «لن تستطيع البروليتاريا أن تصبح الطبقة «الموجهة»، وستبقى تحت الإدارة البورجوازية تلك الطبقات التي تمثل في إيطاليا أغلبية السكان، مما سيمكن الدولة من

---

(١) «سيطرت بورجوازية الشمال على إيطاليا الجنوبية وعلى الجزر وحولتها إلى مستعمرات مستغلة، والبروليتاريا الشمالية، بانعتاقها من العبودية الرأسمالية، ستعتق جماهير الجنوب الفلاحية على حساب البنوك الشمالية وتطفل الشمال الصناعي».

دحر ومقاومة الزخم البروليتازي»[1]. كان أحد العوامل الأساسية لهزيمة الاشتراكية في أزمة ما بعد الحرب الصيغ الميكانيكية التي تقدم بها كلٌّ من قيادة الحزب الاشتراكي الإيطالي والمجموعة البورديغية تجاه أي مبادرة مستقلة من طرف العمال أو تجاه الفلاحين[2].

أبرزت مسألة التحالف مسألة التحضير الثقافي والأيديولوجي للحركة الاشتراكية بأكملها. فإن «اللحظة التي تصبح فيها فئة ثانوية مهيمنة ومستقلة، مظهرة نوعاً جديداً من الدولة، تتطلب عينياً تشييد نظام فكري وأخلاقي جديد، أي نوع جديد من المجتمع، وتتطلب بالتالي تطوير المفاهيم الأكثر شمولاً وعمومية، الأسلحة الأيديولوجية الأكثر حسماً ودقة وصقلاً». وكان خلق هذه الوحدة الفكرية والثقافية الجديدة بحد ذاتها أحد شروط ممارسة وظيفة «التوجيه»: كان تكامل الثقافة أحد المهام الجانبية الحيوية للاشتراكية. ومن هنا دور المثقفين الحاسم في «لحم» الكتلة الثورية: «يشير وعي الذات النقدي تاريخياً وسياسياً إلى بروز نخبة من المثقفين. ليس بإمكان كتلة بشرية أن «تميِّز» نفسها وأن تصبح مستقلة بإرادتها بدون أن تنظم نفسها، ولا تنظيم بدون مثقفين أو قادة، أي بدون أن يكون الجانب النظري من رابط nexus النظرية ـ الممارسة مميز عينياً في مجموعة مختصة بالتطوير المفهومي والفلسفي». تستلزم العلاقة النظرية ـ العملية في الممارسة علاقة جديدة بين

---

(١) لم ترافق الحركة البروليتارية في ألمانيا وهنغاريا حركة للأوساط الفلاحية الأكثر فقراً. عزلت المدينة الثائرة وأحاط بها عدم اكتراث الريف وعدم فهمه لها».

(٢) كاميت، المصدر نفسه، ص ٩١ و١٣٢.

«المثقفين» وبين «الجماهير»، وحدة جديدة للوعي عبر ممارسة سياسية موحدة. بهذا المعنى يمثل اكتشاف لينين «لمفهوم اليهمنة كمكمل لمفهوم الدولة كقوة في حقل التنظيم والنشاط السياسي.. تقدماً فلسفياً وعملياً ـ سياسياً، لأنه تضمن بالضرورة وحدة أخلاقية وفكرية تخطت «الحكمة الشعبية» وأصبحت.. نقدية». تستلزم الوحدة السياسية لتحالف ثوري ارتباطاً أيديولوجياً مطابقاً ومفهوماً جديداً «كلياً» للثقافة، حيث يكون الحزب والمثقفون والجماهير في علاقة عضوية مبرزة كيفياً رؤية متكاملة لحضارة جديدة في كل مجالات الحياة.

ـ ٣ ـ

كان بالتالي عمل التجديد الثقافي، عمل «الإصلاح الفكري والأخلاقي»، ملازماً أساسياً للهيمنة الاشتراكية الهادفة إلى «كسر الوحدة القائمة على الأيديولوجيات التقليدية، الكسر الذي بدونه لن تستطيع القوة الجديدة وعي شخصيتها المستقلة». اشتق غرامشي، عبر مجابهته فكر كروتشه، «أهمية الدور الثقافي في النشاط العملي (الجمعي): ليس بوسع الفعل التاريخي أن يقوم إلا على أكتاف «الرجل الجمعي»، أي أنه يتطلب أن يكون قد تمّ التوصل إلى وحدة ثقافية ـ اجتماعية تحول عدداً كبيراً من الإرادات المبعثرة ذات الأهداف غير المتناسقة إلى هدف واحد مبني على رؤية شاملة مشتركة للعالم». تستطيع البورجوازية، خلال الأشكال الثقافية والأيديولوجية القائمة، أن تجعل من «اتجاهها» المجتمعي اتجاهاً «عاماً»، أن تجمع فئات متفرقة، وحتى فئات معارضة، على أساس إجماع معين. يكون وعي الفئات الثانوية بذلك وعياً جزئياً موسطاً

حيث كثيراً ما تتناقض الأعمال مع النظرية. ليس هذا بسبب الوعي المزيف ـ التفسير الممكن تطبيقه على الأفراد ـ بل بسبب «اقتراض المفاهيم» غير النقدي الذي «يربط الفرد بفئة اجتماعية أخرى، ويؤثر على . . اتجاه إرادته بطريقة قوية نوعاً ما، ويمكن لهذا أن يصل إلى الحد الذي لا يسمح له فيه تناقض إرادته الواعية القيام بأي عمل، بأي قرار أو اختيار، مؤدياً إلى وضع من الانفعال Passivity الأخلاقي والسياسي». من هنا الأهمية القصوى لنقد الثقافة والأيديولوجيا القائمة، نقداً ليس بمعنى مناقضتها، بل إبراز طبيعتها الجزئية، والتي لن تتحقق كليتها المشوهة بلفظية ميتافيزيقية إلا بالانتقال نحو الاشتراكية[1] عبر عملية التخلص من الإبهام على المستوى الفكري هذه، تزول الحالة المفككة «للحكمة الشعبية»، فاتحة المجال أمام «وعي الذات النقدي» و«تتفكك الإرادة الجمعية القديمة مؤدية إلى عناصرها المضادة»، مؤدية بذلك إلى تماسك جديد.

ابتداء من مقالاته الأولى في جريدة الـ «غريدو ديل بوبولو» التي حررها في تورينو من ١٩١٧ إلى ١٩١٨، طوّر غرامشي تشديده على الناحية التربوية للاشتراكية، أي التوصل إلى ثقافة كلية ومتكاملة، أي «خلق حضارة جديدة» عبر تحويل واسع للوعي. على عكس نظرة بورديغا المعادية للثقافة وللمثقفين (بورديغا الذي قال «لا يصبح المرء اشتراكياً عن طريق التربية، بل عن طريق الحاجات الحقيقية للطبقة التي ينتمي إليها») أو الشعبية Populism الاشتراكية التقليدية التي

---

(١) «كثير من المفاهيم المثالية أو على الأقل البعض من نواحيها الطوباوية في مجال الضرورة، بإمكانها أن تصبح «حقيقة» بعد الانتقال، إلخ».

دعت إليها ماريا جيوديسه المحررة السابقة للمجلة (قالت «عندما تشعر الجماهير اشتراكياً.. ستتصرف اشتراكياً»)، هدفت مقالات غرامشي السلسة والسقراطية إلى تثقيف العامل حول دوره في قيادة النضال الثوري. أصبحت الصحافة في يديه وسيلة «للتطوير، للعمل على التفكير العيني، للتحويل وللعمل على التجانس استناداً للعملية العضوية التي توصل الأفكار العامة البسيطة إلى الفكر الممنهج والمترابط». يعود هذا التشديد جزئياً إلى تجربته الشخصية كطالب في سردينيا، إحدى أكثر المقاطعات في إيطاليا تخلفاً، وللجهد الفكري الجبار الذي كان ضرورياً «للتغلب على طريقة متأخرة في الحياة وفي الفكر، كما كان الحال في سردينيا في بداية القرن، وللوصول إلى طريقة في الحياة... غير مقصورة على المنطقة أو على القرية، بل ذات طابع قومي». أما الشيء الأكثر أهمية، فقد كان وضعه كساكن جديد في إحدى مناطق أكثر مدن إيطاليا تصنيعاً، مما سمح له بمراقبة «اقتراض المفاهيم» لدى قيادة الحزب الاشتراكي الإيطالي النقابية والمنغلقة على نفسها، والتي كانت تعتبر الجنوب «كحوش خلفي» كعقبة في طريق التقدم الاقتصادي وكمصدر للقوة العاملة الرخيصة. أصبحت الماركسية على أيدي ماركسيين كلوريا الذي اعتبر أن «الوقائع إلهية، والمبادئ إنسانية»، أو ككولا جاني (الذي قال «لا يبرر الصراع الطبقي إلا استناداً إلى مبدأ اللذة hedonism وإلى هذا المبدأ وحده»)، أصبحت تطورية قاتمة في لباس «على الموضة». وكانت هذه النزعة بالنسبة لغرامشي خطيرة بشكل خاص لأنها كرست نقابية الحركة الاشتراكية. كتب عام ١٩١٦ أنه «قد سبق كل ثورة تغلغل ثقافي شديد، تغلغل للأفكار»، ثم أضاف «من الضروري جداً الكف عن اعتبار الثقافة على أنها المعرفة الموسوعية حيث يعتبر

الإنسان كمجرد متقبل. . . للوقائع التجريبية، للوقائع الظلفة غير المترابطة التي يجب عليها عندئذ أن تخزن في دماغه كفي عواميد القاموس. . إن هذا النوع من الثقافة مصيبة، وللبروليتاريا بشكل خاص. .»[1]. كان نضال غرامشي ضد الوصفية نضالاً لوحدة الكتلة الثورية في الوقت نفسه. «كانت المهمة الأولى لشيوعيي تورينو تغيير الوجهة السياسية والأيديولوجيا العامة للبروليتاريا نفسها كعنصر من العناصر القومية التي تعيش ضمن مركب حياة الدولة والخاضعة عن غير وعي لأثر المدارس والصحف والتراث البورجوازي». «بارك» الحزب الاشتراكي «مجمل ما كتب حول الجنوب من قبل زمن ما يسمى بالمدرسة الوصفية. . مرة أخرى، تحول «العلم» إلى أداة لسحق البؤساء والمستغلين، ولكن في هذه الحالة أداة متخفية بألوان اشتراكية».

تطلب تطور الوعي الثوري تأكيداً جديداً على دور الأفكار في تغيير الحقيقة الموضوعية للظواهر الخارجية. وبينما تم تشكل غرامشي الفكري في مراحله الأولى تحت أثر المثالية المحدثة، شدد على «قطيعته التامة» مع هذا التراث ضمن تاريخية جذرية مجردة عن المقولات الترانسندنتالية واللاتاريخية. كان من الضروري، في سبيل مواجهة تاريخية كروتشة التأملية حيث «يصبح التاريخ تاريخاً صورياً، تاريخاً للمفاهيم وفي التحليل الأخير، تاريخاً لسيرة فكر كروتشه»، أن «يصير إلى معناه الحقيقي كأيديولوجيا مباشرة، مجرداً عن الألمعية المنسوبة إليه كتجل. . لفكر محايد وصاف قائم فوق بؤس وصدف

---

(١) «أخذت الإرادة الإنسانية الصلبة مكان القوانين الطبيعية، وجهة الأشياء الغالية التي يقول بها أشباه العلماء».

العالم اليومي في تأمل محايد»[1]. كان كروتشه يمثل «البابا العلماني» لهيمنة البورجوازية ومقارنته بوضع اراسموس في فترة الإصلاح ممكنة. كمن سبب فشل المثاليين في اقتصار أفكارهم عليهم، في «عدم معرفتهم لكيفية خلق وحدة أيديولوجية بين النخبة وبين الجماهير، بين المثقفين وبين الجماهير». افتقر مفهومهم للتربية لكل «طابع عضوي» وكان «يشبه الاحتكاك الأول بين التجار الإنكليز وبين زنوج أفريقيا. كان فشل المثالية الحاسم في انفصام النظرية عن نضالات التاريخ الفعلية، واختزل التاريخ بذلك إلى ترتيبات مجردة واعتباطية». في محاربته لكل من المثالية و«المادية المبتذلة»، كان منهج غرامشي «الانتقال «المنطقي» من كل مفهوم للعالم إلى الأخلاقية القائمة بموجبه، من كل «تأمل» إلى «الفعل»، من كل فلسفة إلى الممارسة السياسية المستندة إليها. . بإمكان المرء القول إن هذه هي الرابطة المحورية للماركسية، النقطة التي فيها تصبح في حيز الفعل، التي تحيا فيها تاريخياً أي اجتماعياً وليس في عقول الأفراد، النقطة التي تصبح فيها ضرورية وليس اعتباطية. .». هذا التأكيد على عملية النظرية، على غرضية «الفلسفة»، موجه بشكل خاص نحو المسألة العملية للانتشار الجماهيري للماركسية كمفهوم للعالم، وللإشارات الكثيرة «للفلسفة» المتحولة إلى «تاريخ حقيقي» معنى السجال ـ الدلالة هذا. قال ألتوسير مؤخراً، مستنداً للقول بالنزعة «الكامنة» في كل اطار تأريخي historicist إن نتيجة هذا إقلال من

---

(١) . . . بينما يعترف بالقيمة الإجرائية لكروتشه في إشارته إلى أن «الجبهة الثقافية ضرورية»: من الضروري اختزال المفهوم الكروتشي كما اختزل ماركس مفهوم هيغل».

شأن «الممارسة النظرية» نفسها، أي خلط النظرية بالأيديولوجيا حيث تختزل «الفلسفة» إلى تعبير عن «ماهية» تاريخية في «وحدة تعبيرية» هيغلية الطابع. تصبح بذلك النظرية انعكاساً للتاريخ، «تجريداً موجهاً تاريخياً» ينتهي في معالجة تجريبية للموضوع من جهة، وفي إرادية Voluntarism مثالية من جهة أخرى[1]. بدون الولوج في المغزى العام لنقاش ألتوسير، بالإمكان التساؤل عما إذا كان غرامشي يمثل فعلاً هذا الاتجاه التأريخي. يتغاضى ألتوسير عن المجال النظري ـ العملي لأبحاث غرامشي، حيث النظرية ليست مجرد «انعكاس» منفعل للتاريخ، بل دور أساسي في تخطي البنى القائمة، متفاعلة ضدها ضمن الممارسة الواعية. تمثل تاريخية غرامشي وسيلة نقل النظرية والممارسة إلى «حيز الفعل» ضمن إطار محدد. هو يتلافى بذلك كلاً من الإرادية والعفوية. فالعلاقة بين «الفلسفة» وبين «التاريخ» علاقة نقدية ولا تعوق البعد النظري بأي شكل.

لم يكن نقد غرامشي للمثالية مجرد مجابهة مع الفلسفة الأكثر مغزى في زمانه، فلسفة الإنسان المجرد المفصول عن بيئته الاجتماعية، بل كان قبل كل شيء جزء من نقده «للمثقفين الخالصين»، للتراث «العالمي» غير المجذر في الثقافة الإيطالية والممثل في المؤسسات ما فوق القومية كالامبراطورية والبابوية التي حددت بدورها مسألة إيطالية أساسية: وطن تميز عبر التاريخ بعدم اتساق حاد بين التأخر الاجتماعي والاقتصادي وبين الأهمية في الحقل الفني والثقافي، وبالهوة الساحقة التي تفصل بين الثقافة

---

(١) Althusser et al, «Lire Le Capital», Paris 1965, Vol. 2, «L'objet du Capital» See especially, pp. 90 - 96.

الدنيوية لأقلية صغيرة وبين المعتقدات الغيبية الدينية للجماهير. أشار غرامشي إلى أن لمعنى كلمة «قومي» في إيطاليا مغزى محدوداً لا يلتقي وتعبير «شعبي»، «لأن.. المثقفين مفصولين عن الشعب، أي من «القوم»، وهم، على العكس من ذلك، مرتبطين بتراث طبقة مهنية منغلقة Caste... هذا التراث منغلق في الكتب ومجرد.. يشعر المثقف بأنه مرتبط بهيبوليتوس وبهنيبعل كارو.. أكثر من ارتباطه بفلاحي أبوليا أو صقلية». كان المثقفون في علاقته مع الشعب «طبقة منغلقة ولم يكونوا عنصراً عضوياً مرتبطاً بالشعب نفسه». إن ما كون الضعف الأزلي للمجتمع الإيطالي هو عدم وجود ثقافة «قومية ـ شعبية»، وكان هذا ما جعل تحقيق الوحدة القومية «ثورة سلبية» تحكمها قوى خارجية عوضاً عن أن تتطور ضمن حركيتها الداخلية.

يستعمل غرامشي تعبير «يعقوبي» بمعنيين متميزين: الأول للإشارة إلى فصل المثقفين التجريدي للنظرية عن الإمكانيات العينية الموجودة في المجتمع، بمعنى أن «كان لتروتسكي الطبع اليعقوبي بدون أي محتوى سياسي كاف» بينما كان لدى لينين «الطبع والمحتوى اليعقوبيين.. ليس بموجب قواعد المثقفين». كان بذلك نقده للموقع التشيعي مرتبطاً بنقده للمثالية: «يصبح موقع «المثقف الخالص» إما شكلاً فاسداً «لليعقوبية ـ وبهذا المعنى بالإمكان مقارنة أميديو (بورديغا) بكروتشه، وإن على مستوى فكري مختلف ـ أو بونتيوس ـ بيلاطية مترفعة، أو حتى الاثنين في وقت واحد». في معناها الثاني، تشير اليعقوبية إلى التدخل الفعلي في خلق «إرادة جمعية قومية ـ شعبية»، «ممثل دراما تاريخية حقيقية». بهذا المعنى، يرجع غرامشي «يعقوبية» مكيافيلي «السابقة لأوانها» لاقتراحه بإعادة تنظيم ميليشيا فلورنسا، ملقياً بالفلاحين «في وقت واحد» في الحياة السياسية.

تحدد هذه الاعتبارات تعريف غرامشي لدور المثقفين والحزب المهيمن «كمثقف جمعي». ليس هنالك «طبقة مستقلة من المثقفين، بل لكل فئة اجتماعية فئتها المثقفة أو تتجه نحو تشكيل فئة كهذه» لتعطيها «تجانساً» ومعرفة بوظيفتها ليس في المجال الاقتصادي فحسب، بل في المجال الاجتماعي والسياسي أيضاً. «يخلق المتعهد الرأسمالي معه الفني الصناعي وعالم الاقتصاد السياسي ومنظم ثقافة جديدة أو قانون جديد إلخ»[1]. يتميّز المثقفون «العضويون» هؤلاء، والذين يمثلون عادة «اختصاصات نواح جزئية من النشاط البدائي للنوع الاجتماعي الجديد الذي تولد عن الطبقة الجديدة»، عن فئة المثقفين «التقليديين» «الموجودين مسبقاً» والذين يظهرون «كممثلي الاستمرارية التاريخية غير المتقطعة بأي تغييرات وإن كانت معقدة وجذرية، في الأشكال السياسية والاجتماعية». إن العلاقات بين المثقفين وبين عالم الإنتاج «ليست مباشرة كما في حال الطبقات الاجتماعية، بل هي «موسطة» بدرجات مختلفة من قبل التركيبة الاجتماعية بأسرها وتعقيد البنى الفوقية. والمثقفون موظفون لدى هذه التركيبة وهذه البنى». على عاتق المثقفين بهذا المعنى الواسع، وضمن وظيفتهم التي هي «التنظيم والتوجيه، أي أنها تربوية، وهذا يعني فكرية» يقع دور توسيط هيمنة الفئة المسيطرة، متكفلين «بالموافقة العفوية» للجماهير الواسعة من السكان على الوجهة التي تطبعها الطبقة المسيطرة على الحياة الاجتماعية، قائمين بعمل

---

(١) أرجع غرامشي فشل العاميات الإيطالية في العصور الوسطى إلى عدم تطويرها لمثقفين عضويين تابعين لها. «كان الدين أساس الموافقة، كانت الكنيسة المجتمع المدني، جهاز هيمنة الفئة الموجهة التي لم يكن لها جهازها الخاص، لم يكن لها تنظيمها الثقافي والفكري الخاص».

«التنظيم والربط» كموظفين لدى الفئة المسيطرة لممارسة وظائف ثانوية للهيمنة الاجتماعية وللحكم السياسي». يصبح بالتالي لزاماً على الحركة الثورية ليس كسب عناصر من المثقفين «التقليديين» فحسب، بل قبل كل شيء تطوير مثقفيها «العضويين» من أجل خلق «ظروف ملائمة» لامتداد طبقتها من صيغة ثانوية إلى صيغة موجهة. تطلبت إعادة «الوحدة النظرية ـ العملية» وحدة الفكر والتعاضد الثقافي العضوية، مما لا يمكن التوصل إليه إن لم تقم بين المثقفين وغير المثقفين الوحدة نفسها الواجب قيامها بين النظرية والممارسة، أي إن لم يصبح المثقفون عضوياً مثقفو هذه الجماهير، مطورين وعاملين على تماسك المبادئ والقضايا التي تطرحها الجماهير في ممارساتها العملية، مشكلين بذلك كتلة ثقافية واجتماعية. يتضمن هذا تطور نوع جديد من المثقف الثوري «الذي يبرز من الجماهير ولكنه يبقى على اتصال وثيق بها ليصبح السلك الذي يثبت المشد».

تصبح العلاقة التربوية أساساً والمتضمنة في تعبير «عضوي» أساس هيمنة الكتلة الثورية: العلاقة الجدلية بين «المثقفين» و«الجماهير»، أي الحزب والمشاركة الفعلية لقاعدته الاجتماعية. هذه العلاقة «علاقة فاعلة، علاقة متبادلة» حيث يكون «كل أستاذ تلميذ وكل تلميذ أستاذ». على عكس الرؤى الشاملة السابقة لها، «لا تتوخى الماركسية ترك الجماهير في فلسفتها البدائية، بل توجيهها نحو نظرة أعلى للحياة»، ممكنة «التقدم الفكري للجماهير وليس فقط لفئات قليلة من المثقفين». كل إنسان مثقف إلى حد ما. بمعنى أنه يشارك في رؤيا شاملة، ويشير غرامشي إلى هذا المعنى الواسع «للمثقف» عندما يكتب حول تغيير العلاقة بين الجهد العقلي وذلك العضلي في سبيل خلق «توازن جديد» ونوع جديد من المثقف

«المنهمك فعلاً في الحياة العملية»، جامعاً تقنية الاختصاصي بالعلم وبالإنسانية ومصبحاً بذلك «قائداً (اختصاصياً + سياسياً)». يصبح المجتمع نفسه نظاماً من العلاقات التربوية «بين الأفراد، بين المثقفين وغير المثقفين، بين المحكومين والحكام... إن كل علاقة هيمنة هي بالضرورة علاقة تربوية..». يتذكر المرء تشي غيفارا الذي كتب حول ضرورة «تطوير وعي تتغير فيه كل المقولات السابقة للتقييم. على المجتمع في تعقيده أن يصبح مدرسة ضخمة»[1].

كان غرامشي قد طوّر في برنامج المصانع في عام ١٩١٩ وسيلة للتعبير عن علاقة كهذه «متطابقة مع التطلعات الكامنة والأشكال الحياتية الحقيقية» لعمال تورينو. وقد كتب بعد ذلك بزمن «لم تؤخذ آنئذ أية مبادرة غير مختبرة بالواقع... بدون أن تؤخذ آراء العمال بأقصى الاعتبار. لهذا السبب، برزت مبادراتنا كتفسيرات لحاجة محسوسة ولم تكن أبداً تطبيقاً بارداً لمخططات فكرية». كانت المهمة بالنسبة لغرامشي دائماً إيجاد «الشكل الحالي للنضال»، الشكل الكفيل بتحريك استجابة لأنه يطابق «خيطاً ثورياً» في الوضع التاريخي الفعلي، ممكناً بذلك الانتقال من العلم إلى الفعل: ليس «الفعل الخالص»، الاستسلام البرغسوني للاعقلانية الذي انتقده غرامشي في سوريل، بل «الفعل الحقيقي الملطخ، بالمعنى الدنيوي المدنس». بينما طرحت مسألة الهيمنة بهذا الشكل من قبل مجموعة «العهد الجديد» في الفترة ١٩١٩ ـ ١٩٢١، كانت لديها أوهام قليلة حول احتمالات الفشل. كان «تفاؤل الإرادة» معدلاً دوماً «بتشاؤم الوعي». كانت حركة تورينو معزولة بسبب عدم وجود قيادة على المدى

---

(١) أرنستو غيفارا: الاشتراكية والإنسان في كوبا.

الوطني، «بعد أن تخلى عنها الجميع، اضطرت بروليتاريا تورينو إلى مجابهة الرأسمالية الوطنية وسلطة الدولة وحدها». كان الحزب الاشتراكي قد أصبح مجرد «متفرج على الأحداث» وفشل «في إعطاء وجهة عامة لتوحيد ولتركيز عمل الجماهير الثوري». برهن الحزب عن كونه «مجرد تنظيم بيروقراطي بدون إرادة أو روح»، مما أدى إلى «اتجاه الطبقة العاملة غريزياً نحو تشكيل حزب جديد أو نحو نزعات فوضوية..». ليس بإمكان مجالس المصانع نفسها الإتيان بحل، وكما عبر تولياتي عن الأمر عام ١٩٢٠، «لإنشاء المجالس قيمة فقط عندما ينظر إليها كبداية واعية لعملية ثورية... للسيطرة على الإنتاج معنى فقط كعمل... ضمن هذه العملية». كان وجود قيادة متماسكة بالنسبة لغرامشي «الشرط الأساسي واللاغنى عنه لتجربة مجالس العمال. إن لم يتوفر هذا الشرط.. يجب رفض كل اقتراح تجريبي على أنه عبثي». كانت الحاجة لمفهوم جديد للقيادة السياسية الدرس المستقى من هزيمة الثورة الإيطالية. كان اهتمام غرامشي منصباً على تطوير قيادة «تستبق» الأحداث وذات استراتيجية متماسكة و«حائزة على ثقة الجماهير الدائمة بحيث تصبح دليلها ورأسها المفكر».

يتبع مفهوم غرامشي للحزب الإطار العام لأفكاره حول المثقفين والهيمنة وخصوصية البنى الفوقية. لا يمكن اختزال الحزب إلى ظاهرة ثانوية «للطبقة»، فهو الواسطة السياسية للطبقة العاملة والمسؤول عن تطوير وتنظيم الشروط السياسية المؤدية إلى إنشاء دولة عمالية. طور غرامشي فكرته عن الحزب المهيمن عبر معارضته للنزعات التشيعية في الحزب الشيوعي الإيطالي الفتي، إلا أنه كان قد كتب في عام ١٩٢١ «بالإمكان تسمية اتحاد ما «حزباً سياسياً» فقط إلى المدى الذي نجح فيه في جعل فكرته عن الدولة عينية، في نشر

برنامجه للحكم في أوساط الجماهير وفي جعله عينياً، وفي تنظيم دولة في المجال العملي أي ضمن أوضاع محددة في علاقة مع بشر حقيقيين وليس مع تخيلات مجردة». كان صراعه الطويل ضد التشيع نتيجة لعدم فهم الحزب «على أنه نتيجة لعملية جدلية حيث تتلاقى الحركة التلقائية للجماهير الثورية والإرادة المركزية الموجهة والمنظمة، بل على أنه شيء يعيش على الهواء متطوراً من ذاته ولذاته..». كانت النتيجة انفعالاً سلبياً وانعدام الحركة والفشل في التدخل الفعلي في العمل المتجه نحو بناء الوحدة الأيديولوجية والسياسية للطبقة الثورية وحلفائها. في «العالم الحديث، الحزب حزب ـ إن كان مكتملاً أم جزءاً من حزب أكبر ـ عندما يفهم وينظم ويوجه بطريقة تؤدي إلى تطوره إلى دولة (في المعنى المتكامل وليس ذلك التقني ـ الحاكم) وإلى رؤية شاملة». يعتمد الحزب المهيمن على جدل متقدم باستمرار بين البروليتاريا وبين طليعتها الواعية، علاقة فاعلة متبادلة تتخطى مقولات التفسيرات «الكلانية» و«الديموقراطية» النينية (نسبة إلى نيني ـ المترجم) التي قال بها كثير من المعلقين تحت أثر لغة أيديولوجيا الحرب الباردة. يدعي السيد ليشتهايم في معالجته العجولة والشكلية للموضوع «تناسق طريقة غرامشي في فهم الموضوع مع الافتراض الكلاني بأن الثورات من صنع النخب». إلا أن أية قراءة لغرامشي، على الرغم من عدم جديتها، لن تسند تأكيداً كهذا. إذ إن كل معارضته للتشيع كانت موجهة بالتحديد ضد أي نزوع في الحزب نحو الوصاية المتسلطة authoritarianism أو «الغرور الحزبي»، ضد خطأ اعتبار الحزب كمنظمة مكتفية بنفسها «الذي يعني مجرد إنشاء جهاز من الموظفين الذين ينظرون للمفاهيم الرسمية نظرة صحيحة». كان لنقده الشديد

لبيروقراطية الحزب في «دفاتر السجن» مغزى لا التباس فيه: تمثل النزعة البيروقراطية «قوة محافظة في غاية الخطورة، فهي تنتهي بالتحجر. وتشعر بأنها مستقلة عن الجماهير. يصبح الحزب شاذاً عن محيطه التاريخي ويفقد محتواه الاجتماعي في أوقات الأزمات». وعندما كتب حول «المظاهر المرضية للمركزية البيروقراطية الناتجة عن انعدام المبادرة والمسؤولية من طبقاتها السفلى»، وصف «الوحدة» الناتجة كوحدة «مستنقع راكد، هادئ سطحياً إنما «أخرس»».

على العكس من ذلك، كان مفهوم غرامشي للحزب مستنداً إلى المقدمة التالية: «ليس باستطاعة الحزب أن يوجد بمقتضى أية ضرورة داخلية»، بل عبر علاقة عضوية مع الطبقة التي يمثلها، مما يعبر عنه بصيغة «تلقائية واتجاه واع». مدافعاً عن تجربة مجالس المصانع ضد تهمة الإرادية، قال «لم تكن هذه القيادة مجردة، ولم تتوقف على ترديد الصيغ الميكانيكية، بل انطبقت على رجال حقيقيين... في وضع تاريخي محدد ذي أنواع معيّنة من التطلعات والإحساسات.. إلخ. مما نتج عن وسط معين... من أوساط الإنتاج. لم يهمل عامل التلقائية هذا ولم يحتقرها، إنما وجه وربى... معطياً الجماهير وعياً نظرياً كخالقة لقِيم تاريخية ومؤسسة، كمنشئة لدول. إن وحدة «التلقائية» و«الاتجاه الواعي» هذه... هي بالتحديد العمل السياسي الحقيقي للطبقات الثانوية، وإلى الحد الذي تمثل فيه السياسة الجماهيرية وليس مغامرة فئات تناشد الجماهير». يجب تطبيق «التوجيه الواعي»، إن أرادت الحركات التلقائية أن تصبح عاملاً سياسياً إيجابياً. تعلم غرامشي من تجربة ما بعد الحرب أن «العنصر الأساسي في كل وضع هو القوة المنظمة بصورة دائمة... الممكن

للمرء التقدم بها عند وجود ظرف ملائم ـ والظرف يكون ملائماً. . . فقطإلى مدى وجود هذه القوة. . .» إلا أنه لا يجب أن تكون هذه القوة، الحزب السياسي، منظمة بشكل جامد، ولا على أساس عقيدة «مصطنعة ومفروضة ميكانيكياً»، بل عقيدة «منتجة (بفتح التاء ـ المترجم) عضوياً. . . تاريخياً. . . في النضال». لن يكون بإمكان الحزب تخطي الإطار السياسي القائم والحث فعلاً على تخطي المجتمع القائم وسياسته إلا إذا أصبح مطوراً «نظماً فكرية جديدة متكاملة وشاملة. . العامل المقوي لوحدة النظرية والممارسة بمعنى عملية تاريخية فعلية». بالتالي من الضروري «إنشاء الحزب عن طريق الالتحاق الفردي وليس على طريقة «حزب العمال» (عن طريق الاندماج)»، لأنه إن كان الهدف قيادة «الجمهور الفعال اقتصادياً بأكمله» عضوياً، تجب قيادته لا على أساس المخططات القديمة (القائمة) بل بخلق مخططات جديدة. من هنا ضرورة القيادة المبنية على «الديموقراطية المركزية»، «المركزية في حركتها»، عندما يكون الحزب تقدمياً «يعمل «ديموقراطياً» (بمعنى الديموقراطية المركزية)، وعندما يكون تراجعياً، يعمل «بيروقراطياً» (بمعنى البيروقراطية المركزية)». إن الحزب فقط ما هو «كائن في حركة مستمرة» عوضاً عن بنية جامدة، هو «إعادة توافق مستمرة للتنظيم والحركة الفعلية، هو توازن متجدد دوماً بين القوى القادمة «من تحت» والأوامر الصادرة من فوق. . . مما يؤمن الاستمرار والتراكم المطرد للخبرات». وفي الوقت الذي فيه «لا يسود ولا يحكم قانونياً»، يمثل الحزب على الرغم من هذا «سلطة قائمة فعلاً de facto تمارس وظيفتها الهيمنية، موازنة بذلك مصالح «المجتمع المدني» المختلفة، والمتداخلة تداخلاً حميماً بالمجتمع السياسي إلى الحد الذي يشعر

فيه الجميع بأنهم يسودون ويحكمون». وأخيراً، لا تنشأ الأحزاب إلا ضمن سياق تاريخي، وبما أنها تمثل «تسمية» الطبقات الاجتماعية، يصبح الهدف النهائي للحزب الذي يهدف تربية الجماهير في الإدارة الذاتية، أي لتوسيع مجال «المجتمع السياسي» ضمن مجال المجتمع المدني، زوالها.

تجد بذلك الفكرة الأساسية الكامنة في ماركسية غرامشي وحدتها وترابطها في مواجهته الخلاقة لوقائع عالمه الاجتماعية والسياسية. لم يكن تجديده للماركسية أبداً عمل «عالم» متجرد، بل كان نتيجة حياة من النضال السياسي. كتب في إحدى مقالاته الأولى: «أن يعيش المرء، يعني أن ينحاز». وكتب في رسالة من السجن: «كان تطوري الفكري سجالياً، ويصعب عليّ التفكير «بتجرد»، أي الدراسة من أجل الدراسة. أتمكن أحياناً من نسيان نفسي... من أن أجد اهتماماً في الأشياء بحد ذاتها والعمل على تحليلها. اعتيادياً على أن أنتقل من.. نقطة ارتكاز جدلية، وبدون هذا لا أشعر بأي حافز فكري». كانت النتيجة ماركسية متوافقة مع المسائل والحاجات الفعلية للنضال الإيطالي. لم يحصر مفهوم الاشتراكية كمهتمة بشكل رئيسي بالتجديد الكيفي، لا الكمي، للمجتمع في المستوى المجرد، بل وجه نحو تحقيقه العيني ضمن إطار المهمة السياسية الأساسية التي كانت «تعريف الإرادة الجمعية بتعابير حديثة... كالمثل الفاعل في دراما تاريخية حقيقية»، ولربط ما هو «موضوعي» ببرنامج سيتحقق، ولاستعمال الإرادة في سبيل خلق توازن جديد للقوى القائمة والعاملة، معتمدة على القوة التي تعتبر تقدمية، وبذلك «متحركة دوماً ضمن مجال الواقع الفعلي، إنما من أجل السيطرة عليه وتخطيه أو للمساهمة في ذلك. بهذه الطريقة،

يصبح «الواجب» عينياً . .» ظل غرامشي «ممارساً سياسياً» حقيقياً بالرغم من السجن والظروف المروعة والمرض والعزلة. كانت جيوشه، كجيوش مكيافيلي، المنفي الآخر من الحياة السياسية، «جيوشاً من الكلمات»، واضطر الاقتصار على «تبيان كيف كان على القوى التاريخية أن تعمل لتصبح فعالة».

الفهرست

هذا الكتاب

كان جهد غرامشي النقدي منصبّاً على إعادة الاعتبار للجدل وبالتالي لإمكانية الممارسة الواعية، فإن تفاعل الذاتي والموضوعي في العملية التاريخية، حيث للأشكال المختلفة للبنية الفوقية - الثقافية والسياسية والأيديولوجية - وجود مستقل نسبياً وغير قابل للاختزال إلى مرتبة «فيض» من البنية الاقتصادية التي فهمت وكأنها «ماهية» مثالية.

ISBN 978-9933353728



